الأحوالية المراق المراق

نَّالَيْنَ الشِيْخِ الْلَمْ الْعَالِمُ الْعَلِمُ الْعَلَمُ الْعُلَمِينَ عَبِيلِكُمْ مِعْمَ الْلَهُ مِعْمَ الْلَهُ مُعَالِمُ الْعُلَمِي مِعْمَ الْلَهُ مُعْلَمُ الْمُعْلِمِي الْمُعْلِمُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

تحقيق ودراسة عمروعة المنعم المرابعة

دَارُانِي عَفْسَانِي

دَارُانِي الْقَدِيمَ

الأجونة المستوعة المساعل لمستغرب مِنْ صَحِيحِ إِلَّهُ خِارِي ناكف للنوالك المان الحافظ أبيغمر بوسف بن عَبِداللَّه بن محمَّدَن عَبِدلبرّ النتري لمالكي حماللة تعالى تحقيق ودراسة عَمْرُوعَ الْمُنْعِمِيلِيمَ

دَاراب**ڻ ع**فتان

دَارُانِ الْفَيْسِّمُ

# جميع الحقوق محفوظة الطبعة الأولى

٢٤٢٦ هـ \_ ٥٠٠٧ م

7 £ / 10 £ . 1	رقم الإيداع
977 - 375 - 041 - 8	الترقيم الدولي



# دارابن القيم للنشر والتوزيع

هاتف : ۲۱۸۸۹۱ فاکس : ۲۳۱۸۸۹۱

الوياض: ص. ب: ١٥٦٤٧٦

. الرمز البريدي : ١١٧٧٨ المملكة العربية السعودية

# دارابن عفان

للنشر والتوزيع

القاهرة : ١/ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر

ت: ۲۰۱۹۲۱ م عمول: ۲۲۲۲۷۸ ۱۰۱۰

الإدارة ، الجيزة برج الأطباء أول ش فيصل

ت: ٥١٣٩٦٥ - تليفاكس: ،٥٦٩٢٨٥ - ٢٨٥٥٨٦٠

ص . ب ۸ بین السرایات

جمهورية مصر العربية

E-mail:ebnaffan@hotmail. com



#### بسماللهالرحمن الرحيم

#### مقدمة التحقيق

إن الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، إنه من يهده الله فلا مضل له ، ومن يُضلل فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله .

صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

#### أمابعد:

فهذه صفحة جديدة من صفحات تراث سلفنا الصالح كانت مطوية في ظلام خزائن الكتب المخطوطة ، حتى قَدَّر لي الله تعالى الوقوف عليها أثناء رحلتي إلى المملكة المغربية ، أهداها إليَّ أخي المفضال أبو إسحاق عز الدين مصورةً ، ورغب إليَّ سرعة إخراجها إلى النور ، لينتفع بها طلاب العلم النجباء ، فقد حوت دررًا علمية ، ومسائل فقهية ، وتقريرات أصولية ، وفوائد حديثية قلَّ أن تجدها مجتمعة في مصنف واحد .

ولكن ليس ذلك بعجيب من مُصَّنف خطته يراع إمام جهبذ، وحافظ ناقد، وأصولي بارع، وإمام مجتهد مثل أبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر النمري، لا سيما وهي أجوبة عن أسئلة وردت عليه من بعض أهل العلم تتعلَّق بمشكلات وقعت له في بعض أحاديث «صحيح البخاري» ، فأجاب عليها بنفس هادئ ، وبقلم راسخ ، وبأجوبة مسددة إن شاء الله تعالى .

ولقد ضرب في هذا الكتاب أعظم مثال في الانصاف والاعتدال واتباع الحق والسنة وإن خالف مذهبه المالكي الذي يُنسب إليه ، وسوف يرى القارئ الكريم في مواضع عدة مخالفته لقول الإمام مالك ، وموافقته للشافعي وغيره فيما يقرره من مسائل فقهية في هذا الكتاب ، وهكذا فليكن العالم الرباني المنصف.

# الباعث على تحقيق الكتاب :

وحتى فترة قريبة ماضية كنت أظن أن الكتاب مازال في عداد المخطوطات التى لم تر النور ، وكان البعض يعده مفقودًا .

والذي دفعني إلى هذه الفكرة أن الذين قداً موا أو صنَّفوا أو حققوا كتبًا تتعلق بابن عبدالبر في العقد الأخير إذا ما تناولوا مصنفاته حكموا بأن كتابه «الأجوبة» ما زال مخطوطًا أو مفقودًا .

فكتاب «عقيدة ابن عبدالبر في التوحيد والإيمان» - عرضًا ودراسة - (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) ذكر صاحبه سليمان الغصن أن الكتاب «مخطوط» كما في (ص: ٤٦) .

وكتاب «الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في البسملة من الخلاف لابن عبدالبر» (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) ، قال محققه عبداللطيف الجيلاني -في «مقدمته» (ص: ٦٧) :

«الأجوبة المستوعبة عن المسائل المستغربة كتب بها إلى ابن أبي

صفرة، توجد منه نسخة خطية بـ تركيا تقع في ٥٣ ورقة ، كتبت في أوائل القرن التاسع ، وقد اطلعت على صورة منه بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية برقم (٩٢ ، ٥ ف) ، وهو عبارة عن أجوبة على أسئلة وجهها إليه أحـد الطلبة تدور حول عدد من الأحاديث في صحيح البخاري مما يشكل في فهمها ومعرفة معانيها ، وقد علمت أن الدكتور سليمان السعود عميد كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية بالجسامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سابقًا يقوم بتحقيقه» .

وكتاب «جامع بيان العلم وفيضله - لابن عبدالبر» (١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م) يقول محققه أبو الأشبال الزهيري :

« إن كتاب «الأجوبة» من مصنفات ابن عبدالبر الحديثية التي لاتزال مخطوطة ، أو في حكم المفقودة ».

فما أن تيسر لي الحصول على النسخة الخطية الوحيدة للكتاب، حتى شُمَّرت عن ساعد الجد في تحقيقه وإخراجه إلى النور، خدمة للعلم وطلابه والمشتغلين به، وحسبة لله سبحانه وتعالى.

فالحمد لله الذي وفَقني إلى هذا الشرف العظيم ، شرف السبق في إخراج هذا الكتاب القيم .

وإعمالاً لقول النبي عَلَيْكُ :

« لا يشكر الله من لا يشكر الناس » .

نتقدَّم إلى أخينا الفاضل الشيخ كمال الدين عويس صاحب دار ابن عفان للنشر والتوزيع بالشكر الجزيل على ما قدَّمه من بذل محمود ، وخير ممدود - إن شاء الله تعالى يكون عليه مأجورًا - في سبيل إخراج هذا الكتاب القيِّم ، والسفر العزيز ، وعلى كل ما يوليه عنايته في نشر علوم الكتاب القيِّم ، نسأله تعالى أن يأجرنا وإياه ، وأن يجعل تلكم الأعمال خالصة لوجهه الكريم سبحانه ، إنه ولى ذلك والقادر عليه .

كما لا يفوتنا شكر من لم يكن هذا الكتاب ليسر النور بغير جهده وكرمه وبذله تيسيراً وتسخيراً من الله تعالى له أقصد أخانا الفاضل: الشيخ أبي إسحاق عز الدين المغربي الذي ساهم بتصوير المخطوط ونسخه، فجزاه الله عنا وعن المسلمين خير الجزاء.

كما لا يفوتني أن أتقد معمود الجزيل إلى أخوي اللذين هما مني بمنزلة ولدي الأستاذ مصطفى محمود حسين ، والأستاذ أنس صبحي وفقهما الله ، فيما قدماه من عون واضح بين لكل ذي لب في تحقيق هذا الكتاب ومقابلته ومراجعته ، ومساعدتهما لي أجل من أن أذكرها عبوراً ، ولكني أقول لهما : جزاكما الله خيراً ، ووفقكما الله إلى التقديم في العلوم الشرعية ، التي هي أساس كل خير ، وأصل كل نفع.

والحمد لله رب العالمين.

وكتب:أبوعبدالرحمن عمروعبدالمنعمسليم

**0** 0

# ترجمة المسنف(ا)

ر اسمهونسبهوكنيته: تكاد تجمع المصادر على أن اسمه ، يوسف أبن عبدالله بن محمد بن عبدالبر بن عاصم (2) النمري، القرطبي (3) ، الأندلسي (4) ، المالكي ، أبو عمر .

إلا أننا نجد ابن فرحون صاحب الديباج يختلف في ترجمته عن بقية المصادر ، فذكر أن اسمه :

<sup>(1)</sup> من مصادر ترجمة ابن عبدالبر: «جذوة المقتبس» (ص: ٣٦٧) ، و«الصلة» (٣٦٧/٣) ، و«بغية المسلتمس» (ص: ٤٨٩) ، و«وفيات الأعبيان» (٣/٤٥) ، و«شذرات المسبب» (٣١٤ / ٤٤٥) ، و «تذكرة الحفاظ» (٣و٤/١١٨) ، فسمب (٣١٤ / ٣١٤) ، و «كشف الظنون» (٦/ ٥٠٠) ، و «تذكرة الحفاظ» (٣٥٤/١٨) ، و «العبر» وصفت عدم حديث، (٣٤٣) ، و «مبر أعلام النبلاء» (١٥٣/١٨) ، و «العبر» (٤٤٠) ، و فلووي « (٣٠ / ٩٠) ، و «لوفيت لابن قنفذ (٢٤٩) ، و «الديباج» (٤٤٠) ، و الديباج» (٤٤٠) ، و الديباج» (٢١٠٤) ، و الديباج» (٢١٠٤) ، و الديباج» (٢١٠٤) ، و مقدمة «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (٣١٧) ، ومقدمة «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (١٠٧) ، ومقدمة «جامع بيان العلم وفضله» (١/٧) ، ومقدمة الإتصاف» (٢٥) ، ومقدمة «جامع بيان العلم وفضله» (١/٧) ، ومقيدة الإمام ابن عبدالبر في التوحيد والإيمان» (١٩) ، وقد استفدنا كثيراً من ترجمة الأستاذ سليمان الغصن لابن عبدالبر في كتابه القيم : «عقيدة ابن عبد البر».

<sup>(2)</sup> لم نجـد (ابن عاصم) عنـد بعض مصـادر التـرجمـة التي بين أيدينا ، ومنهـا: «المقتبس»، و«البغية» ، و«الديباج» ، و«تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان .

<sup>(3)</sup> لم نجده في «جذوة المقتبس»، و«الصلة»، و«البغيسة»، و«الديباج»، والقرطبي نسبة إلى مدينة قسرطبة، وهي من مدن أسبانيا حاليًا، وكانت قديمًا دار مملكة البلاد الاندلسية.

<sup>(4)</sup> انفرد به الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ، وابن قنفذ في «الوفيات» .

سيوسف بن عمر بن عبدالبر بن عبدالله بن محمد بن عبد البر النمري(1).

ولا شك أن ما ورد في الديباج خطأ ، ولعله تصحيف ، وكأن أصله هكذا : يوسف أبو عمر بن عبدالبر بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري.

ومما يقوِّي ذلك أنه ورد في الديباج نفسه قوله :

«وكان والد أبي عمر أبو محمد عبدالله بن محمد ، من أهل العلم من فقهاء قرطبة» (2).

\* والنَّمَري بفتح النون والميم وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى النَّمِر، وهو النَّمِرُ بن قاسط بن هِنْب بن أفْصَى بن دُعمي بن جَديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار. (3)

وعند ابن خلكان:

«وإنما تفتح الميم في النسبة خاصة، هي قبيلة مشهورة»<sup>(4)</sup>. وقال ابن ماكولا :

« والنمر بن قاسط يُنسب إليه النمريون »(5).

<sup>(</sup>أ) «الديباج المذهب» (ص: ٤٤٠) .

<sup>(2)</sup> ذكره الأستاذ سليمان الغصن في كتابه : «عقيدة ابن عبدالبر» (ص: ٢٠).

<sup>(3) «</sup>الأنساب» للسمعاني (ص: ٢٤).

<sup>(4) «</sup>وفيات الأعيان» (ص: ٤٤٨).

<sup>(5) «</sup>الإكمال» (٧/ ٣٦٤) ، وانظر «الصلة» (٢/ ٦٧٨) ، و«السيسر» (١٥٦/١٨) ، و«تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٣٠).

#### ر أ**بود :**

أبو محمد عبدالله بن محمد بن عبدالبر ، كان من أهل العلم ، فقيها ، عابداً ، متهجداً ، وكان قد تفقه على التجيبي ، و سمع من أحمد بن مطرف، وأحمد بن حزم ، وأحمد بن دحيم ، وغيرهم .

وكان من أهل الأدب البارع ، والبلاغة ، وله رسائل وشعر، فمن شعره :

# لا تكثرن تأملل واحبس عليك عنان طرفك فلربسا أرسلته فرماك في ميدان حتفك

كان مولده سنة ثلاثين وثلاث مائة، ووفاته سنة ثمانين وثلاث مائة.

قال الإمام الذهبي عن ابنه أبي عمر يوسف : «وفاتَهُ السماع من أبيه أبي محمد ، فإنَّه مات قديمًا ».

وفي «الديباج»: «لم يسمع منه ابنه أبو عمر لِصِغَرِه». و ولادته:

هناك شبه إجماع على أن مولده سنة ثمان وستين وثلاث مائة في ربيع الآخر .

وذكر صاحب «الصلة» عن أبي علي الغساني ، قال : وسمعت طاهر بن مفور يقول : سمعت أبا عمر يقول : ولدت يوم الجمعة والإمام يخطب لخمس بقين من ربيع الآخر سنة ثمان وستين وثلاث مائة ، وهو اليوم التاسع والعشرون من نوفمبر ، قال طاهر : أرانيه الشيخ بخط أبيه عبدالله بن محمد رحمه الله .

#### وفي «جذوة المقتبس»، و«بغية الملتمس»:

« مولده في رجب سنة ثنتين وستين وثلاث مائة، وسمع بنفسه قبل الأربع مائة بمدة من جماعة من أصحاب قاسم بن أصبغ البياني وغيره ». (١) واختُلف في الشهر الذي ولد فيه، فقيل: ولد في شهر ربيع الأول، وقيل: في جمادى الأولى، وقيل: في رجب، إلا أن ما أثبتناه في البداية هو الأرجح من أنه ولد سنة ثمان وستين وثلاث مائة من ربيع الآخر.

#### نشأتهورحلاته؛

«نشأ ابن عبدالبر في مدينة قرطبة ، وكانت يومئذ عاصمة الخلافة بالأندلس، ومدينة العلم ، وتفقّه على كثير من فحول العلماء ، وروى الحديث حتى برع فيه براعة فاق بها مَن تقدّمه حتّى لُقِّب «حافظ المغرب» وانحدر أيضًا من أسرة وفي بيت اشتهر بالعلم والفضل والزهد ، فهذا جدّه ، محمد بن عبد البر بن عاصم النمري ، كان من العباد المنقطعين المعروفين بالتهجد المبرزين فيه . . وهذا والده : عبدالله بن محمد من فقهاء قرطبة المعروفين ، نشأ في كنف والده محمد الزّاهد مما مكّن له ذلك الاتصال بأهل العلم والأخذ عن كبارهم حتى بلغ في ذلك شأوًا عظماً» . (2)

\* يقول صاحب «الصلة»: قال أبو علي: وأبو عمر شيخنا - رحمه الله - من النمر بن قاسط في ربيعة من أهل قرطبة بها طلب وتفقه ، جلى عن وطنه ومنشئه قرطبة فكان في الغرب مدة ، ثم تحوّل إلى شرق الأندلس وسكن منه دانية وبلنسية وشاطبة.

<sup>(1) «</sup>جذوة المقتبس» (٣٦٧) ، «بغية الملتمس» (٤٩٠).

<sup>(2)</sup> مقدمة «جامع بيان العلم وفضله» (ص: ٨).

\* قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» : « وذكر غير واحد أن أبا عمر ولي قضاء أشبونة مدة» ، وزاد في «سير أعله النبلاء»: « بأن أبا عمر ولى قضاء الأشبونة وشَنْتَرين في مدة المظفَّر ابن الأفطس» (أ).

- ويمكن القول: «إن أغلب رحلاته التي قام بها بين مدن الأندلس غربية وشرقية اضطرارية ، وكان العامل السياسي هو السبب غالبًا في عدم استقرار ابن عبدالبر في مكان واحد" ، فقد كان هناك فتن وحروب لاسيما في قرطبة ، وهي التي اضطرته وغيره من العلماء للخروج منها، وسبب آخر في عدم استقرار ابن عبدالبر في مكان واحد ، وهو أنه كان ذا عزة نفس يأبي الهوان ، ويأنف من إذلال العلم ، فإذا رأى من أهل بلد جفوة أو إعراضًا ترك البلد وخرج ، ومن ذلك أنه لما دخـل إشبيلية فلم يلق من أهلها مبرة ولا بشرًا اغتمَّ لذلك فارتجل وقال: (2)

وحق لجار أن يوافق جاره ولا لاءمته الدار أن يتحولا بليت بحمص والمقام ببلدة طويل لعمري مخلق يورث البلى إذا هان حرر عند قسوم أتاهم ولم ينا عنهم كان أعمى وأجهلا

تنكّر من كُنّا نســـر بقـــربه وصار زعـاقًا بعدما كــان سلسلا ولم تضرب الأمثال إلا لعالم وما عوتب الإنسان إلا ليعقلا

\* ويقول صاحب «جذوة المقتبس» تأكيدًا على أن رحلات ابن

<sup>(</sup>أ) «السبه» (۱۸/ ۱۸۸) ، و «تذكرة الحفاظ» (۳/ ۱۱۳۰) ، و«وفيسات الأعيسان» . ({{\\7}

<sup>(2) «</sup>عقيدة ابن عبدالبر» (ص: ٢٥، ٢٦).

عبدالبر لم تبرح الأندلس: «أبو عمر فقيه حافظ مكثر ، عالم بالقراءات ، وبالخلاف في الفقه، وبعلوم الحديث والرجال، قديم السماع، كثير الشيوخ، على أنه لم يخرج عن الأندلس». (1)

#### ر **شيوخه:**

عكف ابن عبدالبر قسرابة القرن على تحسيل العلم من الشيوخ ، وكتب في ذلك فهرست شيوخه ، ولم ير النور حتى اليوم ، فإما أن يكون مخطوطًا أو يكون في عداد ما فُقد.

قال الأستاذ سليمان الغصن: (2)

«وقد تتبَّع أحد الباحثين شيوخ ابن عبدالبر ، فتحصل لديه أكثر من مئة شيخ ، سواء عمن تلقى عنهم العلم مشافهة أو مكاتبة».

قال صاحب «جذوة المقتبس»:

"إنه كثير الشيوخ ، على أنه لم يخرج عن الأندلس ، لكنه سمع من أكابر أهل الحديث بقرطبة وغيرها ، و من الغرباء القادمين إليها" .

وقال الشيخ شمس الدين : « أشياخه الذين روى عنهم لا يبلغون سبعين» . (3)

ومما سبق يتضح لنا أن ارتحال ابن عبدالبر لم يتعدَّ حدود الأندلس جسدًا ، ولكنه تعدَّاها قلمًا وفكرًا طلبًا للعلم كتابة وإجازة ، لذا تحصَّل لديه كثيرٌ من العلماء اختلفت طرق الاستفادة منهم ، فوجدنا جُلَّ كتب التراجم تُعبِّر لنا أو تذكر تلك الطرق بألفاظ دالة ، ومنها :

<sup>(</sup>أ) «جذوة المقتبس» (٤٨٩).

<sup>(2) ﴿</sup>عقيدة ابن عبدالبر ١ (ص: ٢٩) .

<sup>(3) «</sup>الوافي بالوفيات» (۲۹/ ۱۰۰).

يقول البعض: سمع من ، ولزم فلان ، و كتب بن يدي فلان، وعنه أخذ، وحدَّث عن ، وأجاز له ، وكتب إليه من ، وقرأ على فلان ، وتفقَّه على ، . . . .

ومن هنا نستطيع أن نُقدِّم بعض نبذات عن علماء وشيوخ أثروا حصيلة ابن عبدالبر فقهًا وحديثًا وسيرة . . .

ولا يفوتنا أن نذكر أن أمر كتابة العلماء إليه ليس سهلاً أو عابراً ، وإنما هو ثقة استؤثر بها ابن عبدالبر من شيوخه وتلاميـذه لعلمهم بحرصه عمى طلب العلم وإخلاصه فيه ، ومن بين شيوخه :

أحمد بن عبدالله بن محمد الباجي ، يكنى أبا عمر :
 قال عنه ابن عبدالبر :

كان بو عسر الباجي إسام عصره ، وفقيه زمانه ، جسمع الحديث والرثي واليت حسن والمهني والفضل ، ولم أر بقرطبة ولا بغيرها من والرثي واليت حسن والمهني عسمه بأصول الدين وفروعه ، كان يذاكر وأرجل ، ويحقظ غربي الحديث لأبي عبيد ولأبي عبيد ولأبي أن قرأ عليه ابن عبدالبر كتاب «المنتقى»، وكتاب البي حنيفة ، وكتاب الآحاد كلها لابن جرود ، كانت ولادته سنة ٣٩٦هـ ، ووفاته سنة ٣٩٦هـ(١).

حمد بن عبدالملك بن هاشم الإشبيلي ، المعروف بابن المكوى، يكنى أبا عمر :

<sup>(1) «</sup>الصلة» (۱۱–۱۲) ، و«البغية» (۱۸۶–۱۸۶) ، و«تذكرة الحفاظ» (۳/ ۸۸ -۱۰ - ۱۸۹).

كبير المفتين بقرطبة الذي انتهت إليه رياسة العلم بها أيام الجماعة، كان حافظًا للفقه مقدمًا فيه على جميع أهل عصره، عارفًا بالفتوى على مذهب مالك وأصحابه، وكان بصيرًا بأقوالهم واتفاقهم واختلافهم، ومن أهل المتانة في الدين والصلابة في رأيه، والبعد عن هوى النفس، ولا يداهن السلطان، ولا يميل معه بهوادة، ولا يدع صدقه في الحق إذا ضايقه، وكان القريب والبعيد عنده في الحق سواء.

كانت ولادته سنة ٣٢٤هـ ، ووفاته سنة ٤٠١ هـ<sup>(۱)</sup>.

أحمد بن محمد بن أحمد بن سعيد الحباب بن الجسور الأموي،
 مولى لهم .

من أهل قرطبة ، قال الحميدي : « محدث مكثر ».

«وكان من أهل العلم ومتقدمًا في الفهم ، حافظًا للحديث والرأي ، عارفًا بأسماء الرجال ، قديم الطلب ، خيرًا فاضلاً أديبًا شاعرًا ، حدَّث عنه ابن عبدالبر وقال عنه: حدَّثني بالتاريخ المعروف به «ذيل المذيّل» وهو كتاب لمحمد بن جرير الطبري .

كانت ولادته سنة ٣١٩هـ، وتوفي سنة ٤٠١ هـ. (2) ٥ **ومن شيوخه أيضًا:** 

- أحمد بن محمد بن عبدالله الطلمنكي المقرئ ، ولد سنة ٣٤٠هـ، وتوفى سنة ٤٢٩هـ.

<sup>(</sup>أ) «الصلة» (٢٢-٢٢).

<sup>(2) «</sup>الجذوة» (١٠٧) ، و«الصلة» (٢٣-٢٤) ، و«البغية» (١٥٤-١٥٥). وانظر «عقيدة ابن عبد البر» (ص:٣١).

- خلف بن قـــاسم بن ســـهل المعـــروف بابن الدبــاغ ، ولد سنة ٣٢٥هـ.
- عبدالرحمن بن محمد بن عیسی بن فطیس ، یکنی (أبا المطرف) ولد سنة ۳٤۸هـ ، وتوفی سنة ۲۰۲هـ.
- عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن بن أسد الجهني ، ولد سنة ٣٩٥هـ. ٣١٠هـ ، وتوفى سنة ٣٩٥هـ.
- عبدالله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي يعرف بابن الفرضي، يكنى أبا الوليد، ولد سنة ٣٥١هـ، وتوفي سنة ٤٠٣هـ.
- عبدالوارث بن سفيان بن جبرون، الحافظ، يعرف بالحبيب، ولد سنة ٣١٧هـ، وتوفي سنة ٣٩٥هـ.
- يونس بن عبدالله بن محمد بن مغيث، يعرف بابن الصفّار، ولد سنة ٣٣٨هـ، وتوفي سنة ٤٢٩هـ.
  - أبو القاسم خلف بن القاسم الحافظ .
  - سعيد بن نصر بن خلف الأندلسي أبو عثمان الحافظ.
    - أبو الوليد الفرضى .
    - أبو القاسم السقطي المكي .
      - عبد الغني بن سعيد .
    - أبو محمد بن النحاس المصري .
    - عبدالله بن محمد بن عبدالمؤمن .
  - محمد بن عبدالملك بن ضيفون الرصافي أبو عبدالله .
    - يحيى بن وجه الجنة .
    - أحمد بن فتح الرسان .
    - أبو الفتح بن سيبخت .

- أبو عمران موسى بن عيسى بن حاج الغنجومي .
- محمد بن وضاح بن بزیغ أبو عبدالله مولى عبد الرحمن بن معاویة بن هشام .
  - عبدالله بن يحيى بن يحيى بن كثير الليثي ، يكنى بأبي مروان.
    - أحمد بن قاسم بن عيسى أبو العباس المقرئ الإقليشي .
      - أبو حفص عمر بن حسين بن نابل .
    - أحمد بن قاسم بن عبدالرحمن التاهرتي البزار أبو الفضل .
      - عبدالرحمن بن عبدالله بن خالد الوهراني .
      - أبو المطرف عبدالرحمن بن مروان القنازعي .
        - يعيش بن سعيد بن محمد الوراَق .
  - قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء البياني.
    - محمد بن محمد بن عبدالله بن أبي دليم أبو عبدالله.
    - أحمد بن سعيد بن حزم الصدفي المنتجيلي أبو عمر.
    - إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن عباد اللخمي . (1)

#### تلامیده:

قال الأستاذ سليمان الغصن: (2)

« تتبع أحد الباحثين تلاميذ ابن عبدالبر من خلال كتب التراجم

<sup>(1)</sup> مصادر تراجم شيوخ ابن عبد البر: «جذوة المقتبس» (٣٦٧-٣٦٨) ، و«الصلة» (٣٨٠-٣٨٣) ، و والصلة» (٣٨٨-٣٨٣) ، و وفيات الأعيان» (٣/ ٤٤٥) ، و «بغية الملتمس» (٩٩٩-٤٠٠) ، و طبقات علماء الحديث» (٣/ ٣٢٥-٣٢٥) ، و سير أعلام النبلاء» (١٥٤/١٥٥-١٥٥) ، و «الديباج» (٤٤٠).

<sup>(2) «</sup>عقيدة ابن عبدالبر» (ص: ٣٧) .

فتحصَّل لديه أكثر من تسعين تلميذًا ، وهذا العدد ليس حصرًا لجميع من أخذ عنه» . أخذ عنه .

وذكر منهم:

الإمام الحافظ الناقد العلامة «علم الأندلس» أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب الفارسي الظاهري :

كان أجمع أهل الأندلس قاطبة للعلوم وأوسعهم معرفة ، وكان راهذا في الدنيا بعد الرياسة التي كانت له ولأبيه من قبله في الوزارة وتدبير الممالك ، متواضعًا ، له تواليفه الكثيرة ، أشهرها : كتاب والمحلى وكتاب واحكام الأحكام» و «الفصل» ، كان مولده في ليلة الفطر منة أربع وثمانين وثلاث مائة ، وتوفي بعد الخمسين والأربع مائة ، كان محجة ومدارسة ومناظرات بالإمام ابن عبدالبر فكان يلقبه «بصاحبنا».

قال بن كثير: اوكان مصاحبًا للإمام ابن عبدالبر»، وذكر الإمام التعبى ثم يتد تحد عمد خديث عنه (ا)

محمد الله محمد بن أبي محمد بن أبي عبدالله محمد بن أبي المحمد بن أبي ا

قي سن صغيرة ، ورحل إلى المشرق سنة ثمان وأربعين فسمع من الخطيب البغدادي ، وابن ماكولا ، فاجتمع إليه علمًا جمًّا من هؤلاء ، وله كتاباه المشهوران : (جذوة المقتبس) ، و (الجسمع بين الصحيحين) ، توفي في بغداد سنة ٤٨٨ هـ. (2)

<sup>(</sup>أ) اجذوة المقتبس، (ص:٣٠٨-٣١١) ، والصلة، : (٢/ ١٥٨-٤١٧) ، والذَّكَرة الحفاظ، (٣/ ١١٤٦) .

<sup>(2) «</sup>الصلة» (٢/ ٥٦٠) ، و«بغية الملتمس» (١٢٣–١٢٤).

الإمام الحافظ المجود مُحدِّث الأندلس أبو على الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني:

كان من جهابذة المُحدِّثين وكبار العلماء المسندين ، وعني بالحديث وكتبه وروايته وخطبه ، وكان له بصر باللغة والإعراب ويظهر ضبطه من كتابه في رجال الصحيحين «تقييد المهمل وتمييز المشكل» ، كان من الملازمين لابن عبدالبر ، ومن أشدً من تأثر به ، توفي في شعبان سنة ٤٩٨هـ، وكان مولده في سنة ٤٢٧هـ. (1)

الإمام الحافظ أبو الحسن طاهر بن مفوز بن أحمد بن مفوز
 المعافري الشاطبي :

روى عن ابن عبدالبر الحافظ وأكثر عنه واختص به وهو أثبت الناس فيسه، وكان مُ قدَّمًا في العلم والفهم، عني بالحديث، وشُهِرَ بحفظه وإتقانه، وكان حسن الحفظ جيد الضبط، توفي في شعبان سنة ٤٨٤هه، وكان مولده سنة ٤٢٧هه.

ص موسى بن عبدالرحمن بن خلف بن موسى بن أبي تليد ، يكنى بأبي عمران :

كبير شيوخ أهل شاطبة ومفتيهم في عصره ، روى عن ابن عبدالبر

<sup>(</sup>أ) «الصلة» (١/ ٢٤٠) ، و «البغية» (٣٢٧) ، و «التذكرة» (١٢٣٣/٤) ، و «السير» (١٤٨/١٩).

<sup>(2) «</sup>الصلة» (١/ ٢٤٠) ، و«البغية» (٣٢٧) ، و«التذكرة» (١٢٢٢) ، و«السير» (٨٨/١٩).

كثيرًا مِن روايته ، ورحل إليه الناس في سماع كتب ابن عبدالبر ورواياته، وكان فقيهًا أديبًا شاعرًا دينًا فاضلاً ، كانت ولادته سنة ٤٤٤هـ ، وتوفي سنة ٧١٧ هـ. (1)

#### ومن تلامیده ایضا

- عبدالرحمن بن محمد بن عتاب بن محسن ، من أهل قرطبة، يكنى: أبا محمد ، ولد سنة ٤٣٣هـ ، وتوفى سنة ٥٢٠هـ .
- محمد بن علي بن عبدالعزيز التغلبي ، يكنى: أبا عبدالله، ولد سنة ٤٣٩هـ، وتوفي سنة ٥٠٨هـ .
- يوسف بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن عديس الأنصاري ، يكنى أبا الحجاح ، توفي سنة ٥٠٥ هـ.
  - ـ أبو بحر سفيان بن العاص .
  - أبو داود سليمان بن أبي القاسم نجاح .
    - أبو القاسم الحسن الهوزني .
  - أبو محمد عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن ثابت .
    - أبو العباس بن دلهاث الدلائي . (2)

#### مكانته العلمية ، وثناء العلماء عليه : ـ

ليس أدل على مكانة هذا العَلَم بين أقرانه ومن خلفه من أبناء الزمان

<sup>(</sup>أ) «الصلة» (١/ ٦١٠-٦١١) ، و«البغية» (٤٥٧) ، و«السير» (١٦/١٩).

<sup>(2)</sup> من مصادر تراجم تلاميله : «البغية» (٤٩١) ، و«التذكرة» (٣/ ١١٣٠) ، و«طبقات علماء الحديث» (٣/ ٣/ ٣٠٥).

من شهادة الشقات ممن ترجم له أوعاصره أو أشاد بفضله ، ولنا أن نتأمل في تلك الدرر التي زانت هامة ابن عبدالبر إلى آخر الدهر بإذن الله :

فالحميدي في «جذوة المقتبس» يقول: «أبو عمر فقيه حافظ مكثر، عالم بالقراءات، وبالخلاف في الفقه، وبعلوم الحديث والرِّجال، قديم السماع، كثير الشيوخ، على أنه لم يخرج من الأندلس».

# ويقول ابن بشكوال في «الصلة »:

«ابن عبدالبر إمام عصره ، وواحد دهره ، يكنى أبا عمر ، ويذكر:
قرأت بخط صاحبنا أبي الوليد بن الدبّاغ ، قال : سمعت القاضي أبا علي بن سكرة شيخنا يقول : سمعت القاضي الإمام أبا الوليد الباجي يقول: لم يكن بالأندلس مثل أبي عمر بن عبدالبر في الحديث ، وكتب إلى أبي بكر بن فتحون بخطه ، قال : سمعت أبا علي بن سكرة يقول: سمعت القاضي أبا الوليد الباجي وقد جرى ذكر أبي عمر بن عبدالبر عنده ، فقال : أبو عمر أحفظ أهل المغرب ، سمعت القاضي أبا عبدالله ابن محمد بن أحمد بن الحاج - رحمه الله - يقول : سمعت أبا علي الغساني يقول : سمعت أبا علي الغساني يقول : سمعت أبا علي الغساني يقول : سمعت أبا عمر بن عبد البريقول :

لم يكن أحد ببلدنا مثل أبي محمد قاسم بن محمد ، وأبي عمر أحمد بن خالد الجبَّاب ، قال أبو علي ، وأنا أقول إن شاء الله :

إن أبا عمر لم يكن بدونهما ، و لا متخلفًا عنهما ».

وقال أبو محمد بن حزم: «لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله، فكيف أحسن منه». (أ)

 <sup>(</sup>أ) «وفيات الأعيان» (ص: ٤٤٥) .

وقال أبو الحسن بن القطَّان : « أبو عمر فقيه ، حافظ ، محدِّث ، متقن، عالم بالخلاف والآداب ، قديم السماع كثيره ».

وقال ابن عبد الهادي : « وذكرهُ ابن الدبَّاغ في الطبقة العاشرة من الحفاظ ، وكذلك ذكره ابن المفضَّل فيها ، وذكر معه الخطيب والبيهقي وابن ماكولا ». (1)

وقال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: «كان إمامًا ديّنًا ، ثقة ، متبحّرًا ، صاحب سنة واتباع ، وكان أولاً ظاهريًا فيما فيل ، ثم تحول مالكيًا مع مَيْل بَيّنِ إلى فقه الشافعي في مسائل ، ولا يُنكر نه ذنك ، فإنه ممن بلغ رُتبة الأئمة المجتهدين ، ومن نظر في مصنفاته بان نه منزنته من سعة العلم، وقوة الفهم وسيالان الذهن ، وكل أحد يؤخذ من فونه ويترك ، لا رسول الله وي الحقائق ، ولكن إذا أخطأ إمام في اجتهاده ، لا يعيم محده و وغطي معرفه ، بل نستغفر له ، ونعتذر عنه .

- وقال أين فرحون في الديباج : ابن عبدالبر حافظ ، شيخ علماء الأندلس وكبير محدثيها في وقته ، وأحفظ من كان فيها لسنة مأثورة .

طنب العلم بعد التسعين وثلاث مئة ، وأدرك الكبار ، وطال عمره، وعلى سنده، وتكاثر عليه الطلبة ، وجسمع وصنَّف ، ووثَّق وضعَّف ، وسارت بتصانيفه الركبان ، وخضع لعلمه علماء الزمان» .

<sup>(1) «</sup>طبقات علماء الحديث» (٣/ ٣٢٧).

## مقيدة ابن عبدالبر: (١)

سار ابن عبد البر على طريقة السلف ومنهجهم في مسائل الاعتقاد، وأوضح ذلك من خلال تعليقاته وكلامه في هذا الباب في كثير من مصنفاته ، وليس أدل على ذلك من قوله في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» (٩٧/٢) في أحاديث الصفات – ونصوص المتشابه – :

« رواها السلف وسكتوا عنها ، وهم كانوا أعمق الناس علمًا وأوسعهم فهمًا ، وأقلهم تكلفًا ، ولم يكن سكوتهم عن عيًّ ، فمن لم يسعه ما وسعهم فقد خاب وخسر "(2).

## \* قال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» :

«كان في أصول الديانة على مذهب السلف ، لم يدخل في علم الكلام ، بل قفا آثار مشايخه يرحمهم الله»(3).

"ويرى ابن عبدالبر أن الكتاب والسنة هما المصدران الأساسيان في هذا الباب ، فيرى أن الحجة القاطعة في كتاب الله ، وأن ما لم يوجد له نص في كتاب الله فيان سنّة رسول الله ﷺ حجة قاطعة في هذا الباب ، فيقدّم كتاب الله ومعانيه في طلب الحجة على غيره "(4) ثمّ سنة رسول الله فهى المبينة لمراد كتاب الله ، ويقول – رحمه الله - :

<sup>(1)</sup> للاستزادة والتقصيل في مسألة العقيدة عند ابن عبدالبر يُنظر كتاب: «عقيدة ابن عبدالبر في التوحيد والإيمان ، عرضًا ودراسة» تأليف: سليمان بن صالح بن عبدالعزيز الغصن، دار العاصمة للنشر ، المملكة العربية السعودية.

<sup>(2)</sup> مقدمة «الإنصاف» (ص: ٥٣).

<sup>(3) «</sup> سير أعلام النبلاء » (١٦١/١٨).

<sup>(4) \*</sup> عقيدة ابن عبد البر \* (ص:٦٩).

« ليس في الاعتقاد كله في صفات الله وأسمائه إلا ما جاء منصوصًا في كتاب الله، أوصح عن رسول الله ﷺ ، أو أجمعت عليه الأمة، وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك كله ، أو نحوه يسلّم له ، ولا يُناظر فيه (١).

## ويقول الذهبي أيضًا :

« كان إمامًا دينًا ثقة ، متقنًا ، علامة متبحرًا، صاحب سنة واتباع». ما وصف به ابن عبد البرمن التشيع :

فالعلماء في معظمهم على أن ابن عبدالبر صاحب سنة واتباع ، ولم نجد من أهل العلم من أخذ عليه شيئًا مما يتعلق بالعقيدة سوى ما ذكره ابن تيمية من أن فيه تشيعًا يسيرًا ، قال - رحمه الله - وهو يتحدث عن تشيعًا الحاكم صاحب المستدرك :

الكن تشيعه وتشيع أمثاله من أهل العلم بالحديث كالنسائي وابن عبدالبر وأمثالهما لا يبلغ إلى تفضيله – أي عليًّا – على أبي بكر وعمر، فلا يُعرف في علماء الحديث من يفضله عليهما ، بل غاية المتشيع منهم أن يفضله على عشمان أو يحصل منه كلام أو إعراض عن ذكر محاسن من يفضله على عشمان أو يحصل منه كلام أو إعراض عن ذكر محاسن من قاتله ونحو ذلك ، لأن علماء الحديث قد عصمهم وقيدهم ما يعرفون من الأحاديث الصحيحة الدالة على أفضلية الشيخين . (2)

قلت: تشيع ابن عبد البر - إن صح أن نسميه تشيّعًا - خفيف جدًا فهو لا يبلغ درجة تفضيل علي على عثمان ، والدليل على ذلك أنه لم يقدمه عليه أثناء كلامه على الخلفاء الراشدين. (3)

<sup>(</sup>۱) «جامع بيان العلم» (۲/ ۹٦).

<sup>(2) «</sup> منهاج السنة النبوية» (٧/ ٣٧٣).

<sup>(3)</sup> قرره الأستاذ عبد اللطيف الجيلاني في مقدمة «الإنصاف» (ص:٥٤).

## وقد قال -رحمه الله- في كتابه «جامع بيان العلم وفضله»:

«الخلفاء الراشدون المهديون أبو بكر وعمر وعشمان وعلي ، وهم أفضل الناس بعد رسول الله عَلَيْنَةً ». (1)

والذي صح عن ابن عبدالبر في هذا الباب هو إيراده لكثير مما شجر بين الصحابة في كتابه «الاستيعاب» ، وقد عاب هذا عليه ابن الصلاح. (2) وقد درس ليث سعود الجاسم صاحب كتاب «ابن عبد البر وجهوده في «التاريخ» (3) هذه المسألة ، وخرج بالخلاصة التالية:

[1] إمساك ابن عبدالبر الكلام في ترجـمة معاوية وفي التراجم التي يكثر فيها النقد .

[٢] يبدو في ترجمته لمن ناصر عليًّا أكثر ميلاً ، فيذكر بطولاتهم ويصفهم بالتشيع ومناصرة على مع تقديم أبي بكر وعمر .

[٣] لم يستعمل لفظًا جارحًا واكتفى بعرض الخلاف ، وكان على قدر كبير من التحرِّي والالتزام في سرد الأحاديث ونقدها وتصويب اجتهاد بعض الصحابة وتخطئة البعض الآخر ، ويذكر محاسن من ينتقدهم مع ذكر بعض المآخذ عليهم كما في ترجمته لمعاوية ومروان بن الحكم.

- هذا مع الإشارة إلى أن الرافضة يطعنون في ابن عبدالبر ويعتبرونه ناصبيًا ، فقد طعن فيه ميرزا الخوانسارى ، فقال:

«كان سنيًا متعصبًا ناصبيًا ، ويظهر من مطاوي كتمابه «الاستيعاب»

<sup>(1) «</sup> جامع بيان العلم وفضله » (٢/ ١٨٣).

<sup>(2)</sup> مقدمة «الإنصاف» (ص:٥٥) ، وانظر «مقدمة ابن الصلاح» (ص:٤٨٥).

 <sup>(3)</sup> بواسطة مقدمة «الإنصاف» (ص:٥٥).

وإثارات بعض ما ضم الأصحاب أنه كان من جملة غرائب النصاب وعجائب المعاندين مع آل محمد الأجلَّة الأطياب».

#### ماوقع فيه ابن عبد البرمن التأويل :

ومع ما تقدَّم ذكره من أن ابن عبد البر قد وافق اعتقاد السلف وأهل السنة والجماعة في الصفات ، إلا أن الظاهر أن ذلك كان على الإجمال ، وإلا فعند التفصيل فقد أُخذت عليه مآخذ في التأويل لبعض الصفات الإلهية.

فأول بعض الصفات الفعلية ، وفسرها على غير ظاهرها ، وبغير ما فسرها به السلف الصالح .

وقد توسع الأستاذ سليمان الغصن في الكلام على هذا الجانب، ونكتغي بضرب مثالين - مما ذكره الأستاذ الغصن - يبين ما وقع فيه ابن عبد البر من التأويل:

① صفة الضحك: أهل السنة يثبتونها لأنه ورد فيها عدة أحاديث صحيحة ، فيجب إثباتها على الوجه اللائق به تعالى ، مع الاعتقاد الجازم بأنها لا تشبه صفة المخلوقين ولا تفسر بذلك ، ولأن الضحك في موضعه المناسب له صفة مدح وكمال ، وإذا قُدِّر حَيَّان ، أحدهما يضحك مما يضحك مما يضحك مما يضحك منه ، والآخر لا يضحك قط ، كان الأول أكمل من الثاني ، وقد علم أن كل كمال شبت للمخلوق لا نقص فيه ، فالخالق أولى به ، وقد وردت أحاديث كثيرة تثبت هذه الصفة لله تعالى ، فمن ذلك قوله عليه :

«يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة».

ونجد الإمام ابن عبدالبر - عفا الله عنه - قد تأوَّلها على غير ظاهرها وفسَّرها بأثرها ، فقال عند كلامه على هذا الحديث :

«وأما قوله: يضحك الله فمعناه يرحم الله عبده عند ذاك ويتلقاها بالروح والراحة والرحمة والرأفة، وهذا مجاز مفهوم».

ثم قال : وقال الله - عز وجل- في السابقين الأولين والتابعين لهم بإحسان : ﴿ وَاللَّهُ عَنْهُمْ ﴾ ، وقال في المجرمين : ﴿ فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾ ، وأهل العلم يكرهون الخوض في مثل هذا وشبهه من التشبيه كله في الرضى والغضب ، وما كان مثله من صفات المخلوقين .

وبهذا نعلم أن ابن عبد البر ألحق بالضحك ما يماثله من الصفات الفعلية ، كالرضى والغضب ، فأولها لتوهمه أنها مثل صفات المخلوقين، وأن في إثباتها لله تعالى تشبيها وتمثيلاً ، وفي ذلك مخالفة للصواب لشبهة عرضت له كما عرضت لمن قبله : ذلك أنهم فسروا هذه الصفات وشبهها بما هو معروف من صفات المخلوقين ، ثم نفوا الصفة عن الله تعالى لاعتقادهم وتوهمهم أن في إثباتها لله تشبيها له بخلقه ، فقد فسروا الضحك بأنه خفة الروح، وفسروا الغضب بأنه غليان دم القلب لطلب الانتقام ، كما فسروا التعجب بأنه استعظام للمتعجب منه ، ونحو ذلك .

ويرد عليهم بأن القول بأن الضحك خفة الروح ليس بصحيح ، وإن كان ذلك قد يقارنه ، وكذلك قول القائل الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام ، ليس بصحيح في حقنا ، بل الغضب قد يكون لدفع المنافي قبل وجوده ، فلا يكون هناك انتقام أصلاً . وأيضًا فغليان دم القلب يقارنه الغضب ليس مجرد الغضب هو غليان دم القلب ، كما أن الحياء يقارن حمرة الوجه ، والوجل يقارن صفرة الوجه لا أنه هو .

ومثل ذلك القول بأن التعجب استعظام للمتعجب منه ، في قال: نعم، وقد يكون لما خرج عن نعم، وقد يكون لما خرج عن نظائره ، ثم إننا نقول : هبوا أن معنى هذه الصفات هو ما ذكرتموه ، فإن هذا إنما يصح في حق المخلوقين ، أما ضحك الله تعالى وعجبه ورضاه وغضبه . . وغير ذلك من صفاته فلا تشبه صفات المخلوقين ، كما أن ذاته تعالى لا تشبه ذوات المخلوقين .

أما تفسير الضحك بالرحمة فهو تفسير للشيء ببعض أثره، أمَّا الرحمة فهى غير الضحك كما هو ظاهر .

قال الدارمي - رحمه الله - في رده على المريسي:

"وأما قولك إن ضحكه: رضاه ورحمته، فقد صدقت في بعض لأنه لا يضحك لأحد إلا عن رضى، فيجتمع منه الضحك والرضا، ولا يصرفه إلا عن عدو، وأنت تنفي المضحك عن الله وتُشبت له الرضا وحده..»(1)

## المكر والكيد والاستهزاء ونحوها :

- من صفات الله ما لا يوصف به إلا على جهة الجنزاء ، وذلك كصفة المكر والكيد والاستهزاء ونحوها ، فهي قد أتت مقابلة ومجازاة ، والله تعالى لم يصف نفسه بها بإطلاق ، ولا ذلك داخل في أسمائه (١) « عقيدة ابن عبد البر » (ص:٣٨٦-٣٩١).

الحسنى، ولهذا غلط من عد من أسمائه الماكر والمخادع والمستهزئ والكائد. لأن هذه الأفعال ليست ممدوحة مطلقًا بل تمدح في موضع وتذم في موضع ، فما كان منها متضمنًا للكذب والظلم فهو مذموم ، وما كان منها بحق وعدل ومجازاة على القبيح فهو حسن محمود ، والمقصود أن الله سبحانه لم يصف نفسه بالكيد والمكر والخداع إلا على وجه الجزاء لمن فعل ذلك بغير حق ، وقد علم أن المجازاة على ذلك حسنة من المخلوق ، فكيف من الخالق سبحانه ، فأهل السنة يُثبتون هذه الصفات لكن على جهة الجزاء ، فالله يمكر بمن يمكر به ، وبمن يستحق المكر ، وهكذا يُقال في باقى الصفات المشابهة .

- ولكننا نرى ابن عبدالبر ينفي عن الله تعالى الهزء والمكر والكيد ويفسر كل ذلك بالجزاء عليه ، ويرى أن هذا اللفظ خرج مخرج المشاكلة اللفظية فحسب ، وذلك كقوله تعالى :

﴿وَجَزَاءُ سَيَّئَةً سَيِّئَةً مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠].

وقوله:

﴿ فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٤].

وفي هذا يقول - رحمه الله- :

«والجزاء لا يكون سيئة ، والقصاص لا يكون اعتداء ، لأنه حق وجب ، ومثل ذلك قول الله تبارك وتعالى :

﴿ وَمَكُولُوا وَمَكُو اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٥٤].

# وقوله : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ١٤ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾

[البقرة: ١٤و١٥].

وقوله : ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ۞ وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴾

[الطارق: ١٥ و١٦].

وليس من الله عز وجل - هزوء ولا مكر ولا كيد - إنما هو جزاء لمكرهم واستهزائهم وجزاء كيدهم ، فذكر الجزاء بمثل لفظ الابتداء لما وضع بحذائه » .

وهذا الكلام من أبن عبدالبر -رحمه الله - إن كان يقصد بنفيه الكيد والمكر والاستهزاء عن الله تعالى ما يشبه ذلك عند المخلوقين ، فهذا حق لأن صفات الله تعالى لا تشبه صفات المخلوقين ، وإن كان يقصد به نفي وصف الله تعالى بذلك مطلقًا ، ولو على جهة الجزاء ، فهذا غير صحيح لما سبق تقريره من أنه يجب وصف الله تعالى بما وصف به نفسه ، من غير تحريف ولا تأويل ، ومن غير تعطيل ولا تمثيل ، مع الاعتقاد الجازم بأنها لاتماثل صفات المخلوقين ، بل هي صفات تليق به تعالى ، وأنه يوصف بهذه الصفات على جهة المجازاة ، وقد فسرت هذه الصفات بالانتقام ، والعقوبة ، كما فسرت بأنها خرجت مخرج المشاكلة اللفظية والجواب ، أي: أن ذلك حاق بهم ، وقيل: معناه أنه يظهر لهم من أحكامه في الدنيا خلاف الذي لهم عنده في الآخرة ، وقيل غير ذلك . (1)

<sup>(1) «</sup>عقيدة الإمام ابن عبدالبر في التوحيد والإيمان» (ص: ٣٨٦-٣٩٣).

# هذهبهالفقهي: <sup>(1)</sup>

قال الحميدي: «كان يميل في الفقه إلى أقوال الشافعي رحمه الله». وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: «وكان أولاً ظاهريًا أثريًا ، ثم صار مالكيًا مع مَيْلِ كثير إلى فقه الشافعي».

ويقول الصفدي: «كان في أول أمره ظاهري المذهب ، ثم رجع إلى القول بالقياس من غير تقليد أحد، إلا أنه كان يميل إلى مذهب الشافعي».

وجزم ابن كثير بأنه كان مالكيًا مع ميل إلى أقوال الشافعي، فقال بعد أن ترجم له في كتاب «طبقات الشافعية» ما يلي :

«ولا يشك إنسانٌ من أهل العلم أنه كان مالكي المذهب، فَرَّع عليه وأصَّل، وشرح الموطأ بالتمهيد واختصر، وإنما حملنا على إيراده مع الشافعية قول أبي عبدالله الحميدي: كان أبو عمر حافظًا مكثرًا عالمًا بالقراءات وبالخلاف وبعلوم الحديث، قديم السماع يميل في الفقه إلى أقوال الشافعي – رحمه الله – .

قلت: - أي ابن كثير - : من جملة ميله إلى مذهب الشافعي تصنيفه في الجهر بالبسملة وانتصاره لذلك ، وهي من المسائل المشهورة في المذهب ، بل من أفراده ، وهي كالسُعار على أصحابنا من دون سائر الفقهاء» .

وخالف الكتاني الآراء السابقة في تعيين مذهب ابن عبدالبر الفقهي، فذهب إلى أنه كان مجتهدًا مع اعتماده ورجوعه لأصول مالك، وفيما يلى كلامه:

<sup>(</sup>١) انظر مقدمة «الإنصاف» (ص:٤٣-٤٥).

• وأقول: مَنْ تتبع كتب ابن عبدالبر علم أنه أبعد الناس عن التقليد والاسترسال فيه ، وتحقق أنه كان يختار مع اعتماده ورجوعه لأصول مالك ومذهبه - رحمه الله - وأقل نظرة يرسلها الرجل في كتاب فضل العلم له يوى الأمر جليًّا » (أ).

وقد بيَّن ابن عبدالبر منهجه ، فقال :

«الواجب عند اختلاف العلماء طلب الدلسيل من الكتاب والسنة والإجماع والقياس على الأصول منها ، وذلك لا يعدم ، فإن استوت الأدلة ، وجب الميل مع الأشبه بما ذكرنا بالكتاب والسنة ، فإذا لم يَبِن ذلك وجب التوقف ، ولم يجز القطع إلا بيقين»(2)

#### ه مصنفاته وآثاره ا

دأب أبو عمر على طلب العلم ، واجتهد فيه ، وبرع براعة فاق بها من تقدّمه من رجال الأندلس ، وكان من أجلِّ آثار ذلك ما تركه لطلبة العلم من ثروة علمية ستظل بإذن الله نبراسًا يترسَّمه أهل العلم إلى قيام الساعة ، ولقد تنوعت تلك الثروة بما تحمل من علوم وموضوعات متعددة ، فله مصنفات في الحديث ، ومصنفات في الحديث ، ومصنفات في التاريخ والسير ، ومصنفات في العقيدة ، ومصنفات في الأدب والأخلاق وفنون التربية .

وسنعرض بعض هذه المؤلفات في هذه العلوم : (3)

<sup>(1) «</sup>فهرس الفهارس» للكتاني (٢/ ٨٤٣).

<sup>(2) «</sup>جامع بيان العلم وفضله» (۲/ ۸۰-۸۱).

<sup>(2)</sup> وانظر كتاب «عقيدة ابن عبد البر » ، ومقدمة كتاب «الإنصاف» فقد جمعا جمعًا لمؤلفات ابن عبد البر لم يُسبقا إليه فيما نعلم.

#### • مصنفاته في القراءات:

[1] الاكتفاء في قراءة نافع وأبي عمرو بن العلاء بتوجيه ما اختلفا فيه.

[٢] المدخل في القراءات .

[٣] البيان في تلاوة القرآن .

[٤] التجويد والمدخل إلى علم القرآن بالتحديد .

#### • مؤلفاته في الحديث:

[١] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد .

[۲] الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار .

[٣] الأجوبة المستوعبة عن المسائل المستغربة في كتاب البخاري، وهو كتابنا هذا

[٤] الاستظهار في طرق حديث عمار.

[٥] مسند ابن عبدالبر

[٦] اختصار كتاب التحرير .

[٧] اختصار كتاب التمييز .

[٨] التغطا بحديث الموطأ .

[٩] حديث مالك خارج الموطأ.

[١٠] عوالي ابن عبدالبر في الحديث.

[١١] وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل .

[١٢] الشواهد في إثبات خبر الواحد .

[١٣] التقصي لما في الموطأ من حديث رسول الله ﷺ .

#### • مصنفاته في الفقه:

[1] الكافي في فروع المالكية .

[٢] الإنصاف فيما بين المختلفين في فاتحة الكتاب من الاختلاف.

[٣] اختلاف أصحاب مالك بن أنس واختلاف روايتهم عنه.

[٤] الإشراف على ما في أصول الفرائض من الإجماع والاختلاف.

[٥] جوائز السلطان .

#### • مصنفاته في التاريخ والسير:

[١] الانتقاء لمذاهب الثلاثة العلماء ، مالك وأبي حنيفة والشافعي.

[٢]الإنباه عن قبائل الرواة .

[٣] كتاب الدرر في اختصار المغازي والسير.

[٤] الاستغناء في أسماء المشهورين من حملة العلم بالكنى .

[٥] ترجمة الإمام مالك بن أنس.

[٦] التعريف بجماعة من فقهاء المالكية .

[٧] أخبار أئمة الأمصار.

[٨] محن العلماء .

[٩] أخبار القاضي منذر بن سعيد البلوطي .

[١٠] اختصار تاريخ أحمد بن سعيد بن حزم الصدفي .

[۱۱] تاريخ شيوخ ابن عبدالبر .

[١٢] كتاب في أخبار القضاة .

[١٣] فهرسة الحافظ ابن عبدالبر.

- [١٤] تواليف أبي عمر ابن عبدالبر وجمع رواياته عن شيوخه .
  - [10] الذب عن عكرمة البربري .
    - [١٦] المغازي .

#### • مصنفاته في العقيدة :

- [١] أعلام النبوة .
- [٢] الإنصاف في أسماء الله .
  - [٣] منظومة في السنة.

## • مصنفاته في الأدب والأخلاق وفنون التربية :

- [١] بهجة المجالس وأنس المجالس بما يجري في المذكرات من غرر الأبيات ونوادر الحكايات .
  - [٢] العقل والعقلاء وما جاء في أوصافهم عن الحكماء والعلماء.
    - [٣] أدب المجالسة وحمد اللسان .
    - [٤] الاهتبال بما في شعر أبي العتاهية من الحكم والأمثال.
      - [٥] البستان في الإخوان .
      - [7] الأمثال السائرة والأبيات النادرة .
        - [٧] مختارات من الشعر والنثر .
          - [٨] الرقائق .
      - [٩] جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله.
- [١٠] الجامع وهو رسالة صغيرة في الأخلاق الإسلامية والآداب الشرعية ألحقها بكتابه الكافي في الفقه .

#### ر وفاته:

وكما رحل مِنْ قبل أناسٌ أجلاء فضلاء، يلحق في ركبهم عالم حنيل فاضل أثرى القلوب علمًا إذا حوته ، وزهدًا في الدنيا إن استوعبته، قيكفيه من الشرف أنه اقتفى آي الكتاب وفحوى المراد من سنة المصطفى عليه أفضل السلام ، ولقد رحل عن عالمنا حسب ما توافقت عليه آراء العلماء ليلة الجمعة آخر ربيع الآخر سنة ثلاث وستين وأربع مائة ، ودُفن نصلاة العصر من يوم الجمعة .

يقول صاحب «الصلة» ابن بشكوال: جلى عن وطنه ومنشه قرطبة، فكان في الغرب مدة ثم تجول إلى شرق الأندلس وسكن منه دانية وبلنسية وشاطبة، وبها توفي -رحمه الله - في آخر ربيع الآخر، ودفن يوم الجمعة لصلاة العصر من سنة ثلاث وستين وأربع مائة، وصلى عليه صاحبنا أبوالحسن طاهر بن مفوز المعافري.

إلا أن صاحبي «جذوة المقتبس» و «بغية الملتمس» يختلفان في تاريخ وفاة ابن عبدالبر، فيقول صاحب «الجذوة»:

«وقد لقيناه وكتب لنا بخطه في فهرسة مسموعاته ومجموعاته ، مجيزًا لنا ، وكاتبًا إلينا ، بجميع ذلك كله وتركته حيًّا وقت خروجي من الأندلس سنة ثمان وأربعين وأربع مائة ، ثم بلغني وفاته ، وأخبرني أبو الحسن علي بن أحمد العابدي أنه مات في سنة ستين وأربع مائة بشاطبة من بلاد الأندلس» .

#### ويقول صاحب «بغية الملتمس»:

«توفي بشاطبة سنة ستين وأربع مائة». قال الأستاذ سليمان الغصن (1):

"ولا شك أن هذا التحديد للتاريخ غير دقيق ، لأن الحميدي صاحب جذوة المقتبس خرج من الأندلس قبل وفاة ابن عبدالبر ، وألف كتابه هذا بعد وفاة ابن عبدالبر وبعيدًا عن بلاد الأندلس ، فقد قال عن ابن عبدالبر : تركته حيًّا وقت خروجي من الأندلس سنة ٤٤٨هـ ثم بلغني وفاته .

وذكر أن مبلّغه أخبـره أنه مات سنة ٢٦٠هـ، وهذا التاريخ يخالف ما اتفقت عليه المصادر فلا يعتمد عليه».

قلت : وسواء المحتلف في سنة وفاته أو شهر وفاته فإنه قد تحقق عند أكثر أقوال العلماء أنه قد توفي في آخر ربيع الآخر لسنة ثلاث وستين وأربع مائة ودفن عصر يوم الجمعة ، وصلًى عليه أبو الحسن طاهر بن مفور المعافري، وقد رثى ابن عبدالبر نفسه قبل وفاته بالأبيات التالية : (2)

فلم ألْفِ إلا العلم بالدين والخبر أتت على رسول الله في صحة الأثر له اختلفوا في العلم بالرأي والنظر

تذكسرت من يبكي عليَّ مداومًــا علوم كـــتــــاب الله والسنن التي وعلم الألى قرن فقــرن وفهم ما

<sup>(</sup>أ) ص : (٩٥-٦٠).

<sup>(2) «</sup>الديباج» (ص: ٤٤٢).

# ترجمة صاحب الأسئلة المستغرية (\*)

وصاحب الأسئلة المستغربة من أهل العلم الراسخين المتفننين في الفقه والحديث والعبادة والنظر ، وهو من طبقة أقران ابن عبدالبر ، ومن المتتلمذين عليه ، ومن أعيان المذهب المالكي .

هو أبو القاسم المهلّب بن أحمد بن أبي صفرة أسيد بن عبدالله الأسدي الأندلسي المربي أحد الأئمة الفصحاء ، الموصوفون بالذكاء ، وَلِي قضاء المربيّة ، وكان من كبار أصحاب الأصيلي وهو من أحد رواة «الجامع الصحيح» للبخاري، وأخذ على أبي الحسن القابسي وهو أيضًا أحد رواته.

له كلام في شرح «موطأ» الإمام مالك - رضي الله عنه - وشرح صحيح البخاري ، وهو الذي أحيا كتاب البخاري بالأندلس، لأنه قرأه تفقهًا أيام قراءته وشرحه ، واختصره اختصارًا مشهورًا ، سماه «النصح في اختصار الصحيح» ، وعُلِّق عنه تعليق حسن على البخاري .

حدثًث عنه أبو عمر بن الحذاء، وقال: كان أذهن من لقيته، وأفصحهم وأفهمهم.

<sup>(\*)</sup> مصادر الترجمة: "جذوة المقتبس" (٣٥٢) ، "ترتيب المدارك" (١/٤ ، ٧٠١)، "الصلة" (٢/ ٢٢٦) ، "بغية الملتمس" (٤٧١) ، "سير أعلام النبلاء" (٧١/ ٥٧٩)، "العبر" (٢/ ٢٧٢) ، "الوفي بالوفيات" (٤/١١) ، "السديباج المذهب" (٤٢٧) ، "شدرات الذهب" (٣/ ٢٥٥) ، "هدية العارفين" (٢/ ٤٨٥) ، "شجرة النور الزكية" (١/٤١١) ، "كشف الظنون" (٦/ ٤٨٥) ، "معجم المؤلفين" (٣/ ٣١/ ٣١-٣٢).

ويبدو أنه كان من الذين شغفوا بالحديث درسًا وفقهًا وشرحًا ، بل كان من الساخطين على الذين أغفلوا حديث رسول الله ﷺ ، ويظهر هذا واضحًا في كتابه للحافظ ابن عبدالبر إذ يقول الأخير على لسانه :

وكسان – رحمـه الله – كمـا قال الـذهبي من أهل الذكاء المفـرط، والاعتناء التام بالعلوم .

توفي في شوال سنة خمس وثلاثين وأربع مائة بالأندلس. (\*)

0 0 0

# توثيق نسبة الكتاب ونصه

وغالبًا ما يكون البحث في توثيق نسبه كتاب إلى مؤلف ما عندما لا يكون الكتاب مشتهرًا بالدرجة التي تتوفر في المؤلفات الكبار التي لا يشك أحد في نسبتها إلى أصحابها ، أو عندما يكون من الكتب العزيزة التي لا يعرف عنها جمهور الباحثين شيئا .

أما الرسائل المفردة والتواليف الصّغيرة فتحتاج إلى شيء من التمحيص والتحري ، والحق أن كل خطوة يخطوها المحقق لابد أن تكون مصحوبة بالحذر ، فليس يكفي أن نجد عنوان الكتاب واسم مؤلفه في ظاهر النسخة أو النسخ لنحكم بأن المخطوط من مؤلفات صاحب الاسم المثبت ، بل لابد من إجراء تحقيق علمي يطمئن معه الباحث إلى أن الكتاب نفسه صادق النسبة إلى مؤلفه . . . فليس بالأمر الهين أن نؤمن بصحة نسبة أي كتاب كان إلى مؤلفه ، ولا سيما الكتب الخاملة التي ليست لها شهرة . (1)

ومن جملة ما يطمئن المحقق به على صحة عنوان الكتاب ونسبته لمؤلفه أن يرجع إلى ما ألفه صاحبه من كتب ، فربما عرض لذكر هذا المؤلف في خلال مؤلفاته الأخرى ، أو عرض لذكره في مقدمة الكتاب التي بيّن فيها أسباب تأليفه ، أو الانتفاع من كتب التراجم التي عقدت له ترجمة خاصة ، فأشارت فيها إلى مصنفاته. (2)

<sup>(</sup>أ) «تحقيق النصوص ونشرها» عبدالسلام محمد هارون. (ص: ٤٤–٤٥).

<sup>(2) «</sup>مناهج تحقیق التراث بین القدامی والمحدثین» للدکتور رمضان عسدالتواب (ص: ۷٤).

وهذا ما حاولنا تحقيقه في كتاب «الأجوبة المستوعبة عن الأسئلة المستغربة» حيث تتبعنا المواضع التي ذكر فيها ابن عبدالبر هذا الكتاب في «التمهيد» إذ كان يحيل عليه في المسائل التي لم يستقص فيها في «التمهيد» أو كان يذكرها على سبيل الاختصار.

فوجدناه قد أحال على «الأجوبة المستوعبة» في موضوعين :

الأول: في كتاب الجنائز - باب جامع الجنائز - ذكر الأخبار التي احتج بها من شهد لأطفال المسلمين بالجنة (٦/ ٣٧٩).

الثاني: في كتاب العقول: باب ذكر العقل - مسألة شبه العمد (١٩٨/١٤).

وقد أحال في هذا الموضوع على «الأجوبة» في أربعة مواضع :

[أ] في مسألة شبه العمد: في حديث مالك ، عن عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (١٩٨/١٤).

[ب] في باب عقل الجنين : حديث مالك ، عن ابن شهاب . (٢١٧/١٤)

[جـ] في باب عـقل الجنين : حـديث مالـك ، عن ابن شهـاب – مسألة قصة قتل المرأة واختلاف العلماء في ديتها (٢٢٣/١٤) .

[د] باب ما جاء في ميراث العقل والتغليظ فيـه - حديث مالك ، عن يحيى بن سعيـد - مسألة وجه العمد والخطأ ، وشبـه العمد في القتل (٢٣٨/١٤). (1)

<sup>(</sup>أ) تنبيه: نودُّ الإشارة إلى أن النسخة المطبوعة التي اعتصدنا عليها من كتاب «التمهيد» ليست المطبوعة بعناية وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالرباط - المغسرب - وإنما كان اعتصادنا على النسخة المصرية المطبوعة بعناية دار الفاروق الحديثة - والتي صدرت سنة=

وقد ترجم لابن عبدالبر مجموعة كبيرة من العلماء ، وبعضهم نسب لابن عبدالبر كتاب «الأجوبة» وهؤلاء هم :

- القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (٨/ ١٣٠) ، واسم الكتاب
   عنده : «الأجوبة الموعبة في المسائل المستغربة في كتاب البخاري».
- الحافظ ابن عبدالهادي في «طبقات علماء الحديث» (٣/ ٣٢٥) ، ذكر أن اسمه: «الأجوبة الموعبة» .
- الحافظ شمس الدين الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٠٩/١٨)، ذكر أن اسمه : «الأجوبة الموعبة» .

وفي كتابه «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٢٩) ، واسم الكتاب فيه «الأجوبة الموعبة».

- الصفدي في «الوافي بالوفيات» (٢٩/ ١٠٠) ، واسمه فيه «الأجوبة الموعبة».
- حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٦/ ٥٥٠) ، وتحرَّف فيه الاسم إلى «الأجوبة المرعبة على المسائل المستغربة» ، وكذا في «مقدمة الانتقاء» (ص: ٦) .

#### توثیقاسمالکتاب:

أما اسم الكتاب في تلكم المواضع التي ذكرها ابن عبدالبر في «التمهيد» فكلها ورد فيها الكتاب باسم «الأجوبة عن المسائل المستغربة».

=١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، فهي النسخة الوحيدة الكاملة والمرتبة على الأبواب الفقهية لموطأ الإمام مالك إمام دار الهجرة، وقد قام محققه في الكتاب بجهد نحسبه طيبًا، ويكفيهم شرف المساهمة في إخراج هذا السفرالضخم للعلماء وطلبة العملم، و الذي يعد من أكبر الموسوعات الفقهية الحديثية، نفع الله به العالم الإسلامي والمسلمين.

وقد ورد في صفحة عنوان النسخة الخطية المعتمدة اسمُ الكتاب في صورة :

« الأجوبة المستوعبة عن المستفرية من صحيح البخاري ». بكسر المهملة في «المستوعبة».

Z. A. B.

S.

Z. W.

# منهج ابن عبدالبرفي الكتاب

طبيعة المؤلفات البسيطة ، والمختصرات ، والرسائل التي يكتبها مؤلفوها بغرض الرد ، أو الجواب على أحد العلماء أو المناقشات الفقهية أو العقدية ، غالبًا ما يلتزمون فيها بالبعد عن التطويل في سرد الأدلة والأحاجي والأسانيد ، خاصة وإن غلب على هذه الرسائل الطبيعة التعليمية ، أو رسائل الإفتاءات ونحوها .

وابن عبدالبر في هذا المؤلف قد صرح بمثل هذا المنهج في مقدمته قائلاً:

«. ولكني مع ذلك لم أر أن أخليك من الجيواب، بما أمكن وحضر، على أن الاختصار وترك التطويل، وحذف الاحتجاج والدليل، فذكرت أحاديثك في كتابي هذا على حسب ما كتبت به، وجببت بلفظك في سؤالك على حسبما أوردته، وجاوبت عن ذلك بما حضرني حظه ويسرً لي ذكره . . »

\* فأحاديث «الجامع الصحيح» للبخاري التي ذكرها في «الأجوبة» أوردها مجردة من الأسانيد ، وبعضها أورد متونها بالمعنى مختصراً .

وبعض المسائل التي عالجها في هذا الكتاب كانت على على على واختصار معتمدًا في ذلك كما كان يشير إلى استقصائه لها في كتابيه «التمهيد» و «الاستذكار».

بل إن المسائل التي تناولها فيه باستقصاء وأشار في «التمهيد» أنه

استوعبها في كتابه «الأجوبة» لم يكن عرضه فيها كنفس الاستيعاب المعهود في ابن عبدالبر إذا ما تناول مسألة في «التمهيد» أو «الاستذكار».

ولكن الأمر الذي يجدر الإشارة إليه أنه قد يذكر مسألة في «التمهيد» مستوعبة بأدلتها وحجج أصحابها ، ولكن دون أن يُرجِّح فيها مذهبًا أو يُفصح فيها عن نفسه برأي ، في حين تجده في «الأجوبة» يرجح رأيًا ما ، أو يميل إلى مندهب ما ، والعكس ، وسيظهر ذلك جليًا من خلال الشرح، لذا أوردنا أقواله في «التمهيد» التي تتعلق بتلك المسائل المتناولة في «الأجوبة».

\* يميل ابن عبدالبر أثناء الكتاب إلى قول الشافعي في بعض المسائل وهي بترتيب أحاديث الكتاب :

1- في مسألة فاقد الطهورين «الحديث الخامس»: وهل عليه إعادة الصلاة إذا قدر على الطهارة بعد ذلك ، حيث مال للقول المشهور عن الشافعي وهو الذي يقضي بالاحتياط في المسألة ، وأن يصلي ثم يعيد إذا قدر على الطهارة.

٢- في قصر الصلاة في السفر «الحديث السادس»: صرَّح بذلك في «التمهيد» (٤/ ٣٧٤) في أن القصر في السفر سنة ، وأن من أتم فلا يجب عليه الإعادة ، وهو قول الشافعي .

٣- في صلاة الخوف والحال التي يجوز فيها للخائف أن يصلي راكبًا وراجلاً مستقبل القبلة وغير مستقبلها ، وهي شدة الخوف «الحديث الحادي عشر» صرح بذلك في «التمهيد» (٥/ ٢٧٨).

٤- في دية الجنين ، واختلاف العلماء في الذي تجب عليه الغرة

«الحديث التاسع عشر» صرح بذلك في «التمهيد» (١٤/ ٢٢٥). (١)
وابن عبدالبر لا يُنْكِرُ عليه أحدٌ أنه من أعلام فقهاء المالكيين
والراسخين منهم ، وهو وإن كان يميل إلى مندهب الشافعي وأقواله في
بعض المسائل، إلا أنه في الحقيقة كما قال الكتاني : كان مجتهداً مع
اعتماده ورجوعه لأصول مالك(١) ، وتتجلى هذه الصورة فيه في هذا
الكتاب «الأجوبة المستوعبة» حيث ظهر فيه جلياً «أنه يتمتع بالاستقلال
الفكري في دراسة النصوص الشرعية لتوفر أدوات الاجتهاد فيه ، فهو
يخوض فيها حسب الأصول والقواعد الاجتهادية المتعارف عليها ، فإن
صادف رأيه رأي أحد من أئمة المذاهب صوبه ورجّحه ، وإن خالف رأيه
رأيهم ردَّ عليهم مؤيدًا قوله بالبراهين والحجج النقلية والعقلية» . (2)

<sup>(</sup>۱) « فهرس الفهارس » : (۲/ ۸٤٣).

<sup>(</sup>٢) الأستاذ عبد اللطيف الجيلاني في مقدمة «الإنصاف » (ص: ٥٥).

# تصنيف المسائل الواردة في الكتاب

ويمكن ردُّ الأسئلة الواردة على الأحاديث المستغربة في هذا الكتاب إلى نوعين من المسائل:

[أ] مسائل فقهية .

[ب] مسائل عقدية .

أولاً: المسائل الفقهية:

وقد حازت المسائل الفقهية النصيب الأكبر من الكتاب إذ تركزت في سبعة عشر حديثًا ،وهي حسب ترتيب ورودها في الكتاب :

١- الحديث الأول: حديث أبي شريح.

٧- الحديث الثاني: حديث الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير.

٣- الحديث الثالث: حديث الفأرة تقع في السمن.

٤- الحديث الرابع: حديث أم عطية في الصفرة والكدرة.

٥- الحديث الخامس: حديث عائشة في التيمم.

٦- الحديث السادس: حديث عائشة في قصر الصلاة في السفر.

٧- الحديث السابع: لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها.

٨- الحديث الثامن: حديث ابن عمر في استقبال القبلة.

٩- الحديث التاسع: حديث ابن علية في الأذان.

١٠- الحديث العاشر: حديث ابن عمر:

«لا يصلين أحد منكم العصر إلا في بني قريظة».

١١- الحديث الثاني عشر: حديث ابن عباس: إذ بات عند ميمونة.

الجنازة.

١٣ - الحديث الخامس عشر: في الصلاة على الشهداء.

18 - الحديث السابع عشر: حديث أبي حمزة ، عن ابن عباس إذ سأله عما استيسر من الهدي .

10- الحديث الشامن عشر: حديث الأعمش، قال: تذاكرنا عند إبراهيم الرهن في السلم.

17 - الحديث التاسع عشر: حديث أبي هريرة أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى...

۱۷ – الحديث العشرون : حديث ابن عمر أنه طَلَق امرأته وهي حائض.

### ٥ ثانيًا: المسائل العقدية:

لم تتعـد المسائل العقـدية المطروحة في الكتاب الأربع مـسائل ثلاث منها وردت في أحاديث ثلاثة وهي حسب ترتيب ورودها:

١- الحديث الرابع عشر: حديث قتادة ، عن أنس في الميت إذا دفن
 أنه يسمع خفق النعال، وفتنة القبر ، وما للعلماء فيها من أقاويل.

٢- الحديث السادس عشر: حديث الصبي الذي قتله الخيضر،
 واختلاف علماء المسلمين في أولاد المسلمين وأولاد المشركين.

٣- الحديث الثاني والعشرون والأخير: حديث عائشة في الرؤيا وتنازع العلماء في رؤيا الأنبياء - عليهم السلام - إن كانت وحيًا ، وهل يجوز فيها الضغث ؟

والمسألة الرابعة لم تكن تتعلَّق بحديث ما ، ولكن عقد لها ابن عبد البر فصلاً بين الحديثين السادس والسابع ، وهي :

أما إذا أردنا تصنيف المسائل من حيث موضوعها ومكانتها في الترتيب الفقهي لملأحاديث فسوف نجد أن الكتاب قد تناول مجموعة من الموضوعات تمثل ثلثي موضوع الفقه .

والناظر في الكتاب سيجد من كتاب الطهارة ، والتيمم ، والحيض، والصلاة ، والأذان ، والجنائز ، و المعاملات، واللذبائح ، والديات، والرؤيا والتعبير ، والفضائل ، عما يجعل لهذا الكتاب أهمية كبيرة تُدرِجه ضمن كتب الفقه الحديثية والرسائل العلمية المعتبرة البعيدة عن التقليد الأعمى والاسترسال فيه ، لا سيما وإن كان مؤلفه عمن ينبذون التقليد والتعصب لأئمة المذاهب ، وينادون بضرورة اتباع الكتاب والسنة، وكتب ابن عبد البرطافحة عما يدل على ذلك ، شاهدة له.

# الباعث لابن عبدالبر على تأليف الكتاب

ابن عبدالبر إمام فقيه له همة عالية وباع طويل في فقه الأحاديث ومعرفة ناسخها، ومنسوخها، وظاهرها، ومشكلها، وصريحها، وكنايتها، بصيرًا بأقوال الأثمة وتوجيهها، ناقدًا للأسانيد، عالمًا بأحوال رجالها جرحًا وتعديلاً، خبيرًا بلسان العرب وخباياه، نتاجه شاهد بأنه عالم نحرير ذو قدر كبير يكنه له كل من خبر مصنفاته ورسائله بعده.

ولم يكن ابن عبدالبسر يعرف أن في شيء من كتب السنة إشكالاً أو غموضًا أو خلافًا إلا سارع بالتدخل لحل الإشكال وإزالة الغموض وفحص الخلاف والنظر فيه .

وهذا المؤلَّف رسالةٌ شاهدة بصنيع ابن عبدالبر ، فعلى الرغم مما كان يكتنفه من العلة ، وقلة النشاط والانهماك في الطلب والدرس آنئذ ، إلا أنه لم يبخل بما عنده لما عرض عليه أمر يرى فيه خدمة الحديث النبوي الشريف ، فيقول في خطبة الكتاب :

«وألفاني كتابُك عليلَ اللحم والقلب ، قليلَ النشاط مشغولَ الفكر، ولكني مع ذلك لم أرَ أن أُخليك من الجواب بما أمكن..».

ويدور مضمون الكتاب حول مجموعة من الأسئلة بعث بها أحد طلبة العلم الأندلسيين المعاصرين لابن عبدالبر ، بل من المعتنين بكتاب البخاري شرحًا ورواية كما تقدَّم في ترجمته .

هذه الأسئلة تدور حول عدد من الأحاديث في «صحيح البخاري»

مما أشكل عليه فهمهما ومعرفة معانيها ، فسارع بالكتابة إلى ابن عبدالبر لما ذاع عنه وعن إمامته في الحديث والفقه ، فجاء الجواب من الإمام محاطًا بدموع من الأسى على ما اقترفه علماء زمانه من العصبية ومجافاة السنن، ومحفوفًا بالألم لإغفال الطلبة ما كان عليه السلف الصالح من طلب السنن ومعانيها ، فيقول في خاتمة خطبته :

«.. ولعمري إنه لموضع البكاء لإغفال أهل الطلب ما كان عليه سلفهم من طلب السنن ومعانيها ، وجمع الأصول وحفظها ، والعناية بكتاب الله - عز وجل - والتفهم والتفقه فيه ، وفي سنة الرسول عَلَيْكُ وإضرابهم عن ذلك كله إلى ما قد حلا على قلوبهم بما يحتليون به دنياهم .. ».

0 0 0

# المسائل التي نقل فيها ابن عبد البر الإجماع في هذا الكتاب

ابن عبدالبر حافظ جمّاع معروف بقدرته على جمع وتحرير المسائل الفقهية ، وأقوال أصحابها ، ومقدرته على استنباط الأحكام الفقهية من خلال دراسته للأحاديث ، وذلك ينمُّ عن كونه مجتهدًا توفرت له أدوات الاجتهاد وتمحصت عنده صنعة الاستنباط ، وليس أدل على ذلك من قول الإمام ابن حزم فيه :

«لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله ، فكيف أحسن منه» (1). فإمام بمثل هذه الخصال العلمية المعتبرة لابد وأن تكون له كلمة مسموعة فيما ينقله من الأقوال والاستنباطات والإجماعات ، وأقوال ابن عبدالبر التي نقل فيها الإجماع في كتابه «التمهيد» ، و «الاستذكار» أكثر من أن تُحصى .

ولم يفت هذا الكتاب «الأجوبة المستوعبة» الحظ من هذه الإجماعات، وإليك مواضعها مرتبة حسب ورودها في الكتاب:

۱- قال في «الحديث الأول»: «وقد أجمعوا على أن صيد المدينة لا جزاء له ، ولا فدية ، وهو تحريم النبي ﷺ وأن صيد مكة بجزاء . . »(2).

<sup>(</sup>أ) «الصلة» (ص: ٦٧٨) ، «بغية الملتمس» (ص: ٤٩٠).

<sup>(2) «</sup>الأجوبة المستوعبة»: (٧٨) ، وقال في «التسمهيد» (٣٠٥/١٤) : «وقد قالت فرقة في صيد المدينة جزاء ، واحتجوا بأنه حسرم نبي كما مكة حرم نبي ، واعتلوا بقوله : «إن إبراهيم حرَّم مكة ، وإني أحرِّم ما بين لابتيها» ، والوجه المختار ما قدَّمنا ذكره ، وهو =

### ٢- قال في «الحديث الأول»:

«وقد أجمعوا أنه يجوز بها سفك دماء الدواجن كلها غير الصيد» (أ). ٣- قال في «الحديث الأول»:

«وقال مجاهد في قوله - عز وجل-: ﴿وَمَن دَخَلُهُ كَانَ آمِنًا﴾. قال - عزَّ اسمه - : لا يُخاف منه أحد أنَّى دخله .

وأما قتادة وغيره ، فقالوا: كان ذلك في الجاهلية ، فأما اليوم فلو سرق في الحرم قطع ، ولو قَتَل قُتِل ، ولو قدر فيه على المشركين قُتِلوا . قال أبو عمر: على هذا القول جماعة فقهاء الأمصار من أهل الرأي والأثر ، وهو الصحيح عندنا في النظر . . . »(2).

# ٤ - قال في «الحديث الثالث»:

«والماء القُداح الصافي كماء السماء، وماء البحر، والأنهار، والعيون والآبار، إذا لم يخالطه شيء فهو طاهر مطهر، وهذا ما لا خلاف فيه بين المسلمين، والماء الذي وصفنا طاهر مطهر بإجماع ...». (3)

<sup>=</sup> قول مالك ، والشافعي ، وأبي حنيفة ، وأكثر أهل العلم ، والأصل أن الذمة بريئة ، فلا يجب فيها شيء إلا بيقين» .

<sup>(1) «</sup>الأجوبة المستوعبة»: ( ٨٦) ، وانظر «مراتب الإجماع» لابن حزم (٢٤٣).

<sup>(2) «</sup>الأجوبة المستوعبة» (٨٨)، وانظر «الإشراف» لابن المنذر (٣/ ٨١-٨٢)، وقال ابن المنذر: «وإن قـتل أو سرق في الحرم: أقـيم عليه في الحرم، هذا قول ابن عـباس، وقال عطاء: إن قـتل في الحرم يقـتل قاتله حيث شـاء أهل المقتـول، وبه قال الزهري، ومجاهد، والشعبي، وأحمد، وإسحاق، وفي قول مالك، والشافعي: الحرم لا يمنع من إقامة الحدود.. وبهذا نقول» «الإشراف» (٣/ ٨١-٨١).

<sup>(3) «</sup>الأجوبة المستوعبة»: (٩٩)، وانظر «الإجماع» لابن المنذر (ص: ٣٣)، وانظر «الإجماع» لابن المنذر (ص: ٣٣)، والمراتب الإجماع» لابن حزم (٣٥-٣٦).

#### ٥- قال في «الحديث الثالث»:

«وأجمعوا أن الماء المستجد الكثير إذا دخلت فيه السنجاسة فلم يظهر فيه لون ولا طعم ولا ريح ، ولا أثر ، أن ذلك الماء طاهر مطهر ..». (أ) ما قال في «الحديث السادس»:

"وقد أجمع المسلمون على أن القصر كان لها - أي لعائشة رضي الله عنها - مباحًا في سفرها . . . » . (2)

#### ٧- قال في «الحديث السادس»:

«.. إجماع الفقهاء على أن المسافر إذا صلى خلف المقيم وأدرك معه ركعة تامة أنه يصلي أربعًا ، ولو كان فرض المسافر ركعتين لم ينتقل إلى أربع مع إمامه ، كما أن المقيم إذا صلى به المسافر لا ينتقل فرضه للإتمام بإمامه ، بل يتم صلاته بعد سلام إمامه المسافر..». (3)

<sup>(</sup>أ) «الأجوبة المستوعبة» : ( ٩٩-١٠٠) ، وانظر «الإجماع» لابن المنذر (ص: ٣٣) ، و«مراتب الإجماع» (٣٥-٣٦) .

<sup>(2) «</sup>الأجوبة المستوعبة» : (١١٦) .

<sup>(3) «</sup>الأجوبة المستوعبة» : (١١٩) ، وذكر ابن المنذر اختــلاف أهل العلم في المسافر يأتم بالمقيم في «الأوسط» (٤/ ٣٣٨–٣٣٩) ، ثم قال :

<sup>«</sup>فمن ادعى الإجماع في المسافر يدخل في صلاة المقيم مع ما ذكرناه من اخستلاف فيه قليل المعرفة بالإجماع والاختلاف في هذه المسألة». ثم قال في إمامة المسافر المقيم :

<sup>«</sup>وأجمع أهل العلم على أن على المقيم إذا ائتم بالمسافر وسلَّم الإمام من ثنتين أن عليه إنمام الصلاة» (٤/ ٣٦٥) .

# ٨- قال في «الحديث الثالث عشر»:

«أجمعوا على أنها لاتصلي على غير طهارة ، ولا إلى قبلة ، إلا الشعبي - رحمه الله - فإنه شَذَّ عن العلماء في هذه المسألة ، وأجازها بغير وضوء ولا تيمم . . » . (1)

# 9- قال في «الحديث السادس عشر»:

«والعلماء مجمعون إلا طائفة شذت أن أولاد المسلمين في الجنة وإن كانوا لم يبلغوا الحلم ، فعلمنا بالإجماع أن من مات من أولاد المسلمين قبل أن يبلغ التكليف كان ممن سعد في بطن أمه ولم يشق». (2)

# ١٠ - قال في «الحديث السابع عشر»:

«.. فإن كنت ظننت هذا - أي جواز الاشتراك في الشاة - لأنه يقع عليها اسم دم ، فهو كما ذكرت لا يقوله أحد من علماء المسلمين». (3)

<sup>(</sup>أ) «الأجوبة المستوعبة» : (١٥٩ ) .

وانظر: «الإجماع» لابن المنذر (٢٩) ، و«الأوسط» له (١/ ٩٠٩ – ١١).

<sup>(2)</sup> الأجوبة المستوعبة : (١٧٥ ) .

وانظر «فتح الباري» (٣/ ١٢٤ و ١٧٠).

<sup>(3) ﴿</sup>الأَجْوِبَةُ المُسْتُوعِيةِ ؛ (١٨٧–١٨٨) .

وانظر: «التمهيد» (١٠/ ٣١٥) ، و«المحلى» (١٠٧ /٥) ، و«الإكــمال» للقاضي عياض (٢٠٧/٤) ، ودشرح مسلم، للنووي (٩/ ٧٢) ، «فتح الباري» (٣/ ٤٢) .

۱۱- قال في «الحديث السابع عشر»:

«وقد أجمع العلماء أن البقرة لا تجـوز عن أكثر من سبعة ، و كذلك البدنة . . » . (١)

(أ) «الأجوبة المستوعبة» : (١٨٩) .

وهو كلام أبي جعفر الطبري نقله ابن عبدالبر عنه في «التمهيد» (١٠/ ٣١٠) ، وها هو ذا ينقله هنا في الأجوبة ، وقال ابن حزم في «المحلى» (٥/ ١٠٥) : « إذا تأملنا فعل الصحابة – رضي الله عنهم – وقولهم في ذلك فإنما هو أن البقرة عن سبعة ، والبدنة عن سبعة ، وهذا قول صحيح ، وليس فيه منع من جوازهما عن أكثر من سبعة » .

وقال في «الإجماع» (٢٤٨): «واتفقوا أنه لا يجوز أن يشترك في الهدي الواجب أكثر من عشرة، واختلفوا في جواز اشتراك أقل من ذلك أو المنع منه».

# وصفالنسخة الخطية ومنهج التحقيق

#### النسخة المعتمدة :

وقع لنا لهذا الكتاب نسخة خطية واحدة ، وأحسبها وحيدة ، وهي من محفوظات قيون أغلو - قينيا بتركيا ، وقد قيام بتصويرها أخونا الفياضل عز الدين المغربي ، وأهدانا إياها ، ويوجد منها مصورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، تحت رقم (٩٢ ، ف ).

وقد كُتبت بخط جيد مشكول ، إلا أنه قد وقع فيها سقط تقريبًا في الثلث الأول من الكتاب بمقدار ورقة.

والمخطوط يقع في (٥٣) ورقة ، لكل ورقة وجهان.

#### منهج التحقيق :

ويتلخص عملنا في تحقيق هذا الكتاب فيما يلي :

- قمنا بنسخ الكتاب من الأصل المخطوط بحسب ما تقتضيه ضوابط النسخ والرسم.
- (٢) قمنا بتخريج أحاديثه من مظانها ، وتحقيق أسانيدها بما تقتضيه قواعد المصطلح والنقد والرواية من حيث الصحة والضعف.
- آ قمنا باستدراك ماوقع في النسخة المخطوطة من سقط من مصنفات ابن عبد البر لا سيما كتابه «التمهيد» دون إلحاقه بالأصل ، بل عزوه إليه في الحاشية محافظة على ما ورد في المخطوط.

- على المسائل الفقهية بما يستضيه المقام في اختصار غير مخل، إتمامًا للفائدة.
- قمنا بالترجمة للكلمات الغريبة بمعانيها في معاجم اللغة ، وألحقناها بالفهارس العلمية في آخر الكتاب ، لكي لا نُثقل الكتاب بالحواشي الكثيرة.
- آ قدَّمنا للكتاب بترجمة وافية تناولنا فيها الكلام على مولد المؤلف، ووفاته، وطلبه للعلم، وشيوخه، وتلاميذه، ومصنفاته، ومذهبه الفقهي، والعقدي، وما استُنكر عليه في باب الصفات من التأويل لبعضها.
  - کا نین مقاصده .

وأخيرًا فهذا جهد مقل بذلناه في تحقيق هذا السفر العزيز ، نسأل الله تعالى أن نكون قد وُفِّقنا فيه ، وأن يكون خالصًا لوجهه الكريم.

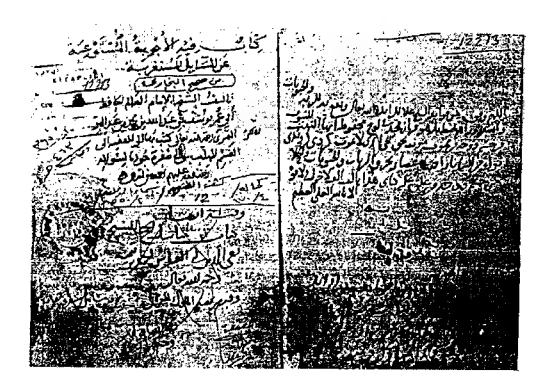
هذا مع التنبيه على أن العمل في تحقيق هذا الكتاب كان شاقًا ، فإن الكتاب فيه مواضع مطموسة ، وعبارات مبهمة ، كما أن أسلوب ابن عبد البر يمتاز بالتداخل والإسهاب كثيرًا.

وبعد : فقلوبنا مفتوحة ، وآذاننا مصغية لكل من حاول إصلاح خطأ وقعنا فيه ، أو خلل ارتكبناه ، فالنقص يعتري الجميع ، ولكن بما تستروح به النفوس ، وتقبله القلوب ، والدين النصيحة كما قال الصادق المصدوق.

# والحمد لله ربِّ العالمين

الحقق

0 0



#### الورقة الأولى من النسخة الخطية

معرف اعداد وقد المسؤل السعاد و ومده و والمعاد و والمعاد

معاده الرق الجسم وسيس المناه المناه

الورقة الثانية من النسخة الخطية

ملام ارفعه ان في رفع الماء ما كار العداد و الرفعة الماء الم

المدعليروا عرضلا البيع فيتعرده كالملاكات عاجية بروما بوشيف على السائم عوامًا والدواك في مَنْ بِيلِ وَفِينًا مَالَ فِلُوكَامِدَ وَيَا لِلاَعْتِيا ظَا مِثْ عَاقِلُونَ مِعْلَةً وَعِنَّا مُلْتَ وَأَعِيمُ عَلِيهُ مُرْجُلِهُ والمجود علالبي طالعه مله والمالين عشا دوما وبنول عاري الزعبات ومزاعرته وأدا للانبساد كغ ويقوادان ارق والمنام المادفك مّا المرماد الركما البنيا بعل ما توسروا عن الشابع للسول للدسل الدعلية الم لنصيى المأن ولابلام على الب ولوكلان وكوا توا فافتنا العامة عملان الصنافية فاعراب الانبي عنوا وبرالسلدما فالرازي لعيا للنتياء في فد مَّ للعَالَ إلى المدعد المراد الأمقاب والانبتناء تنام اعيننا ولاشاع توياوكا برع ابرع الرسكاب الدموله ملاط ابسا معلى وا فيسلما موكاس وبزمادا وفينامه وفلفوسك الو الفيخ أوليليق أعموا رحم استرو فابنه المراج

#### الورقة قبل الأخيرة من النسخة الخطية



الورقة الأخيرة من النسخة الخطية



# النصالحقق



# الأجوبة المستوعبة عن المسائل المستغربة

من « صحيح البخاري »

تأليف الشيخ الإمام العالم الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري المالكي النمري المالكي رحمه الله تعالى

كتب بها إلى الفقيه أبي القاسم المهلب بن أبي صفرة رحمة الله عليهم أجمعين آمـــيـن



#### بسم الله الرحمن الرحيم

# رَبِّيسِّرْ

الحمد لله الكبير المتعال ، المنفرد بالعز والكمال ، خلق الخلق على غير مثال ، بَعث الرسل ، وفتح السبل ، وختم أنبياءه بمحمد والله أرسله بالحق والهدى ، كاشفًا للحيرة والعمى ، أنزل عليه كتابه الناطق بكلامه الصادق ؛ ليبين للناس ما يتقون ، وما بهم إليه الحاجة مما يعلم وعلى آله أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .

#### أمابعد:

رعاك الله وكلاك ، وزاد في توفيقك وتقواك ، فإنه ورد في كتابك الكريم تَضمُّن عن النطق عن محبتك ، وجميل طويل وُدِّك من حرصك على العلم ، والازدياد من الفهم ، وكريم العناية والاجتهاد والدراية ، والجري في ميدان الطلب إلى الغاية ، وسألت الله تعالى المزيد من البر عندك ، وإحسانه إليك ، وحسن عونه على ما يرضاه ، ويزلف إليه ، ويقرِّب منه إليه ، أبتهل لا شريك له ، في أن يهب لنا ولك علماً نافعاً ، وأن يُجيرنا من علم لا ينفع ، ودعاء لا يُسمع .

وذكرت في كتابك أن عُلماء زمانك وفقهاء/[ق١/١] مصرك أغفلوا حديث الرسول وَيُلَالِينَ ، ونبذوه وراءهم ظهريًا ، وقرؤوا ظاهره (١) ، ولم يعلموا باطنه ، وتركوا الأصول وعولوا على الفروع ، إلى سائر ما أوردته

<sup>(</sup>أ) المعنى بهذا القول: أنهم قرءوا ألفاظه ، ولم يعتبروا بمعانيه وأحكامه ، ولم يهتموا بفقه وعلمه ، لا أن لكلام النبي ظهاهرًا وباطنًا كما هو قبول أهل الضلال من الصوفية والمُحدّثين .

من الإطراء الذي نحن عنه في غنيٌّ ، وذكرهُ عَنيٌّ.

وذكرت أنه استعجم عليك من «الجامع الصحيح» للبخاري - رحمه الله تعالى - أحاديث استغلقت عليهك معانيها، ورجوتني لكشف المعمَّى عنك فيها ، وسألتني شرحها وبسطها بما حضرني .

وألفاني كتابُك عليلَ اللحمِ والقلبِ ، قليلَ الـنشاطِ مشغول الفكر ، ولكني مع ذلك لم أرّ أن أُخلِّيكَ من الجواب بما أمكن وحضر، على أن (\*) الاختصار وترك التطويل ، وحذف الاحتجاج والدليل .

فذكرت أحاديثك في كتابي هذا على حسب ما كتبت به ، وجبوب من المنطك في سؤالك على حسب ما أوردته ، وجاوبت عن ذلك بما حضرني حظه ، ويسر لي ذكره ، مُستجيرًا بالله ، من الرال في القول والعمل ، ومستعصرًا لنفسي ، وباكيًا عليها ، إذ الأيام أحوجت إليها ، ولعمري إنه لموضع البكاء لإغفال أهل الطلب ما كان عليه سلفهم من طلب السنن ومعانيها ، وجمع / [ق١/ب] الأصول وحفظها ، والعناية بكتاب الله عز وجل ، والتفهم والتفقه فيه ، ه في سنة الرسول وسي المناهم عن ذلك كله إلى ما قد حلا على قلوبهم بما يحتليون به دنياهم ، وفقنا الله تعالى وإياهم لما يرضى به عنا ، وألهمنا الصبر ، وأعاننا عليه من الأيام القليلة المعدودة الفانية ، وجعلنا من الطائفة الظاهرة بالحق التي لا يضرها من ناوأها إلى أن تقوم الساعة ، آمين برحمته .

وهذا لحين أصير إلى ذكر الأحاديث والقول فيها بعون الله تعالى وهو حسبي ونعم الوكيل .

<sup>(\*)</sup> كذا في «الأصل» ، والظاهر أن الصواب : «وجه» ، أو تكون : «أن» زائدة.

## وأولها:

حديث أبي شُريح : إذ قال لعمرو بن سعيد وهو يبعث البعوث إلى مكة (أ): ائذن لي أيها الأمير أحدِّث ك قولاً قام به رسول الله وَ الغَلَّمُ الغَدِ من يوم الفتح سمعته أذناي ، ووعاه قلبي، وأبصرته عيناي ، ثم قال:

"إن مكة حرَّمها الله ، ولم يحرِّمها الناس ، فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًا ، ولا يعضد بها شجرةً ، فإن أحدٌ ترخص بقتال رسول الله على فيها ، فقولوا : إن الله قد أذن لرسوله ولم يأذن لكم، وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار ، ثم قد عادت حرمتها اليوم كحرمتها وق٢/١] بالأمس ، فليبلغ الشاهد العائب».

فقيل لأبي شريح: ما قال لك عمرو؟ قال: أنا أعلم بذلك منك يا أبا شريح، إن الحرم لا يُعيذ عاصيًا، ولا فارًا بدم، ولا فارًا بخربة. (2)

<sup>(</sup>أ) أي يرسل الجيوش إلى مكة لقتال عبدالله بن الزبير لكونه امتنع من مبايعة يزيد بن معاوية ، واعتصم بالحرم ، وكان عمرو والي يزيد على المدينة ، والقصة مشهورة ، وملخصها أن معاوية عهد بالخلافة بعده ليزيد بن معاوية ، فبايعه الناس إلا الحسين بن علي وابن الزبير ، فأما ابن أبي بكر فمات قبل موت معاوية ، وأما ابن عمر فبايع ليزيد عقب موت أبيه ، وأما الحسين بن علي فسار إلى الكوفة لاستدعائهم إياه ليبايعوه فكان خلك سبب قتله ، وأما ابن الزبير فاعتصم ويسمى عائذ البيت وغلب على أمر مكة ، فكان يزيد بن معاوية يأمر أمراءه على المدينة أن يجهزوا إليه الجيوش ، فكان آخر ذلك أن أهل المدينة اجتمعوا على خلع يزيد من الخلافة ، قاله الحافظ ابن حجر في «الفتح» المدينة اجتمعوا على خلع يزيد من الخلافة ، قاله الحافظ ابن حجر في «الفتح»

<sup>(2)</sup> أخرجه أحمد (٤/ ٣٨٠/٦.٣٢.٣١) ، والبخاري (١/ ٥٤) - وفي غير موضع -ومسلم (٢/ ٩٨٧) ، والترمذي (٨٠٩) ، والنسائي (٥/ ٥٠٥) من حديث: سعيد المقبري ، عن أبي شريح - رضي الله عنه - به .

فقلت: ما معنى قوله: «ولم يحرمها الناس»، وقوله: «قد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس»، وهو ﷺ قد أمر بقتل ابن خطل<sup>(1)</sup>، وقتل الفواسق.

(1) وقصة ابن خطل مشهورة مستفيضة في دواوين السنة وكتب السير .

فقد روى البخاري ومسلم من حديث أنس بن مالك: أن النبي وللهذا يوم الفتح وعلى رأسه مغفر ، فلما نزعه جاء رجل فقال: ابن خطل متعلق بأستار الكعبة ، فقال: اقتله ، قال مالك: ولم يكن النبي وله يكن النبي واله يومئذ محرمًا البخاري رقم (٢٨٦٤)، ويقال: إن اسمه عبدالعزى بن خطل ، ويحتمل أنه كان كذلك، ثم لما أسلم سمى عبدالله ، ولما أسلم بعثه رسول الله والله وبعث معه رجلاً من الأنصار، وكان معه مولى له فغضب عليه غضبة فقتله ، ثم ارتد مشركًا ، وكان له قينتان فرتناه وصاحبتها فكانتا تغنيان بهجاء رسول الله والمسلمين فلهذا أهدر دمه ودم قينتيه فقتل وهو متعلق بأستار الكعبة . (البداية والنهاية لابن كثير (٤/ ٢٩٧-٢٩٨).

قال النووي في «شرح مسلم»(٩/ ١٣٦) :

"قال العلماء: إنما قتله ؛ لأنه كان قد ارتد عن الإسلام وقتل مسلمًا كان يخدمه ، وكان يهجو النبي عَلَيْكُ والمسلمين . . وكانت له قينتان تغنيان بهجاء النبي عَلَيْكُ والمسلمين . . وفي هذا الحديث حجة لمالك ، والشافعي ، وموافقيهما في جواز إقامة الحدود والقصاص في حرم مكة ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز ، وتأولوا هذا الحديث على أنه قتله في الساعة التي أبيحت له ، وأجاب أصحابنا : بأنها إما أبيحت ساعة الدخول حتى استولى عليها ، وأذعن له أهلها ، وإنما قتل ابن خطل بعد ذلك » .

قال الحافظ في «الفتح» (٧/ ٦١٠) :

"واستُدلَّ بقتل ابن خطل وهو مستعلق بأستار الكعبة على أن الكعبة لاتعيذ من وجب عليه القتل ، وأنه يجوز قتل من وجب عليه القتل في الحرم ، وفي الاستدلال بذلك نظر، لأن المخالفين تمسكوا بأن ذلك إنما وقع في الساعة التي أحل للنبي ﷺ فيها القتال بمكة، وصرح بأن حرمتها عادت كما كانت» .

#### فالجواب وبالله العون:

إن قوله: «ولم يحرِّمها الناس» إخبارٌ أن الله -عز وجل- حرَّمها، قال الله - عز وجل-:

﴿إِنَّمَا أُمرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذه الْبَلْدَة الَّذي حَرَّمَهَا ﴾ [النمل: ٩١].

فلا سبيل إلى استحلاله لمن أبقاه إلا بإذن من الله الذي له ملك السموات والأرض ، يمحُو ما يشاء ويُشبت، ويحلُّ ويُحرَّم ، ويُغني ويُفقر، ويُحيي ويُميت ، ابتلاءً واختبارًا ، لا بداءً كما قالت اليهود لعنها الله (1) ، ولكن لمصالح العباد، واختيارهم ، ليبلوهم أيهم أحسن عملاً،

= وتعقب الحافظ كلام النووي بما في حديث أبي شريح : بأن المراد بالساعة التي أحلت له ما بين أول النهار ودخول وقت العصر ، وقتل ابن خطل كان قبل ذلك قطعيًا لأنه قيد في الحديث بأنه كان عند نزعة المغفر وذلك عند استقراره بمكة.

«الفتح» (٧٤/٤) .

### وقال القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٤/٧٤):

"وقول القائل له: ابن خطل متعلق بأستار الكعبة ، فقال: "اقتلوه" ، حجة للمالكية أنها يقام بها الحدود ، ولا حجة للمخالف بأنها أحلت للنبي على ساعة من نهار، فالذي أحل له منها قتالها حتى استولى عليها ، وقتله ابن خطل إنما كان بعد استيه لائه عليها وإذعان أهلها ، وإنما قتله بعد قوله: "ومن دخل المسجد فهو آمن" ، وقد دخل هذا المسجد ، لأنه ممن لم يدخل في أمانه ، واستثناه وأمر بقتله وإن وجد متعلقًا بأستار الكعبة ، على ما جاء في الأحاديث الأخرى ، وقيل: لأنه ممن لم يلتزم الشرط وقاتل وبعد ذلك دخل المسجد ، وكان قد ارتد عن الإسلام ، وقتل مسلمًا كان يخدمه ، وجعل يهجو النبي على وسبه ، وقد احتج بعض أصحابنا بقتله على قتل من سب النبي وهذا يضعف في قتل هذا للموجبات لقتله من غير هذا ".

(1) في شبهتها على اختتام النبوة بموسى - عليه السلام - ، حيث قالوا: إن مجيء=

وأيُّهم ألزمُ لما أُمر به ونُهي عنه ؛ ليقع المجازاة على الأعمال .

وقد أذن الله الذي حرَّم مكة تبارك اسمه لرسول الله ﷺ فيما أذن فيه من القتال، ثم أخبر ﷺ أنها عادت إلى حالها ، وبه عرفنا تحريمها أولاً وآخرًا ، ولا عِلْمَ في مثل هذا لنا إلا ما قرعَ السمع ، لأنه لا تدخل للعقل في الشرع/ [ق7/ب].

ولم تختلف فرق الإسلام - على اختلافها في كثير من الدين والأحكام - أن النسخ في مثل هذا جاء (\*) به من الأمر والنهي ، وأن البداء والأحكام - أن النسخ في مثل هذا جاء بشريعة يعني أن شريعة موسى نسخت ، والنسخ عندهم محال ، فإتيان رسول بعده محال ، أما النسخ محال فلأنه إزالة حكم سابق بحكم لاحق ، فإن هذا يترتب عليه أن الله تعالى لم يكن يعلم المصلحة في الحكم اللاحق ، ثم علمها ، وهذا جهل ، وهو محال عليه تعالى ، أما إن كان يعلمها ثم تركها عمدًا فذلك بداء ، وهو محال أيضًا . وإن تركها نسيانًا فهو قبيح ، والله تعالى منزه عنه .

وأجاب العلماء عن هذه الشبهة : بأن هذا فهم خاطئ للنسخ ، ولو فهموا النسخ على حقيقته لما قالوا : إنه محال ، فحقيقة النسخ هو : خطاب الله - تعالى - الدال على رفع حكم شرعي سابق مشروط استمراره بعدم لحوق خطاب يدفعه ، والنسخ بهذا المعنى ليس مستحيلاً بل جائز ؛ فإن الله تعالى يعلم أزلاً أنه كلف عباده بشريعة موسى - عليه السلام - إلى أن يأتي شرع آخر ينسخها ، وأن ذلك يرجع إلى مصلحة العباد ، وليس في ذلك لزوم محال في حقه تعالى كالجهل أو البداء أو التغير ، كما أنه ليس من الضروري أن يذكر الله تعالى للمخاطبين في إطلاق الحكم دون تقييده ، وأمر آخر ينبغي أن يعلم وهو أن النسخ لا يكون في العقائد وأصول الأديان ، فإن هذه واحدة لا تتبدل بتبدل الشرائع ، وإنما النسخ يكون في الأحكام العملية كحل أمر وحرمته ، حسب مقتضيات المصالح للعباد، وليس في ذلك ما يدل على العلم بعد جهل أو لزوم تناقض .

(\*) تشبه أن تكون إحالة في المتن ، لهامش «الأصل» ، لكنها مطموسة ، ولا بد منها
 حتى يستقيم المعنى.

لا يضيفه إلى الله وإلى رسوله إلا كافر"، وأُغني عن القول في ذلك . وقد روي عن ابن عباس وغيره - رضي الله عنهم - عن النبي ﷺ نحو حديث أبي شريح هذا (أ): «إن الله حره مكة».

وقوله: «لم تحل لأحد قبلي، ولا تحل لأحد بعدي، وإنما أُحلت لي ساعة من نهار»، وقوله ﷺ في حديث ابن عباس - رضي الله عنهما أيضًا: «إن هذا بلد حرام حرَّمه الله يوم خلق السموات والأرض، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، لا يحل القتال فيه لأحد قبلي، ولا يحل لأحد بعدي، ولم يحل لي إلا ساعة من نهار».

والأحاديث في هذا كثيرة .

وقد روى ابن عمر، وابن عباس ، وأبو بكرة ، وعمرو بن الأحوص، وجابر ، وغيرهم - رضي الله عنهم - بألفاظ متقاربة، ومعنى واحد (2)، أن رسول الله ﷺ - خطبهم في حجة الوداع ، وقال:

أخرجه أحمد (٩/ ٣٧ ، والبخاري (٢ / ٢٣) ، ومسلم (٣ / ١٣٠٥ - ١٣٠١) ، ومسلم (٣ / ١٣٠٥ - ١٣٠١) ، وابن ماجة (٢٣٣) من طريق : ابن سيرين ، عن عبدالرحمن بن أبي بكرة ، عن أبيه به . وأما حديث عمر بن الأحوص - رضي الله عنه - :

فقد أخسرجه الترمذي (١١٦٣) ، والنسائي في «عشرة النساء» (٢٨٧) ، وابن ماجة (١٨٥١) من طريق : شبيب بن غرقدة ، عن سليمان بن عمرو بن الأحـوص ، قال : حدثنى أبى . . بالحديث .

<sup>(</sup>أ) حديث ابن عباس – رضي الله عنه – عـند البخاري (۲/ ۱۳)، ومسلم (۲/ ۹۸۲)، وأبوداود (۲۰۱۸)، والترمذي (۱۰۹۰)، والنسائي (۵/ ۲۰۶) من طريق: مجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس – رضي الله عنه – به .

<sup>(2)</sup> حديث أبي بكرة - رضى الله عنه -:

«أليس هذا البلد الحرام؟» ، قالوا: نعم .

[قال] (\*): «فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا، في بلدكم هذا».

وروى يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة – رضي الله عنه – أن رسول الله ﷺ قال يوم الفتح [ق٣/أ] :

(إن الله حبس عن مكة الفيل ، وسلَّط عليها رسوله والمؤمنين ، وإنها لم تحل لأحد قبلي ، ولا تحل لأحد بعدي، وإنما أُحلَّت لي ساعةً من نهار ، ثم هي حرامٌ إلى يوم القيامة ..» وذكر الحديث (1).

فقد أخرجه مسلم (۲/ ۸۸٦)، وأبو داود (۱۹۰۵)، والنسائي (۱٤٣/٥)مختصرًا ، وابن ماجة (۳۰۷٤) من طريق:

<sup>=</sup> قال الترمذي : «حديث حسن صحيح» .

قلت: سليمان بن عمرو مجهول الحال .

فالسند ضعيف ، والله أعلم .

وأما حديث جابر بن عبدالله - رضي الله عنهما - :

جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر- رضي الله عنه - به .

<sup>(\*)</sup> سقطت من «الأصل» ، ويقتضيها السياق.

<sup>(1)</sup> أخرجه البخاري (٢/ ٥٦) ، ومسلم (٩٨٨/٢) ، وأبو داود (٢٠١٧) ، والترمذي (١٤٠٥) ، والترمذي بن (١٤٠٥) ، والنسائي (٣٨/٨) مختصرًا ، وابن ماجة (٢٦٢٤) من طرق : عن يحيى بن أبي كثير به .

وفي قوله: «ولم يُحرِّمها الناس» أيضًا دليل واضح على أن قوله وفي قوله : «اللهم إن إبراهيم حرَّم مكة ، وإني أُحرِّم ما بين لابتيها» - يعني المدينة - ليس على ظاهره ، وهو حديث رواه مالك ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن أنس (أ) ، وعمرو بن أبي عمرو من شيوخ مالك ، وليس بذاك القوي عند بعضهم .

ومعناه عندي - والله أعلم - : أن إبراهيم - عليه السلام - أُعلم بتحريم مكة ، وعُلِم أنها حَرام بإخباره ، فكأنه حرَّمها إذ لم يُعْرف تحريمها أولاً في زمانه إلا على لسانه ، كما أضاف - عز وجل - تَوفي النفوس مرة إليه بقوله تعالى : ﴿اللَّهُ يَتَوَفّى الأَنفُسَ﴾ [الزمر: ٤٢].

ومرة إلى ملك الموت بقوله: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلائكَةُ ﴾[النحل: ٢٨].

<sup>(</sup>أ) الحديث عند مالك في «الموطأ» (٢/ ٨٨٩) ، ومسلم (٢/ ٩٩٣) .

وعمرو بن أبي عمرو مستكلَّم فيه لا سسيما فسيما ينفسرد به من الروايات ، ولكن في «الصحيحين» ما يشهد لمتنه .

فعند البخاري (٢/ ٩٧) ، ومسلم (٢/ ٩٩١) من حديث عبدالله بن زيد بن عاصم – رضى الله عنه – أن رسول الله ﷺ قال :

<sup>«</sup>إن إبراهيم حرَّم مكة ودعا لها ، وحرَّمت المدينة كما حرَّم إبراهيم مكة ، ودعوت لها في مُدِّها وصاعها مثل ما دعا إبراهيم عليه السلام لمكة» .

وعند مسلم (٢/ ٩٩١) من حـديث رافع بن خـديج – رضي الله عنه – قــال : قــال رسول الله ﷺ :

<sup>«</sup>إن إبراهيم حرَّم مكة ، وإني أحرِّم ما بين لابتيها» .

وقد توسع المصنف - رحمه الله - في ذكر طرق الحمديث واختلاف وجوهه في «التمهيد» (٢٩٩/٤) .

وجائز أن يُضاف الشيء إلى من له فيه سبب في كلام العرب. ويُحتمل أن يكون معناه: أن إبراهيم منع من الصيد بمكة والقتال فيها ، ونحو ذلك ، وأني أمنع من مثل ذلك في المدينة ، والتحريم في كلام العرب المنع / [ق٣/ب]، يقول العرب : حَرَّمتُ عليك داري ، أي : منعتك من دخولها ، وقال الله تعالى :

﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ﴾ [القصص: ١٦].

وموسى صغير لا تلحقه عبادة، وإنما أراد: منعناه قبول المراضع. وكما يدل أيضًا أن الله حرَّم، وليس إبراهيم الذي حرَّمها، كما روى عمرو، عن أنس قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لعبد الله ابن عياش بن أبي ربيعة، أنت القائل ليلةً: حرمني من المدينة، فقال له: هي حَرَمُ الله، وأمْنُه، وفيها نَبْتُه، فقال عمر (أ): لا أقول حرم الله شيئًا، ولم يقل له: لا تقل حَرَّم الله وحَرَّم إبراهيم.

وفي حديث مالك وغيره ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ :

«اللهم إن إبراهيم دعاك بمكة».(2)

وهذا أولى من رواية من روى : «إن إبراهيم حره مكة». (3)

<sup>(1)</sup> لم أقف عليه ، وعمرو متكلُّم فيه كما تقدُّم .

<sup>(2)</sup> الحديث عند مالك في «الموطأ» (٢/ ٨٨٥) ، ومن طريقه مسلم (٢/ ١٠٠٠) ، والترمذي (٣٤٥٤) .

<sup>(3)</sup> يمكن الجمع بين الأخبار بتفسير قوله ﷺ : "إن إبراهيم حرَّم مكة " بقوله عليه السلام : "إن إبراهيم دعاك بمكة" ، أي : دعاك بتحريم مكة ، وحسينئذ فلا تكون ثمة حاجة إلى رد اللفظ الأول لا سيما مع اتفاق الشيخين على تخريجه .

وقد ثبت بالآثار الصحاح ، عن النبي وَيَلَيِّهُ ، أن مكة حرَّمها الله ، ولم يُحرِّمها الناس ، وأنها بلد حرام حرَّمه الله يوم خلق السموات والأرض، وهذا مشهور صحيح عند أهل الأثر وجماعة أهل السير، فلا وجه لما خالفه من الرواية على أنها ليست بالقوية ، ولو صحت لكان معناها ما ذكرنا – والله أعلم –.

في قوله ﷺ: «إن مكة حرَّمها الله ولم يُحَرِّمها الله الله الناس».

تعظیم [ق٤/أ] منه لحرمتها، وفیه - والله أعلم - دلیل علی أن ما حرّم الله في كتابه نصاً مَتْلُوًّا أو خبرًا عن الله صحیحًا كان أقوى من تحریم الأنبیاء - علیهم السلام - المأمور بطاعتهم والاقتداء بهم، وهذا موضع اختلف فیه العلماء قدیمًا وحدیثًا، فقوم ذهبوا إلی هذا، وهو مذهب أصحابنا المالكیین، وقوم ذهبوا إلی أن ما حرّم الرسول وحرّم الله سواء، ولكل واحد من الفریقین حجج یطول ذكرها.

<sup>(1)</sup> الصحيح الذي عليه جمهور الفقهاء في وقت تحريم مكة أنه كان يوم خلق الله السموات والأرض .

قال الإمام النووي في «شرح مسلم» (٩/ ١٢٨-١٣٨): :

<sup>&</sup>quot;وفي الأحاديث المتي ذكرها مسلم بعد هذا: إن إبراهيم حرم مكة، فظاهرها الاختلاف، وفي المسألة خلاف مشهور، فقيل إنها ما زالت محرمة من يوم خلق الله السموات والأرض، وقيل: ما زالت حلالاً كغيرها إلى زمن إبراهيم عليه ثم ثبت لها التحريم من زمن إبراهيم . وذكروا في تحريم إبراهيم احتمالين: أحدهما: أنه حرمها بأمر الله تعالى له بذلك لا باجتهاده، فلهذا أضاف التحريم إليه تارة، وإلى الله تعالى تارة، والثانى: أنه دعا لها فحرمها الله تعالى بدعوته، فأضيف التحريم إليه لذلك».

وقد أجمعوا على أن صيد المدينة لا جزاء له ، ولا فدية، وهو تحريم النبي ﷺ ، وأن صيد مكة بجزاء ؛ لأنه من نص كتاب الله – عز وجل وهذا مما يُحْتَجُ به لأصحابنا ، وبالله توفيقنا . (١)

وفيه أيضًا دليل على أن الأنبياء لهم أن يُحرِّموا بما أراهم الله ، وأذن لهم فيه ، والله أعلم. (2)

(۱) قال في «التمهيد» (۱٤/ ۳۰۵–۳۰۳) :

"وقد قالت فرقة : في صيد المدينة جزاء ، واحمتجوا بأنه حرم نبي ، كما مكة حرم نبي، واعتلوا بقوله: إن إبراهيم حرم مكة ، وإني أحرم ما بين لابتيها ، والوجه المختار أنه لا جزاء فيها ، وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وأكثر أهل العلم ، والأصل أن الذمة بريئة ، فلا يجب فيها شيء إلا بيقين».

(2) وتتجلى تلكم الخصوصية في شخص النبي ﷺ ، فكلامه وحي لا ينطق عن الهوى، وسنته هي الأصل الثاني من أصول التشريع .

يقول ابن حزم في «الإحكام» (١/ ٩٥) :

«لما بينا أن القرآن هـو الأصل المرجوع إليه في الشـرائع نظرنا فيه فـوجدنا فيـه إيجاب طاعة ما أمرنا به رسول الله ، ووجدناه - عز وجل - يقول فيه واصفًا لرسوله ﷺ :

﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهُوَىٰ ۚ إِنْ هُو َ إِلاَّ وَحْيٌ ﴾ فصح لنا بذلك أن الوحي ينقسم من الله عز وجل إلى رسوله ﷺ على قسمين :

أحدهما: وحي متلو مؤلف تأليفًا معجز النظام وهو القرآن، والمثاني وحي مروي منقول غير مؤلف ولا معجز النظام ولا متلو، لكنه مقروء وهو الخبر الوارد عن رسول الله ويَّا الله وهو المبين عن - عز وجل - مراده منا، ووجدناه تعالى قد أوجب طاعة هذا الثاني كما أوجب طاعة القسم الأول الذي هو القرآن ولا فرق، فقال تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللّه وَأَطِيعُوا اللّه وَأَطِيعُوا اللّه المرسُولَ فَكانت الأخبار التي ذكرنا أحد الأصول الثلاثة التي ألزمنا طاعتها في الآية الجامعة لجميع الشرائع أولها عن آخرها».

وأما قولك : ما معنى قـوله - عليه السلام-: «قد عادت حرمـتها اليوم كحرمـتها بالأمس» ، وهو - عليه السلام - قـد أمر بقتل ابن خطل وقتل الفواسق .

فمعناه عندي ، والله أعلم : أن ابن خطل لما وجب سفك دمه لما كان قد ارتكبه من الارتداد ، وقتل من قتَلَ من المسلمين، لم تنفعه مكة وحرمتها ، فيما قد لزمه ، وهو قول أكثر الفقهاء ، وسنذكر اختلافهم في ذلك عند تمام القول في هذا الباب/ [ق٤/ب] إن شاء الله تعالى .

ويُحتمل أن يكون رسول الله ﷺ لم يأمر بقتل ابن خطلٍ إلا في الوقت الذي أُحل له فيها القتال .

وقال أهل العلم بالسير: إن رسول الله على قد كان يعهد إلى أمرائه من المسلمين حين أمرهم أن يدخلوا مكة أن لا يقاتلوا إلا من قاتلهم ، إلا أنه قد عهد في نفر سماهم أن يقتلهم وإن وُجِدُوا تحت أستار الكعبة ، منهم: عبدالله بن سعد بن أبي سرح العامري ، كان يكتب الوحي لرسول الله على ، ثم ارتد، ولحق بمكة في قصة طويلة ، وعبدالله بن خطل ، رجل من بني تيم بن غالب ، كان مسلماً ، فبعثه رسول الله على مصدقًا، وبعث معه رجلاً من الأنصار ، فقتل الأنصاري ، وارتد، ولحق بمكة ، وكانت القينتان فرتناه وصاحبتها تغنيان بهجاء رسول الله على المناهما معه ، فاستعاذ ابن خطل بالكعبة ، وتعلق بأستارها ، فلم ينفعه ذلك شيئًا ، لما كان قد سبق فيه من رسول الله على بفتله في فلم ينفعه ذلك شيئًا ، لما كان قد سبق فيه من رسول الله عبد قصي (\*\*)

<sup>(\*)</sup> طمس بمقدار نصف سطر ، وفي «الدرر» (ص: ٢٣٢) : (ومنهم : سعيد بن حريث المخزومي ، وأبو برزة الأسلمي ، و ).

<sup>( \*\* )</sup> كذا وقع في «الأصل» ، وفي «الدرر في اختصار المغازي والسير» (ص: ٢٣٢)=

كان ممن يؤذي / [قه/أ] رسول الله يَكِيلُهُ ، ومقيس بن صبابة لقتله الأنصاري الذي قتل أخاه خطأ بعد أن أخذ ديته ، وعكرمة بن أبي جهل، فقتل عبدالله ابن خطل ، والحويرث، ومقيس ، وهرب عكرمة إلى اليمن، وفر العامري إلى عثمان ، وكان أخاه من الرضاعة ، واستأمن له رسول الله عَلَيلُهُ فآمنه ، وقتلت إحدى القينتين ، وهربت الأخرى (أ) ، و هذا كله حوالله أعلم - إنما كان في تلك الساعة التي أذن فيها بالقتال ، ولم يكن ساعة من ساعات النهار المعهودات الاثنى عشر - والله أعلم - .

وإنما أراد ﷺ بقوله: «ساعة من نهار» - والله أعلم - التقليل من الوقت والزمن .

كما قال - عز وجل:

﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ لاَّ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾ بدينارٍ لاَّ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾

= للمؤلف ، ومثله في «الاكتفاء» للكلاعي (٣٠١)، و«تاريخ الطبـري» (٢/ ١٦٠)، (الحويرث بن نقيذ بن وهب بن عبد بن قصي) وهو الصواب .

(أ) ولمزيد فائدة ارجع لمظان القصة في كتب المغازي والسير ،ومنها :

سيرة ابن هشام (٤/ ٣٠-٣٢ فتح مكة) ، كتاب «المغازي» لابن أبي شيبة (ص: ٣٢١-٣٢١) ، «طبقات ابن سعد» (٢/ ٩٨-٢٠) ، «الاكتفاء في «الدرر في اختصار المغازي والسير» لابن عبدالبر (ص: ٣٣٦-٣٣٤) ، «الاكتفاء في مغازي رسول الله» لأبي الربيع الكلاعي (ت ٣٣٤ هـ) (٢/ ٣٠٠-٣٠٠) ، «تاريخ الإسلام» للذهبي - كتاب «المغازي» (ص: ٧٤٥-٥٥٥) ، «البداية والنهاية» لابن كثير (٤/ ٧٩٧-٣٩٩) ، «شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام» لأبي الطيب الفاسي (٢/ ٧٤٧-٢٥٠) .

إنما أراد - عز وجل - أن منهم من يؤتمن على الكنز ، فيفي ويؤدي أمانته، ومنهم من يُؤتمن على اليسير ، فلا يفي ، ولا يؤدي أمانته ، ولم يُرد القنطار بعينه ، ولا الدينار بعينه .

وظاهر قوله - عليه السلام -: «ساعة من نهار» يدل على أنه كان بعض النهار ، لم يكن يومًا تامًا - والله أعلم - ؛ لأن «مِنْ» أكثـر ما تدخل للتبعيض في مثل هذا .

وظاهر قوله/ [قه/ب]: «قد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس» يدل على أن الساعة التي أُحل له فيها القتال لم تكن أكثر من يوم، وليس في قتل ابن خطل وغيره ما يُشكل، ولا ما يحتاج إلى القول لمن فهم ؛ لأن الوقت الذي أُحلت له كان ذلك منه - والله أعلم - هذا عكن لا يُدْفَعُ إمكانه، أو يكون ابن خطل إنما أمر بقتله لما استوجبه من القتل، فلا يكون ذلك داخلاً في استحلال مكة والحرم، لأن الحرم لا يُعيذُ من وجب عليه القتل عند أكثر أهل العلم (۱)، وأي الوجهين كان فليس في قتل ابن خطل وأصحابه ما يدفع قوله: «قد عادت حرمتها كما كانت»، فتدبر هذا تجده كذلك إن شاء الله تعالى.

ولخالد بن الوليد في فتح مكة ، وقبل يوم منها قصة قد ذكرها أهل السير ، وجاءت بها الأحاديث ليس بنا حاجة إلى ذكرها . (2)

وهذا الحديث الذي سألت عنه ذكره البخاري : عن قتيبة بن سعيد،

<sup>(1)</sup> وهذا هو الأظهر ، والله أعلم .

<sup>(2)</sup> خلاصة هذه القصة أن النبي على قال لخالد والزبير حين بعثهما : «لا تقاتلا إلا=

عن الليث ، عن سعيد بن أبي سعيد ، عن أبي شريح : أنه قال لعمرو بن سعيد . . وذكر الحديث .

وعمرو بن سعيد هذا فيما أظن - والله أعلم - هو عمرو بن سعيد ابن العاص المعروف بالأشدق .

وقد روى هذا الحديث عبدالله بن هشام (\*\*) عن زياد البكّاء ، عن ابن إسحاق ، عن سعيد المقبري ، عن أبي شريح/ [ق٦/١] الخزاعي ، قال :

لما قدم عمرو بن الزبير مكة لقتال أخسيه عبدالله بن الزبير ، جئته ، فقلت له : ما هذا ؟ . . وذكر الحديث بكماله .

فجعل مكان عمرو بن سعيد عمرو بن الزبير كما ترى . (١) ورواه يونس بن بكير ، عن محمد بن إسحاق بإسناده ، فقال فيه:

= من قاتلكما "، فلما قدم خالد على بني بكر والأحابيش بأسفل مكة ، قاتلوا خالدًا ، فقاتلهم فهنزمهم الله عز وجل ، ولم يكن بمكة قتال غير ذلك ، فلمنا أخبر بذلك رسول الله ، قال: ما هذا وقد نهيت عن القتال؟ فقالوا نظن أن خالدًا قوتل وبُدئ بالقتال ، فلم يكن له بد من أن يُقاتل ، ثم قال رسول الله ﷺ بعد أن اطمأن لخالد بن الوليد :

«لم قاتلت وقد نهيتك عن القتال؟» ، فقال: هم بدءونا بالقتال ووضعوا فينا السلاح، وقد كففت يدي ما استطعت ، فقال: «قضاء الله خير».

- (\*) كذا في «الأصل» وهو تصحيف ، والصواب : (عبدالملك بن هشام) وهو النحوي الأجباري المشهور ، صاحب «السيرة» .
- (1) قلت : محمد بن إسحاق صدوق فيما يصرَّح فيه بالسماع ، حجة في المغازي، وليس الخطأ منه في هذه الرواية ، فقد رواه عنه إبراهيم بن سعد عند أحمد في «المسند» (٣٢/٤) موافقًا لرواية الجماعة بذكر : عمرو بن سعيد ، وتابع إبراهيم عليه يونس بن بكير كما ذكر المصنف .

لما بعث عمرو بن سعيد البعث إلى ابن الزبير ، دخلت عليه . . وذكر الحديث .

فوافق الليث على قـوله: عمرو بن سعيـد، وهو الصواب إن شاء الله تعالى .

وأما قوله في الحديث : «لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًا ، ولا يعضد بها شجرة» ، فمعناه - والله أعلم - :

أنه لا يحل لأحد فيها قتال أحد بتأويل يخالفه فيه منازعه ، وعلى هذا المعنى كان مخرج الحديث من أبي شريح ، ومن شهد القصة والتنزيل كان أعلم بالتأويل .

## واختلف أهل العلم في هذا المعنى .

فقال بعضهم: لا يجوز قتل من خرج مقاتلاً بمكة خاصة ، وقتاله في غيرها جائز ، إذا قام الدليل لعالمه (\*) على بغيه ، فإن الباغي يُقاتل حتى

<sup>=</sup> وزياد البكاء مختلف فيه ، والأكثر على توثيقه لا سيما في روايته عن ابن إسحاق ، فإنه من ألزم أصحابه له ، وابن معين قد ضعف زيادًا في بعض الروايات ، إلا أنه استثنى روايته عن ابن إسحاق ، فقال : «زياد البكائي في ابن إسحاق ثقة» ، وقال : «لا بأس به في المغازي» ، وقال ابن إدريس : «ما أحمد أثبت في ابن إسحاق منه ، لأنه أملى عليه إملاءً مرتين» .

قلت: فما بقي إلا عبدالملك بن هشام ، وهو راوي السيرة ، وقد سمعها من زياد البَائي ، ولم أقف في ترجمته على ما يدل على شدة ضبطه وتحريه ، وإنما وصفه الذهبي - رحمه الله - في «السير» (٢٠/ ٤٢٨) بقوله : «العلامة النحوي الأخباري» ، فالظاهر أن العهدة عليه في هذا الخبر ، والله أعلم .

<sup>(\*)</sup> كذا ورد في «الأصل» ، وقد يتجه ، والأصح : (لمقاتله) ، والله أعلم.

يفيء إلى أمر الله ، ولا يُقاتل بمكة على حال ، إذا كان له وجه يحتمل التأويل . <sup>(۱)</sup>

قالوا: ومكة مخصوصة بهذا الحكم كما أنها خُصَّت بأن لا يُعضد شجرها، ولا يُستحل صيدها (2)، ولا تحل لقطتها إلا لمُنشد ، وعلى ملتقط اللقطة منها إنشادها أبدًا ليس / [ق٦/ب] للاقطها غير ذلك ، وفي

(1) قال الماوردي في «الأحكام السلطانية» (ص: ١٦٧):

«والحكم الثاني: أن لا يحارب أهلها لتحريم رسول الله ﷺ قتالهم ، فإن بغوا على أهل العدل ، فقد ذهب بعض الفقهاء إلى تحريم قتالهم مع بغيهم ويضيق عليهم حتى يرجعوا عن نعيهم ويدخلوا في أحكام أهل المعدل ، والذي عليه أكثر الفقهاء أنهم يقاتلون على بغيهم إذا لم يمكن ردهم عن البغي إلا بقتال، لأن قــتال أهل البغي من حقــوق الله تعالى التي لا يجوز أن تضاع ، ولأن تكون محفوظة في حرمة أولى من أن تكون مضاعفة فيه.

(2) قال الماوردي في «الأحكام السلطانية» (ص: ١٦٧):

«الحكم الثالث : تحريم صيده على المحرمين والمحلين من أهل الحرم ومن طرأ إليه ، فإن أصاب في صيده وجب عليه إرساله ، فإن تلف في يده ضمنه بالجزاء كالمحرم وهكذا من رمى من الحرم صيدًا في الحل ضمنه لأنه قاتل في الحرم ، وهكذا لو رمى من الحل صيدًا في الحرم ضمنه لأنه مقتول في الحرم ، ولو صيد في الحل ثم أدخل الحرم كان حلالًا له عند الشافعي - رحمه الله - ، وحرامًا عليه عند أبي حنيفة ، ولا يحرم قتل ما كان مؤذيًا من السباع وحشرات الأرض .

والحكم الرابع : يحرم قطع شــجره الذي أنبتــه الله تعالى ، ولا يحرم قطع ما غــرسه الآدميون كما لا يحرم فيه ذبح الأنيس من الحيوان ، ولا يحسرم رعي خلاه ، ويضمن ما قطعه من محظور شجره فيضمن الشجرة الكبيسرة ببقرة ، والشجرة الصغيرة بشاة ، والغصن من كل واحد منهما يسقطه من ضمان أصله ، ولا يكون ما استخلف بعد قطع الأصل مسقطًا لضمان الأصل».

وانظر : «الأحكام السلطانية» لأبي يعلى الفراء (ت ٤٥٨هـ) (ص: ١٩٣–١٩٤) .

سائر البلدان يجوز له التصرف فيها بعد العام على حكم اللقطة . (1)
قالوا: وقد خُصَّت أيضًا بأن لا يُحمل فيها سلاح ، وذكروا حديث معقل بن عبيد الله ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال: سمعت رسول الله عَيْنِينَ يقول : «لا يحل لأحد أن يحمل بمكة سلاحًا». (2)

وقال آخرون : مكة وغيرها سواء إلا في الصيد والشجر ، وقال آخرون : مكة وغيرها سواء إلا في الصيد والشجر واللقطة على ما وصفنا من حكمها .

«لا تحل لقطتها لمن يريد أن يعرفها سنة ، ثم يتملكها كما في باقي البلاد ، بل لا تحل إلا لمن يعرفها أبدًا ولا يتملكها ، وبهذا قال الشافعي ، وعبدالرحمن بن مهدي ، وأبو عبيد وغيرهم ، وقال مالك : يجوز تملكها بعد تعرفها سنة ، كما في سائر البلاد ، وبه قال بعض أصحاب الشافعي ويتأولون الحديث تأويلات ضعيفة» .

(2) أخِرجه أحمد (٣٩٣,٣٤٧) ، ومسلم (٩٨٩/٢) ، من طريقين : عن أبي الزبير ، عن جابر به .

## قال النووي في «شرح صحيح مسلم » (٩/ ١٣٥):

«هذا النهي إذا لم تكن حاجة ، فإن كانت جاز ، هذا مذهبنا ، ومذهب الجماهير ، قال القاضى عياض :

هذا محمول عند أهل العلم على حمل السلاح لغير ضرورة ولا حاجة ، فإن كانت جاز، قال القاضي : وهذا مذهب مالك ، والشافعي ، وعطاء ، قال : وكرهه الحسن البصري تمسكًا بظاهر هذا الحديث ، وحجة الجمهور دخول النبي عَلَيْ عام عمرة القضاء ، عا شرطه من السلاح في القراب ، ودخوله على عام الفتح متأهبًا للقتال ، قال : وشذ عكرمة عن الجماعة ، فقال : إذا احتاج إليه حمله وعليه الفدية ، ولعله أراد إذا كان محرمًا ولبس المغفر والدرع ونحوهما ، فلا يكون مخالفًا للجماعة ، والله أعلم».

<sup>(</sup>**ا**) قال النووي في «شرح مسلم» (۹/ ۱۳۰-۱۳۱) :

وقال آخرون : مكة وغيرها سواء إلا في الصيد والشجر ، وبيوتها لا تُكْرى ، ولا يجوز أخذ الكرا فيها، ولكل واحد منهم آثار يحتجون (\*) ، ومعان يذهبون إليها يطول ذكرها ، ولو تعرضنا لذكرها لخرجنا عن حكم ما له قصدنا .

ومعلوم أن قوله عليه السلام: «لا يحل لأحد أن يسفك بها دماً» ، أراد الدم الحرام ، وليس هذا اللفظ على ظاهره ، لأن الدم الحرام لا يحل بمكة ولا بغيرها ، ولكنه من كلام العرب ، لأن من كلامهم أن يكون المسكوت عنه في معنى المذكور ، ويكون بخلافه .

ألا ترى إلى قوله - عز وجل- : ﴿وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقِ ﴾ [الإ

رود عسر الإسراء: ٣١]. وكذلك قوله - عز وجل - : ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾ [البقرة: ٤١]. ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾

ولا يحل الكفر بالقرآن على حال [ق٧/أ] من الأحوال . وكذلك قوله : «لا يحل لأحد أن يسفك بها دمًا حرامًا»، وكذلك غيرها إذا كان الدم حرامًا ، وقد أجمعوا أنه يجوز بها سفك دماء الدواجن كلها غير الصيد .

<sup>(\*)</sup> كذا في «الأصل» ، ويقتضي السياق زيادة : (بها).

<sup>(1)</sup> وفي موطن اتساع لسان العرب، يقول الإمام الشافعي في «الرسالة» (ص: ٥١-٥٠): «فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها ، على ما تعرف من معانيها ، وكان مما تعرف من معانيها ، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها ، أن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عامًا ظاهرًا يُسراد به العام الظاهر، ويُستغنى بأول هذا منه عن آخره ، وعامًا ظاهرًا يُراد به العام ويدخله الخاص ، فيستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه ، وعامًا ظاهرًا يراد به الخاص وظاهرًا يُعرفُ في سياقه أنه يراد به غير ظاهره ، فكلُ هذا موجود علمه في أول الكلام أو وسطه أو آخره».

وأما اختلاف العلماء فيمن وجب عليه حدٌ أو قصاصٌ فهرب إلى الحرم ودخله واستجار به ، فإن طائفة منهم قالت: من قَتَلَ في غير الحرم ثم جاء إلى الحرم ودخله ، لم يُقم عليه الحددُّ في الحرم ، لقول الله - عز وجل- : ﴿وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾

قالوا: ومن قَتَل في الحرم قُتِلَ في الحرم .

وروى ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن طاوس ، قال: من أحدث في الحرم حدثًا أقمت عليه حده ، ومن أحدث حدثًا في غير الحرم ثم لجأ إلى الحرم ودخله ، لم يتعرض ولكنه لا يؤوى ، ولا يبايع ، ولا يكلّم حتى يخرج من الحرم ، فإذا خرج من الحرم أقيم عليه الحدث لما أحدث ألى قال عطاء : قال ابن عمر :

لو أوى قاتل عمر بن الخطاب في الحرم ما هجتُهُ (2). وقال مجاهد في قوله - عز وجل - : ﴿ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ قال عكرمة (\*\*) : لا يُخاف منه أحد أنى دخله .

وأمَّا قتادة وغيره ، فقالوا: كان ذلك في الجاهلية ، فأما اليوم فلو سرق في الجاهلية ، فأما اليوم فلو سرق في الحرم قُطع، ولو قَتَل قُتِل ، ولو قُدرَ فيه على المشركين قُتِلُوا<sup>(3)</sup>.

<sup>(\*)</sup> في «الأصل» كلمة غير واضحة ، وما أثبتناه هو الأقرب إلى رسمها.

<sup>(1)</sup> أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٩/ ٣٠٤) بسند صحيح عن ابن عباس - رضي الله عنه - بنحوه .

<sup>(2)</sup> أخرج ابن أبي شيبة (٥/ ٥٥٤) من طريق : حجاج ، عن عطاء ، عن ابن عمر ، وابن عباس ، قالا : لو وجدنا قاتل آبائنا في الحرم لم نقتله .

قلت: الحجاج هو ابن أرطأة ليس بالقوي موصوف بالتدليس ، ورواية عطاء عن ابن عمر مرسلة ، فإنما رآه رؤية ولم يسمع منه ، والله أعلم .

<sup>(3)</sup> أخرجه ابن جرير في «التفسير» (٧/ ٢٩) بسند صحيح.

قال أبوعمر: على هذا القول [ق٧/ب] جماعة فقهاء الأمصار من أهل الرأي والأثر، وهو الصحيح عندنا في النظر؛ لأن الله تعالى قد أمرنا بالقصاص وإقامة الحدود أمراً مطلقًا عامًا لم يخُصَّ به موضعًا من موضع، ولا خصَّهُ رسول الله ﷺ ولا أجمعت الأمة على خصوصه، ولا قامت بخصوصه حُجَّةٌ لا مدفع لها.

وقد اختلف الفقهاء في تغليظ الديَّة على من قَتَل في الحرم، فأكشرهم على أن القتل في الحل والحرم سواء فيما يجب فيه من الدية والقود.

وإلى هذا ذهب مالك والعراقيون ، وهو أحد قولي الشافعي، وقول الفقهاء السبعة حاشا القاسم بن محمد ، فإنه روى عنه وعن سالم أنه من قتل خطأ في الحرم زيد عليه في الدية ثُلثُ الديَّة .

وهو قول عثمان بن عفان ، وخالفه في ذلك عليٌّ .

وكان الشافعي يرى التغليظ في قتل الخطأ في النفس والجراح في الشهد الحرام والبلد الحرام وذي الرحم على حسب سُنة دية العمد المغلظة.

وبهذا اشتُهر عن الشافعي من القُول الأول(أ).

<sup>(</sup>أ) قال المطيعي في «تكملة المجموع شرح المهذب» (٢٠/ ٤٥٨):

<sup>&</sup>quot;إذا كان قتل الخطأ في الحرم أو في الأشهر الحرم ، وهي رجب وذو القعدة وذو الحجة والمحرم، أو كان المقتول ذا رحم محرم للقاتل كانت دية الخطأ مغلظة كدية العمد ، فيجب ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأربعون خلفة» .

وقال ابن المنذر النيسابوري في «الإشراف على مذاهب أهل العلم»(٣/ ٩١-٩٢): ` · · ·

ومن الحجة على من ذهب هذا المذهب قوله - عز وجل - في قاتل الخطأ : ﴿فَدِيَةٌ مُسلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾ الخطأ : ﴿فَدِيَةٌ مُسلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾

فلم يخص موضعًا من موضع ، وفرض النبي ﷺ الديات ولم يخص موضعًا من موضع ، ولا فرق بين الحل والحرم - والله أعلم- .

= «روينا عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قال : من قستل في الحرم ، أو قتل محرمًا ، أو قتل في الشهر الحرام ، فعليه الدية وثلث الدية .

وممن قال على من قتل في الحرم دية وثلث : سعيد بن المسيب ، وعطاء بن أبي رباح، وسليمان بن يسار ، ومجاهد ، وجابر بن زيد ، وسعيد بن جبير ، والزهري ، وقتادة، وأحمد ، وإسحاق .

وقال مجاهد ، والزهري ، وعروة بن الزبير في الذي يقتل في الشهر الحرام دية وثلث الدية ، وقال جابر بن زيد ، وعطاء ، والزهري ، ومجاهد : من قتل وهو محرم فعليه دية وثلث ، وقال أحمد فيمن قتل محرمًا في الشهر الحرام : يزاد عليه في كل واحد ثلث الدية .

وقالت طائفة: التخليظ في أسنان الإبل لا الزيادة في العدد، روي هذا القول عن طاووس، وبه قال الشافعي، وممن كان لا يرى التغليظ الحسن البصري، والشعبي، والنخعي، وبه نقول.

وليس يثبت ما روي عن عمر وعشمان وابن عباس في هذا الباب ، وأحكام الله عز وجل على الناس في جميع البقاع واحدة» .

## • الحديث الثاني:

حديث الأوزاعي : عن [ق٨/أ] يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة، عن جعفر بن عمرو بن أمية ، عن أبيه ، قال :

رأيت النبي على عمامته وخفيه. (١)

تابعه معمر ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن عمرو: رأيت النبي ﷺ . . . . (2)

قلت: وأسنده الأوزاعي ولم يُسنده معمر في متابعته ؛ لأنه لم يذكر جعفرًا عن أبي سلمة ، «وعن عمرو بن أمية»، هكذا في كتابك (\*)، فقلت : ما معنى إدخال البخاري هذه المتابعة وهي غير مسندة ؟

فالجواب: إن إدخال البخاري متابعة معمر للأوزاعي ، إنما ذلك لأنه تابعه عن يحيى بن أبي كثير في هذا الحديث على ذكر المسح على العمامة فيه ، وإن كان معمر لم يذكر إسناد جعفر بن عمرو ، وذكره الأوزاعي .

<sup>(</sup>أ) أخرجه البخاري (٨٦/١) من طريق : شيبان ، عن يحيى بن أبي كثير به . وأخرجه أيضًا من طريق : الأوزاعي ، عن يحيى به .

وأخرجه النسائي (١/ ٨١) من طريق : حرب بن شداد ، عن يحيى بن أبي كثير به. ومن طريــقين عن الأوزاعي أخـــرجــه ابــن مــاجـــة (٥٦٢) ، وهو عنــد أحــمـــد (٢٨٧/٥, ١٧٩, ١٣٩/٤) ، من طرق .

<sup>(2)</sup> علقها البخاري في «صحيحه» (٨٦/١) ، وقد أسندها عبدالرزاق في «المصنف» (٧٤٦) عن معمر بها .

والوهم فيها ظاهر ، وهو من معمر ، فقد خالف رواية الأكثر والأثبت ، لا سيما وقد ذكر البخاري متابعة أبان ، عن يحيى ، وهو من الأثبات في يحيى .

<sup>(\*)</sup> وكأن المصنف يستدرك على السائل ما ذكر صورته ، فالصواب الذي ينبه عليه المصنف : (لأنه لم يذكر جعفرًا بين أبي سلمة ، وبين (عمرو بن أمية ).

وقد روى هذا الحديث عبدالرزاق ، عن معمر بإسناده هذا ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن عمرو بن أمية الضمري ، قال: ولم يزد: رأيت النبي على حفيه .

ولم يذكر المسح على العمامة .

وعبدالرزاق من أثبت الناس في معمر ، وقد صنّف كتابًا جليلاً ذكر فيه باب المسح على العمامة ، ولم يذكر فيه هذا الحديث ، وذكره في باب المسح على الخفين ، هكذا لم يذكر فيه المسح على العمامة ، والبخاري لا أَنْفعُ صدقه ، وإنما كان عنده حديث معمر من غير رواية عبدالرزاق، أو حديث عن عبدالرزاق [ق٨/ب] بما ذكر من وثّق به ممن لم يتفق ما جاء به، وحسبك ما ذكره في «مصنفه» على أن المصنف عندهم لمعمر وليس في حديث عمرو بن أمية المسح على العمامة ، والله المستعان .

ولم يراع البخاري في متابعة معمر الإسناد ، إنما راعى المسح على العمامة ؛ لأنه موضع الاختلاف فيما قد جعله بابًا وأصلاً في كتابه (1). فأما قولك: « ولم يسنده معمر ».

<sup>(1)</sup> وهو كما قال المصنف ، وكأنَّ البخاري - رحمه الله - يعلل زيادة «العمامة» التي في رواية الأوزاعي ، وهو وإن كان إمامًا إلا أن أحمد قد تكلَّم في روايت عن يحيى بن أبي كثير ، فقال : «الأوزاعي كان لا يقيم حديث يحيى بن أبي كثير ، ولم يكن عنده في كتاب ، إنما كان يحدُّث به من حفظه ويهم فيه» .

قلت : فهذه الزيادة من حديث : «عـمرو بن أمية الضمري» فيها نظر ، فالأكثر على الاقتصار على ذكر «الخفين» دون «العمامة» .

فقد أسنده وذكر فيه : « عن عمرو: رأيت النبي ﷺ » ، وهذا في لفظ حديثه في كتابك .

والذي صنع معمر فيه إسقاط جعفر بن عمرو من إسناده ، وكذلك رواه جماعة لم يذكروا جعفراً (\*) من رواة الأوزاعي ، وغيره .

فممن رواه عن الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة ، عن عمرو بن أمية لم يذكروا جعفراً ،الوليد بن مسلم، وأيوب بن سويد، ومحمد بن كثير ، وذكروا فيه المسح على العمامة (١) ، وكان الوليد بن مسلم ربحا لم يذكر ذلك.

وقد روى هذا الحديث يونس بن يزيد ، عن الأوزاعي ، عن يحيى، عن أبي سلمة ، عن عمرو بن أمية : أنه رأى النبي على الحفين.

[و] (\*\*) لم يذكر العمامة، ولا ذكر جعفرًا، ولم يذكر في هذا الحديث جعفر بن عمرو من رواة الأوزاعي فيما علمت إلا أبو المغيرة ، وعبدالله ابن داود [ف/أ] الخريبي (2) ، وربما قصر الخريبي عن ذكر العمامة فيه.

وروى هذا الحديث جماعة عن أبي سلمة، عن يحيى بن أبي كثير (\*\*\*)

<sup>(\*)</sup> في «الأصل» : (جعفر) ، والمثبت هو الصواب.

<sup>( \* \* )</sup> سقطت من «الأصل» ، ويقتضيها السياق.

<sup>(</sup>أ)قلت: قـد أخرجـه ابن ماجـة (٥٦٢) ، حدثنا دحـيم ، ثنا الوليد بن مـسلم، ثنا الأوزاعي ، ثنا يحيى بن أبي كثير ، ثنا أبو سلمة ، عن جعفر بن عمرو ، عن أبيه به . وهذا خلاف ما ذكره المصنف – رحمه الله – .

<sup>(\*\*\*)</sup> كذا في الأصل» ، والصواب : (يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة).

<sup>(2)</sup> قد رواه عنه أيضًا محمد بن مصعب ، والوليد بن مسلم ، وابن المبارك بذكر جعفر بن عمرو ، وبذكر «العمامة» .

ولم يذكروا المسح على العمامة .

وكذلك رواه جماعة عن جعفر بن عمرو بن أمية ، عن أبيه ، لم يذكروا فيه المسح على العمامة (ا).

ولربما لا يزيد في هذا الحديث عن جعفر بن عمرو ، عن أبيه على قوله.

وقد رُوي هذا الحديث عن أبي سلمة ، عن المغيرة ، وعن أبي سلمة ، عن المعيرة ، وعن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، وليس في واحد منهما ذكر المسح على العمامة.

وربما كان حـديث أبي سلمة ، عن أبي هريرة حديثًا آخر ، ولكن من علَّلَه جعله واحدًا (2).

والاضطراب في حديث عمرو بن أمية في المسح على العمامة عظيم، وهو حديث لا يثبت عند أكثر أهل العلم بالحديث (3)، لم يخرّجه

<sup>(</sup>l) عند أحمد في ذلك روايات :

<sup>(</sup>١٣٩/٤) عن علي بن المبارك ، عن يحيى ، عن أبي سلمة بسنده .

<sup>(</sup>۱۷۹/٤) عن أبان ، عن يحيي بسنده .

<sup>(</sup>٢٨٨/٥) عن ابن إسحاق ، حدثني جعفر بن عمرو بن أمية ، عن أبيه . جميعًا دون ذكر «العمامة» .

<sup>(2)</sup> أصل الحديث مختصرًا عند الأربعة ، بلفظ : أن النبي على كان إذا ذهب المذهب أبعد، والحديث في المسح عند البخاري (٨٦/١) ، ومسلم (٣٣٠,٢٢٩/١) ، من طرق أخرى عن المغيرة بن شعبة - رضي الله عنه - .

<sup>(3)</sup> الظاهر أن المصنف يُعلُّ بكلامه هذا زيادة «العمامة» دون باقي الحديث بذكر «الخفين» ، فإن الحديث صحيح بذكر الخفين قد رواه الثقات بعضهم عن بعض ، والله أعلم.

أبو داود، ولا أحمد بن شعيب ، وقد ذكر النسائي في المسح على العمامة أبوابًا من حديث المغيرة وبلال ، ولم يذكر حديث عمرو بن أمية ، وأبوداود ، فلم يصح عنده في المسح على العمامة شيء ألبتة (1) وللبخاري انفرادات في أحاديث يخرِّجها ، وأحاديث تركها لا يتابعه أحد عليها، والكمال لذي العزَّة والجلال(2).

(أ) قد خرَّج أبو داود في «السنن» (١/ ٨٤) حديثين في المسح على العمامة ، الأول من رواية : ثوبان ، والثاني من رواية : أنس بن مالك - رضي الله عنهما- وبوَّب لهما:

(باب: المسح على العمامة).

ولم يصرِّح في «سننه» بأنه لم يصح عنده في المسح على العمامة شيء .

(2) قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢٢٦/١٤) :

"والحكم الجليل الذي به فرق بين أهل السنة وأهل البدع هو المسح على الخفين ، لا ينكره إلا مخذول أو مبتدع خارج عن جماعة المسلمين أهل الفقه والأثر ، لا خلاف بينهم في ذلك بالحجاز ، والعراق ، والشام ، وسائر البلدان ، إلا قومًا ابتدعوا فأنكروا المسح على الخفين . . والقائلون بالمسح جمهور الصحابة والتابعين وفقهاء المسلمين قديمًا وحديثًا وكيف يتوهم أن هؤلاء جاز عليهم جهل معنى القرآن ؟ أعاذنا الله من الخذلان».

أما عن المسح على العمامة:

فقد اختلف السلف في المعنى - أي معنى المسح على العمامة - فقيل :

إنه كمل عليها بعد مسح الناصية، وإلى عدم الاقتصار على المسح عليها ذهب الجمهور، وقال الخطابي: فرض الله مسح الرأس، والحديث في مسح العمامة محتمل للتأويل فلا يترك المتيقن للمحتمل، قال: وقياسه على مسح الخف بعيد، لأنه يشق نزعه بخلافه، وتعقب بأن الذين أجازوا الاقتصار على مسح العمامة شرطوا فيه المشقة في نزعها كما في=

فجاز المسح على حائله كالقدمين ، وقالوا: الآية لا تنفي ذلك ولا سيما عند من يحمل المشترك على حقيقته ومجازه ، وإلى هذا ذهب الأوزاعي والثوري في رواية عنه ، وأحمد،

وإسحاق ، وأبو ثور ، والطبري ، وابن خزيمة.

قاله الحافظ في «الفتح» (١/ ٣٦٩).

وقال ابن حزم في «المحلى» (١/١):

"ما نعلم للمانعين من ذلك حجة أصلاً ، فإن قالوا جاء القرآن بمسح الرؤوس ، قلنا: نعم ، وبالمسح على الرجلين ، فأجزتم المسح على الخفين وليس بأثبت من المسح على العمامة ، والمانعون من المسح على الخفين من الصحابة - رضي الله عنهم - أكثر من المانعين من المسح على العمامة ، فما روي المنع من المسح على العمامة إلا عن جابر وابن عمر، وقد جاء المنع من المسح على الخفين عن عائشة وأبي هريرة وابن عباس».

وذكر ابن المنذر في «الأوسط» (١/ ٤٦٩-٤٦) اختلاف أهل العلم في المسح على العمامة وحجة كل منهم ومال مع رأى المجينزين ، ثم قال : واحتجت هذه الفرقة بالأخبار الثابتة عن رسول الله على وبفعل أبي بكر وعمر ، وأنه لو لم يثبت الحديث عن النبي على فيه لوجب القول به ، لقول النبي على :

«اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر»، ولقوله:

«إن يطع الناس أبا بكر وعمر فقد رشدوا»، ولقوله:

«عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدي».

## ه الحديث الثالث:

حديث الفأرة التي تقع في السمن:

ذكره في باب النجاسات ، يقع في الماء والسمن .

وقولك : «عرِّفني عن هذا الباب ، وعن [ق٩/ب] كيف أصل أهل المدينة في الماء ، ولخِّص لى فيه وجه القول ، فقد أشكل هذا الأصل» .

فالجواب: إن حديث الفأرة الـتي وقعت في السمن الجامـد، فقال رسول الله ﷺ: «خذوها وما حولها، فألقوه».

إلى هاهنا انتهى حديث أكثر أصحاب ابن شهاب الذي رووه عنه ، عن عبدالله (\*) ، عن ابن عباس، عن ميمونة، وقد رواه معمر بهذا الإسناد (ا) .

ورواه أيضًا بإسناد آخر عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، فعند معمر فيه عن الزهري حديثان :

أحدهما: حديث عبدالله ، عن ابن عباس ، والآخر: حديث سعيد، عن أبي هريرة :

«إن كان جامداً فيخذوها وما حولها وألقوه، وإن كان مائعًا فلا تقربوه». (2)

<sup>(\*)</sup> كذا في «الأصل» ، وهو تحريف ، والصواب : (عبيدالله).

<sup>(1)</sup> الحسديث عند البخساري (١/ ٩٥)، و(٣/ ٤٦٤, ٤٦٣)، وأبوداود (٣٨٤٣, ٣٨٤١) والترمذي (١٧٩٨)، والنسائي (١٧٨/٧) من حديث ابن عسباس، عن أم المؤمنين ميمونة - رضى الله عنها - به .

<sup>(2)</sup> وأخذ الجمهور بحديث معمر الدال على التفرقة بين الجامد والذائب ، ونقل ابن عبدالبر الاتفاق على أن الجامد إذا وقعت فيه ميتة طرحت وما حولها منه إذا تحقق أن شيئًا من أجزائها لم يصل إلى غير ذلك منه ، وأما المائع فاختلفوا فيه ، فذهب الجمهور إلى أنه ينجس كله بملاقاة النجاسة ، وخالف فريق منهم الزهري والأوزاعي .

قاله الحافظ في «الفتح» (١/ ١٠) .

هذه رواية عبدالرزاق ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ورواه عبدالواحد بن زياد ، عن معمر بهذا الإسناد ، وقال فيه : «فإن كان مائعًا فاستصبحوا به». (١)

واختلف العلماء في الاستصباح بالزيت والمائع تقع فيه الميتة ، وفي

#### قال الترمذي في «الجامع» (٢٥٦/٤) :

"قد روى هذا الحديث عن الزهري ، عن عبيدالله ، عن ابن عباس : أن النبي على سُئِلَ . . . ولم يذكروا فيه عن ميمونة ، وحديث ابن عباس عن ميمونة أصح ، وروى معمر ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي عَلَيْ نحوه ، وهو حديث غير محفوظ ، قال : وسمعت محمد بن إسماعيل يقول : وحديث معمر ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي عَلَيْ ، وذكر فيه أنه سُئِلَ عنه ، فقال : إن كان جامدًا فألقوها وما حولها ، وإن كان مائعًا فلا تقربوه ، هذا خطأ ، أخطأ فيه معمر ؛ قال : والصحيح حديث الزهري ، عن عبيدالله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة » .

وحديث أبي هريرة عند أبي داود (٢٧٨) من طريق : عبدالرزاق في «المصنف» (٢٧٨) عن معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة .

قال عبدالرزاق : «وربما حدّث به معمر ، عن الزهري ، عن عبيدالله بن عبدالله ، عن ابن عبدالله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة ، عن النبي ﷺ .

وعند البخاري الحديث (٣/ ٤٦٤-٤٦٤) من رواية: سفيان ، عن الزهري من حديث ميمونة ، فقيل لسفيان: فإن معمرًا يحدثه عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، فقيال: ما سمعت الزهري يقول إلا: عن عبيدالله ، عن ابن عباس ، عن ميمونة ، عن النبي عليا الله ي ولقد سمعته منه مرارًا .

قلت: فهذا وجه تخطئة معمر في هذا الإسناد ، وإن كان من المتثبتين في الزهري.

بيعه ، ولم يختلفوا في أكل ما وقعت فيه الميتة من المائعات [ق٠/١] غير الماء وشرب ذلك ، أنه لا يجوز إلا من شذَّ عنهم ، وقد ذكرنا حكم الزيت يقع فيه الميتة ، وما في ذلك للعلماء من الأقوال والآثار في «كتاب التمهيد» (أ).

وأما الذي سألت عنه : كيف أصل أهل المدينة ، وأحببت تلخيص ذلك وإظهار وجه الصواب فيه ؟

فالجواب عن ذلك: أن أصل أهل المدينة في الماء كـتاب الله - عـز وجل- وسنن رسوله ﷺ.

(أ) قال في «التمهيد» (١٦/ ١٩٣ – ١٩٤) :

"اجتمع العلماء على أن الفأرة ومثلها من الحيوان كله يموت في سمن جامد ، أو ما كان مثله من الجامدات أنها تطرح وما حولها من ذلك الجامد ، ويؤكل سائره إذا استيقن أنه لم تصل الميتة إليه ، وكذلك أجمعوا أن السمن وما كان مثله إذا كان مائعًا ذائبًا فماتت فيه فأرة أو وقعت - وهي ميتة - أنه قد نجس كله ، وسواء وقعت فيه ميتة أو حية فماتت، يتنجس بذلك قليلاً كان أو كثيرًا ، هذا قول جمهور الفقهاء وجماعة العلماء ، وشذ قوم فجعلوا المائع كله كالماء . . وأما سائر العلماء وجماعة أئمة الأمصار في الفتوى فالفأرة ، والوزغة ، والدجاجة ، وما يؤكل وما لا يؤكل عندهم سواء - إذا مات في السمن ، أو الزيت ، أووقع فيه وهو ميت إذا كان له دم ، ولم يكن كالبعوض الذي لا دم الدود وشبه ذلك .

وأجمعوا أن الماثعات كلها من الأطعمة والأشربة ما خلا الماء سواء – إذا وقعت فيه الميتة نجست المائع كله ، ولم يجز أكله ولا شربه عند الجميع ، إلا فرقة شذت ، واختلفوا في الزيت تقع فيه الميتة بعد إجماعهم على نجاسته هل يستصبح به ، وهل يباح وينتفع به في غير الأكل ؟ فقالت طائفة من العلماء: لا يستصبح به ولا يباع ، ولا ينتفع بشيء منه ، وممن قال ذلك منهم : الحسن بن صالح ، وأحمد بن حنبل . وأما الاستصباح به فقد روي عن علي بن أبي طالب ، وعبدالله بن عمر إجازة ذلك . . وقال آخرون : ينتفع بالزيت الذي تقع فيه الميتة بالبيع وبكل شيء ما عدا الأكل . . » إلى غير ذلك من الآراء ، وذكرها ابن عبدالبر بأدلة أصحابها وحججهم في «التمهيد» (١٦ / ١٩٩ - ١٩٩).

أما الكتاب فقول الله تبارك وتعالى اسمه:

﴿ وَأَنزَ لَّنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ [الفرقان: ٤٨].

فسمى الله الماء طهورًا ، والطهور هو المطهر لغيره ، مثل : الضَّرُوب والقتوُل ، وهو الذي يُكثر الضرب والقتل، والفعل في غيره ، وقد يكون أيضًا بمعنى : طاهر ، مشل: صابر، وشاكر ، وصبور ، وشكور ، وضارب ، وقاتل ، والمعنيان جميعًا في الماء صحيحان .

والماء القُدَاح الصافي كماء السماء ، وماء البحار ، والأنهار، والعيون والآبار ، إذا لم يخالطه شيء فهو طاهرٌ مُطَهِّرٌ ، وهذا ما لا خلاف فيه بين المسلمين .

والماء الذي وصفنا طاهر مُطَهِّرٌ بإجماع فلا وجه للإكثار فيه.

قال الله –عز وجل–:

﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الأَرْضِ ﴾ [المؤمنون: ١٨]. وقد تقدَّم أن الماء النازل [ق ١١/ب] من السماء طهور .

وقال رسول الله ﷺ: «الماء لا يُنجَّسُه شيء»(١).

وأجمعوا أن الماء الطاهر كثيرًا كان أو قليلاً إذا خالطته نجاسة فغلبت عليه ، أو ظهرت فيه بريح ، أو لون ، أو طعم ، أنها قد أفسدته، وأنه

<sup>(1)</sup> وهو حديث ضعيف .

أخرجه أحمد (٣/ ٣١) ، وأبوداود (٦٦) ، والترمذي (٦٦) ، والنسائي (١٧٤/١) . وفي سنده عبيد الله بن عبدالله بن رافع بن خديج ، وهو مجهول ، والحمديث ضعفه الدارقطني ، وقال : «غير ثابت» .

قال المصنَّف في «التمهيد» (٢/ ٩٥-٩٦) :

قد حرم كما حرمت النجاسة ، وخرج من حكم الطهارة .

وكذلك أجمعوا أن الماء المستجد الكثير إذا دخلت فيه النجاسة فلم يظهر فيه لون ولا طعم ولا ريح ، ولا أثر ، أن ذلك الماء الطاهر مُطَهّر كما كان سواء في الحكم طهارته .

فإن كان الماء قليلاً أو كان غير مُسْتَجْرٍ ، وَحَلَّت فيه النجاسة فلم يظهر فيها لون ولا طعم ولا ربح ، فهذا موضع كثر فيه النزاع والاختلاف قديًا وحديثًا ، واختلفت فيه الآثار أيضًا ، وأصل أهل المدينة فيه - وهو أيضًا مذهب أهل المبصرة، وإليه ذهب أكثر أهل النظر ، وهو الذي اختاره أكثر أصحابنا المالكيون من البغداديين - :

أن ذلك الماء طاهر مُطَهر قليلاً كان أو كثيراً ؛ لأن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب عليه ، ولو نجسه غير ما يغلب عليه الماء صحت به [...] طهارته لأحد أبدًا ، ولو كان القليل فيه شيء من قليل النجاسة ما صح الاستنجاء بالماء لأحد .

<sup>= &</sup>quot;وقد أجمعت الأمة أن الماء مطهر للنجاسات ، وأنه ليس في ذلك كسائر الماثعات الطاهرات ، فثبت بذلك هذا التأويل ، وما كان طاهرًا مطهرًا استحال أن تلحقه النجاسة ، لأنه لو لحقت النجاسة ، لم يكن مطهرًا أبدًا ، لأنه لا يطهرها إلا بممازجته إياها ، واختلاطه بها، فلو أفسدته النجاسة من غير أن تغلب عليه ، وكان حكمه حكم سائر المائعات التي تنجس بمماسة النجاسة لها ، لم تحصل لأحد طهارة ، ولا استنجى أبدًا ، والسنن شاهدة لما قلنا ، بمثل ما شهد به النظر من كتاب الله عز وجل» .

<sup>(\*)</sup> إحالة في المتن إلى هامش «الأصل» ، إلا أنها مطموسة.

والحجة [ق١/١/١] في هذا المذهب لسنة رسول الله وَ عَلَيْ في صَبّهِ على بول الأعرابي ذنوبًا من ماء حين بال في المسجد عنده (١) ، وهو أصح الأحاديث كلها المنقولة عن النبي وَ في الماء من جهة الإسناد والمعنى ، وفيه دليل واضح على أن كل الماء من النجاسات ، والحكم للماء لا للنجاسة ، ولا مراعاة لما خالطه ومازجه إذا كان الماء غالبًا ، لأن هذا حكم ما جعله الله طهورًا مطهرًا لغيره .

ومعلوم أن البول إذا أمر رسول الله وكان الحكم له ، ولم يكن ولكن لما كان الماء غالبًا كان مطهرًا للبول ، وكان الحكم له ، ولم يكن للبول المستهلك فيه حكم لسنة رسول الله والله والله والله والله والم أر للذين فرقوا بينهما من الماء على النجاسة ، وبين حلولها عليه ، ولم أر للذين فرقوا بينهما من الشافعيين حجة تُعجز الخصم عن معارضتها ، وليس شيء من المائعات يحل هذا المحل غير الماء ، فاعلمه.

والماء عندنا لا يُفسده إلا ما غلب عليه من النجاسات المحرمات ، أو ظهر فيه منها ، وهذا مذهب مالك بن أنس وأهل المدينة وأكثرهم، وهي رواية [ق١١/ب] المدنيين من أصحاب مالك ، عن مالك ، وكذلك حكاه أبو المصعب عن مالك ، وأهل المدينة .

وأما المصريون من أصحاب مالك يُفسده عندهم قليل النجاسة، وإن كثر لا يفسده إلا ما غلب عليه من النجاسة ، أو ظهرت فيه بطعم ، أو

<sup>(1)</sup> أخرجه البخاري (١/ ٩١) ، ومسلم (٢٣٦/١) من طرق؛ عن أنس بن مالك رضى الله عنه به .

ريح أو لون (أ) ، ولم يحدُوا بين القليل والكثير حداً ، وهذا مذهب الشافعي سواء إلا إن وَجَدَ في ذلك حداً ، لحديث القلتين (2) .

وروى ابن القاسم ، عن مالك في الجنب يغتسل في الحوض الذي يسقى في الدواب ، ولم يكن غَسَلَ ما به من الأذى ، فقال : قد أفسد الماء ونجسه .

وسئل عن الحياض التي تكون بين مكة والمدينة ، وهي حياض كبار يغتسل فيها الجنب ، ولم يغسل ما به من الأذى ، فقال: أكره للجنب أن يغتسل في الماء الدائم ، ولا يضر الماء ذلك إذا كان كثيراً .

فقد تبين مما ذكره ابن القاسم عنه ما أضفنا فيه عنهم .

وقد سئل ابن القاسم عن إناء الوضوء ، يسقط فيه مثل رؤوس الإبر من البول ، فأجاب : فأنه (\*) قد نجس، وإلى هذا ذهب جماعة أصحاب مالك من أهل المغرب ومصر إلا عبدالله [ق٢١/أ] بن وهب ، فإنه قال فيما روى المدنيون ، عن مالك : إن الماء قليله وكثيره لا ينجس إلا بما غلب

<sup>(\*)</sup> كذا في «الأصل» ، ولعلَّ الصواب : (بأنَّه).

<sup>(</sup>۱) انظر «التمهيد» (۲/ ۹۲).

<sup>(2)</sup> حديث القــلتين أخرجه أبو داود (٦٣) ، والــنسائي (١/٤٦) بسند صــحيح،وفي سنده اختلاف لا يضر .

وقد صححه جماعة من الأئمة منهم الحاكم ، وابن منده ، وابن حبان ، واحتج به الإمام أحمد كما في «مسائل عبدالله» : (ص: ٥) .

وانظر «التمهيد» (۲/ ۹۳–۹۶).

عليه، أو ظهر فيه على حسب ما وصفنا .(<sup>(ا)</sup>

وقد رُوي عن أصحابنا في البئر تقع فيه النجاسة الميتة روايات مضطربة أكثرها على أن البئر يُفسد ماؤها [بالميتة] (\*) تقع فيها .

وكان إسماعيل بن إسحاق يقول:

إنَّ كل ما روي عن ابن القاسم وغيره عن مثل تلك الروايات ، فإنما هي على طريق التنزه والاستحباب ، وأما الأصل في الماء عندنا كما ذكرنا.

ولقد سأل أحمد بن المعدل عبدالملك، عن البئر تقع فيه الميتة، فقال: يُنزح منها عشرون ، ثلاثون ، أربعون دلوًا ، قال أحمد :

ثم قال : أف لل سألتني عن هذا ، قولي ؟ فقلت: لقد هممت أن أسألك حتى بدأتني ، فقال : إنما قلت هذا لك لئلا تظن أن في هذا حدًّا أو شيئًا واجبًا ، وإنما هو لتطييب النفس عليه ، والماء على طهارته حتى يتيقن فيه النجاسة .

وهذا قول صحيح في النظر والأثر ، وقد أتينا على [.٠٠٠] (\*\*) لهذا المعنى، وتقصي القول فيه بالآثار المرفوعة وغيرها عن علماء المدينة وسلفهم وبالحجج الواضحة [ق٢٠/ب] في "كتاب التمهيد" (2)، وبالله التوفيق. حدثنى محمد بن إبراهيم، قال : حدثنى محمد بن معاوية ، قال :

<sup>(\*)</sup> في «الأصل : (الميتة) ، وما أثبتناه هو الصواب ، والله أعلم.

<sup>( \*\*)</sup> بياض في «الأصل» بمقدار كلمتين.

<sup>(</sup>أ) انظر «التمهيد» (٢/ ٩٢).

<sup>(2)</sup> سرد ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢/ ١٠١٠) مذاهب الفقهاء وعلماء الأمصار في ذلك واحتجاجهم ، ثم قال :

حدثنا أحمد بن شعيب ، قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد ، قال: حدثنا حماد، عن ثابت ، عن أنس ، أن أعرابيًا بال في المسجد، فقام إليه بعض القوم، فقال رسول الله عَلَيْكُ : «دعوه» ، فلما فرغ دعا بدلو فصبّه عليه .

= "وأما ما ذهب إليه الشافعي ، من حديث القلتين ، فمذهب ضعيف من جهة النظر، غير ثابت في الأثر ، لأنه حديث قد تكلم فيه جماعة من أهل العلم بالنقل ، ولأن القلتين لم يوقف على حقيقة مبلغهما في أثر ثابت ، ولا إجماع ، ولو كان ذلك حدًا لازمًا ، لوجب على العلماء البحث عنه ، ليقضوا على حد ما حرمه رسول الله على وما أحله من الماء ، لأنه من أصل دينهم وفرضهم ، ولو كان ذلك كذلك ، ما ضيعوه، فلقد بحثوا عما هو أدق من ذلك وألطف ، ومحال في العقول أن يكون ماءان يزيد أحدهما على الآخر بقدح أو رطل ، والنجاسة غير قائمة ، ولا موجودة في واحد منهما، أحدهما نجس والآخر طاهر .

وكذلك كل من قال بأن قليل الماء يفسده قليل النجاسة ، دون كثيره ، وإن لم تظهر فيه ، ولم تغير شيئًا منه وجد في ذلك الماء المستجر بغير أثر ، يشهد له ، فقوله مدفوع بما ذكرنا من الآثار المرفوعة في هذا الباب ، وأقاويل علماء أهل الحجاز فيه .

وأما ما ذهب إليه المصريون من أصحاب مالك، في أن قليل الماء يفسد بقليل النجاسة ، من غير حد حدوه في ذلك ، وما قالوه من أجوبة مسائلهم في البير تقع فيها الميتة، من استحباب نزح بعضها ، وتطهير ما مسه ماؤها ، وفي إناء الوضوء ، يسقط فيه مثل رؤوس الإبر من البول ، وفي سؤر النصراني والمخمور ، وسؤر الدجاجة المخلاة، وغير ذلك من مسائلهم ، في هذا الباب فذلك كله على التنزه والاستحباب ، هكذا ذكره إسماعيل بن إسحاق ، وهو الصواب عندنا» .

وانظر «الإشراف على نكت مسائل الخلاف» للقاضي أبي محمد عبدالوهاب بن علي البغدادي المالكي (ت ٤٢٢هـ) (١٨١-١٨١).

## وهذا حديث ثابت صحيح<sup>(1)</sup>.

وقال يحيى بن معين: « أثبت الناس في أنس ثابت البناني ، وأثبت الناس في ثابت حماد بن سلمة »<sup>(2)</sup>.

وقد رُوي أيضًا من وجوه كشيرة من حديث أنس وحديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ، فمن ادعى أن طهارة الأرض لها حكم منفرد فعليه إقامة الدليل، ولن يجد إلى ذلك سبيلاً(3).

أن الاحتراز من النجاسة كان مقدرًا في نفوس الصحابة ، ولهذا بادروا إلى الإنكار بحضرته على المعترف والنهي عن المنكر ، واستدل به على جواز التمسك بالعموم إلى أن يظهر الخصوص ، قال ابن دقيق العبد :

والذي يظهر أن التمسك يتحتم عند احتمال التخصيص عند المجتهد ، ولا يجب التوقف عن العمل بالعموم لذلك ، لأن علماء الأمصار ما برحوا يفتون بما بلغهم من غير توقف على البحث عن التخصيص ، ولهذه القصة أيضًا إذ لم ينكر النبي على الصحابة ، ولم يقل لهم لم نهيتم الاعرابي ٤ بل أمرهم بالكف عنه للمصلحة الراجحة ، وهو دفع أعظم المفسدتين باحتمال أيسرهما وتحصيل أعظم المصلحتين بترك أيسرهما . =

<sup>(</sup>ا) قال في «التمهيد» (۲/ ۹٦) :

<sup>«</sup>وهو أصح حديث يروى عن رسول الله ﷺ في الماء».

<sup>(2) «</sup>تاريخ ابن معين» برواية الدوري (١/ ١٣١) .

<sup>(3)</sup> وفي هذا الحديث من الفوائد :

### ه الحديث الرابع:

حديث أم عطية، قالت:

كنا لا نعد الصفرة والكدرة شيئًا. (1)

وثبت أن [مالكًا] (\*) يقول - ولم يختلف قوله في ذلك - : إن الصفرة والكدرة حيض في أيام الحيض ، وفي غير أيامه .

فالجواب عن ذلك: أن مالكًا - رحمه الله - لم يختلف قوله: أن الصفرة والكدرة حيض في أيام الحيض وبأثره (2).

= وفيه المبادرة إلى إزالة المفاسد عند زوال المانع لأمرهم عند فراغمه بصب الماء ، وفيه تعيين الماء لإزالة النجاسة ، لأن الجفاف بالريح أو الشمس لو كان يكفي لما حصل التكليف بطلب الدلو .

وفيه أن غسالة النجاسة الواقعة على الأرض طاهرة ، ويلتحق به غير الواقعة ، لأن البلة الباقية على الأرض غسالة نجاسة ، فإذا لم يثبت أن التراب نقل وعلمنا أن المقصود التطهير تعين الحكم بطهارة البلة ، وإذا كانت طاهرة فالمنفصلة أيضًا مثلها لعدم الفارق .

ويستدل به أيضًا على عدم اشتراط نضوب الماء ، لأنه لو اشترط لتوقفت طهارة الأرض على الجفاف ، وكذا لا يشترط عصر الثوب إذ لا فارق .

وفيه أن الأرض تطهر بصب الماء عليها ، ولا يشترط حفرها خلافًا للحنفية حيث قالوا: لا تطهر إلا بحفرها . [قاله الحافظ في «الفتح» (١/ ٣٨٨)].

(\*) في «الأصل»: (مالك) ، وما أثبتناه هو الصواب.

(1) أخرجه البخاري (١/ ١٢٢) ، وأبوداود (٣٠٨) ، والنسائي (١٨٦/١) ، وابن ماجة (٦٤٧) ، من طريق:أيوب السختياني ، عـن محمد بن سيـرين ، عن أم عطية – رضى الله عنها – به .

(2) قال سحنون في «المدونة الكبرى»(١/١٥٢) :

«وقال مالك: في المرأة ترى الصفرة أو الكدرة في أيام حيضتها أو في غير أيام حيضتها فذلك حيض ، وإن لم تر ذلك دمًا ؟قال: وإذا دفعت دفعة فتلك الدفعة حيض».

واختلف قوله [ق7/١] في ذلك في غير أيام الحيض ، والقول الأول أشهر عنه ، وأما حديث أم عطية فحديث انفرد به أهل البصرة

لأن العمل إنما يلزم المقبول من الشهادات والأخبار، على أن خبر أم عطية [غير] (\*\*) لازم العمل به على كل حال ؛ لأنها لم تضف إلى رسول الله على كل حال ؛ لأنها لم تضف إلى رسول الله على حال الته وقلا عن ذلك ، فأجاب بما قالته، ولا فيه أن رسول الله على علم ذلك، وقد خالفتها عائشة أم المؤمنين، وأسماء -رضي الله عنهما- فكانتا لا تصليان حتى تريا البياض (أ)، والنظر يشهد لهذا القول؛ لأن المرأة إذا كانت حائضًا بيقين ثم انقطع عنها الدم وبقيت الصفرة والكدرة، ومعلوم أنها من بقايا الدم، فالواجب أن لا تخرج عن حكم الحيض المتيقن إلا بيقين الطهارة ولا يقين إلا بالنقاء ، وكل دم يظهر من الرحم فالواجب أن تترك له الصلاة ، ومن أنصف بان له أنَّ الصفرة والكدرة من الدم ، وقد قال عليه :

<sup>(\*)</sup> ما بين المعكوفات غير واضحة في «الأصل».

<sup>(\*\*)</sup> سقطت من «الأصل» ، ويقتضيها السياق.

<sup>(1)</sup> هذه المعارضة من المؤلف فيها ما فيها ، فإن قبول أم عطية - رضي الله عنها - لا يخالف فعل عبائشة وأسماء - رضي الله عنهما - فإن تبقدير قولها : كنا لا نعد الصفرة والكدرة شيئًا بعد الطهر ، وهو ما صرحت به رواية أبي داود (٣٠٧) من طريق: قتادة ، عن أم الهذيل ، عن أم عطية .

وأم هذيل هي حفصة بنت سيرين .

ولدًا بوَّب البخاري لحديث أم عطية - رضي الله عنها - :

<sup>(</sup>باب: الصفرة والكدرة في غير أيام الحيض).

# «فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة». (1)

وقد يجوز أن يكون إما صفرة [ق7/ب] أو غير صفرة ، وابتداء الحيض ضعيف ثم يقوى بعد ، وهذا عند النساء معروف ، والكلام في هذا واضح فلا وجه فيه للإطالة ، وقال عبدالله بن غانم : قلت لمالك: إنا لم نكن نر الصفرة والكدرة شيئًا ، ولا نرى ذلك إلا في الدم العبيط، فقال مالك : وهل الصفرة والكدرة إلا دم ، ثم قال :

إن هذا البلد إنما كان العمل فيه بالنبوة ، وإن غيرهم إنما العمل فيهم بأمر الملوك .

وقد اختلف العلماء في الصُفرة والكدرة قديمًا وحديثًا اختلافًا كثيرًا (2) موالصواب ما قلت لك إن شاء الله تعالى ، وعليه أكثر الفقهاء بالحجاز والعراق ، وبالله العصمة والتوفيق .



"قال أبو حنيفة وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي ، وأحمد وإسحاق وعبدالرحمن ابن مهدي : الصفرة والكدرة في أيام الحيض حيض ، وليست في غير أيام الحيض حيضًا، وقال الليث بن سعد : الدم والصفرة والكدرة في غير أيام الحيض ليس شيءٌ من ذلك حيضًا ، وكل ذلك في أيام الحيض حيض .

وقال مالك، وعبيد الله بن الحسن : الصفرة والكدرة حيض ، سواءٌ كان في أيام =

<sup>(</sup>أ) أخرجه مسلم (٢٦٢/١) ، والترمـذي (١٢٥) ، والنسائي (٨٤/١) ، وابن ماجة (٦٢١) من طريق : وكـيع ، عن هشام بن عروة ، عـن أبيه ، عن أم المؤمنين عـائشة – رضي الله عنها – به .

<sup>(2)</sup> قال ابن حزم في «المحلي» (١/ ٣٨٩-٣٨٩) :

### o الحديث الخامس:

حديث عائشة - رضي الله عنها - :

أنها استعارت من أسماء قلادة فهلكت ، فبعث رسول الله على رجلاً فوجدها، فأدركتهم الصلاة وليس معهم ماء ، فصلوا وشكوا ذلك إلى رسول الله على ، فأنزل الله آية التيمم (١).

هكذا ذكرت الحديث في كتابك ، فقلت :

« فكأن البخاري - رحمه الله- جوز الصلاة عند العذر وامتناع التيمم بغير تيمم » .

فالجواب: [ق١/١٤]

إن هذا الباب قد اختلف فيه العلماء قديمًا، وتنازع فيه فقهاء الأمصار، فذهب منهم قوم إلى أن المحبوسين في المضر واللهدم عليهم والمصلوبين، وكل من لا يقدر على الوضوء بالماء وعلى التيمم بالأرض أو

<sup>=</sup> الحيض أو في غير أيام الحيض ، وقال أبو يوسف ، ومحمد: الصفرة والدم فكل ذلك في أيام الحيض حيض ، وأما الكدرة فهي في أيام الحيض قبل الحيض ليست حيضًا، وأما بعد الحيض فهي حيض ، وكل ذلك ليس في غير أيام الحيض حيضًا».

وانظر في المسألة: «المدونة الكبرى» رواية سحنون (١٥٢/١) ، «الأوسط» لابن المنذر (٢/ ٢٣٣- ٢٣٧) ، «التمهيد» (٢/ ٤٢٧) ، «الإشراف على نكت مسائل الخلاف» (١/ ٢٣٥) ، «المغني» لابن قدامة (١/ ٣٣٦- ٣٣٣) ، «المجموع شرح المهذب» للنووي (٢/ ٤١٥- ٤٢٢) ، «شرح فتح القدير» لابن الهمام الحنفي (١/ ١٦٢- ١٦٣)).

<sup>(1)</sup> أخرجه البخاري (١/ ١٢٥) ، ومسلم (١/ ٢٩٧)، والنسائي (١/ ١٦٣) من طريق : مالك ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن أم المؤمنين عائشة به.

التراب أنه لا يصلي حتى يمكنه الوضوء أو التيمم ، ولو قام ما شاء الله أن يقوم ، فإذا انطلق صلى كل صلاة لم يكن صلاها من أجل ذلك ، وحجة من ذهب هذا المذهب ، قول رسول الله ﷺ :

«لا يقبل الله صلاة بغير طهور».(1)

فمن لم يمكنه الطهور ، ولم يكن له إلى الصلاة سبيل (2) (\*)، وممن ذهب إلى هذا من أصحابنا : أشعب ، وهو قول أبي حنيفة والأوزاعي والثوري، وزفر ، وهو أحد قولي الشافعي .

وذهب منهم آخرون إلى أن من كانت حاله ما وصفنا ، صلى كيف أمكنه بغير طهور إذا لم يمكنه الطهور، وأعاد بعد ذلك إذا قدر على

(<sup>1</sup>) أخرجــه أحمد (٢/ ٣٩,٣٥) ، وابن أبي شــيبــة (١/ ١٢) ، ومسلم (٢٠٤/) ، وابن ماجة (٢٧٢)، وابن خزيمة (٨/١) ، وابن الجارود (٦٦) من طرق :

عن سماك بن حرب ، عن مصعب بن سعد ، عن ابن عمر به .

وفي أخره زيادة : «ولا صدقة من غلول».

وسماك بن حرب ثقة في غير روايته عن عكرمة ، فحديثه هذا صحيح .

(\*) كذا في «الأصل» ، ولابد من تتمة للكلام حتى يكتمل المعنى.

(2) قال ابن حزم في «المحلى» (١/ ٣٦٤) :

"هذا كان أصح الأقوال ، لولا ما ذكرنا من أن النبي ﷺ أسقط عنا ما لا نستطيع مما أمرنا به ، وأبقى علينا ما نستطيع وأن الله تعالى أسقط عنا ما لا نقدر عليه ، وأبقى علينا ما نقدر عليه السلام-: ما نقدر عليه بقوله تعالى : ﴿فاتقوا الله ما استطعتم﴾ ، فصح أن قوله - عليه السلام-:

"لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ" ، و الايقبل الله صلاة إلا بطهور " إنما كلف ذلك من يقدر على الوضوء أو الطهور بوجود الماء أو التراب ، لا من لا يقدر على وضوء ولا تيمم ، هذا هو نص القرآن والسنن ، فلما صح ذلك سقط عنا تكليف ما لا نطيق من ذلك ، وبقي علينا تكليف ما نطيقه وهو الصلاة ، فإذ ذلك كذلك ، فالمصلي كذلك مؤد ما أمر به فلا قضاء عليه » .

الطهور بالماء أو التسمم عند عدم الماء، وممن ذهب إلى هذا أيضًا من أصحابنا عبدالرحمن بن القاسم، وهو قول أبي يوسف، ومحمد، والليث ابن سعد ، وهو أحد قولى الشافعي أيضًا.

وكل هؤلاء قال : إن من كانت حاله ما وصفنا وصلى على ذلك لم يكن له بدٌ من الإعادة [ق١٤ / ب] إذا قدر على الطهور .

وليس في حديث عائشة أن رسول الله وكالله والله المن الماء أن الانفصال من ذلك بأن التيمم لم يكن مشروعًا حينتذ ، لأنه نزل بعد ، وهذا عندي لا وجه له؛ لأنهم كانت طهارتهم طهارة واحدة حينتذ فصلوا دونها ، وكذلك من عدم الطهارة بالماء وعدم البدل منها ، وهي الطهارة بالصعيد ، ولم يقدر على شيء من ذلك كله ، كان حكمه كذلك ، والله أعلم .

وقد ذهب بعض المتأخرين من الفقهاء أن من كانت حاله تلك على ظاهر حديث عائشة هذا ، والفقهاء على خلافه كلهم ، وفي المسألة نظر ، لأنه يحتمل قوله على الله صلاة بغير طهور » لمن قدر على الطهور ، كما أنه لا يقبل صلاة عُريان وهو قادر على ثوب يستره فيتركه عامداً ، وقد روي عن النبي على أنه قال :

«لا يقبل الله صلاة حائض حتى تختمر» (أ).

<sup>(</sup>أ) أخرجه ابن أبسي شيبة (٢/ ٤٠) ، وأحمد (٦/ ١٥٠و٢١٨و٢٥٩) ، وأبو داود (٦٥) ، والترمذي (٣٧٧)، وابن ماجة (٦٥٥)، وابن خزيمة (٧٧٥)، والحاكم (٢/ ٢٥١) ، والبيهقي (٢/ ٢٣٣) ، وابن المنذر في «الأوسط» (٦٩/٥) من طرق عن :

= حماد بن سلمة ، عن قتادة ، عن محمد بن سيرين ، عن صفية بنت الحارث ، عن عائشة مرفوعًا به.

وقد خولف حماد بن سلمة في رواية هذا الحديث.

خالفه سعيد بن أبي عروبة ، فرواه عن قتادة ، عن الحسن البصري ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

علُّقه أبو داود في «السنن» ، ووصله الحاكم مـن طريق : عبد الوهاب بن عطاء ، عن سعيد به.

وسعيد بن أبي عروبة من أثبت الناس في قـتادة ، ومن الطبقة الأولى من أصـحابه ، وأما حماد ، فـهو وإن كان ثقة إلا أنه من الشيـوخ الذين يروون عن قتادة ، وليس هو في تثبت أصحبابه الكبار ، ولم أقف له على متابع عن قـتادة بهذه الرواية من أصحباب قتادة الثقات الكبار ، وإنما تابعه من هو مثله في قتادة ، وهو حماد بن زيد.

فقد أخرجه ابن حزم في اللحلي، (٢/ ٢٤٩) من طريق :

ابن الأعرابي ، حدثنا محمد بن الجارود القطَّان ، حدثنا عفان بن مسلم ، حدثنا حماد ابن زید ، حدثنا قتادة ، به موصولاً.

قلت : وهذا سند صحيح إن شاء الله تـعالى لا مطعن فيـه إلا المخالفـة ، فقــد ذكر الدارقطني في "العلل" أن شعبة ، وسعيد بن بشير قد روياه عن قتادة موقوفًا.

ذكره الزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٢١٦).

فالاختلاف في هذا الحديث من جهة الوقف والرفع ، ومن جهة الوصل والإرسال.

فأما الوصل والإرسال : فالوصل أصح لأنه رواية الحماعة ، فهو رواية الحمادين ، وشعبة ، وسعيد بن بشير .

وكذلك فعبد الوهاب بن عطاء راويه عن ابن أبي عروبة فيه ضعف ، إلا أن سماعه من سعيد بن أبي عروبة قديم قبل الاختلاط.

وقد اختلف فيه أيضًا على حماد بن سلمة.

فرواه – من وجه آخر– عن أيوب ، عن محمد بسن سيرين ، عن صفية بنت الحارث، عن عائشة نحوه.

ورواه عن هشام بن حسَّان ، عن محمد بن سيرين به.

والمسألة إذا تعادلت فيها الأدلة ، واستوت فيها الحجج ، فالوجه في هذا للعلماء التخيير بالفتوى ، ولكل من نزلت به الاحتياط ، والاحتياط في هذه المسألة أن يُصلي ثم يعيد به إذا قدر على ذلك الطهارة، وهو أولى ما قيل في هذا [ق١٥ / أ] الباب ؛ ليؤدي فرضه بيقين ، ويخرج من الاختلاف، ويدع ما يريبه إلى ما لا يريبه ، ومن ترك الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ، كما قال عليه .

وقد روى ابن دينار ، عن معن ، عن مالك ، فيمن كَتَّفه الوالي وحبسه فمنعه من الصلاة حتى خرج الوقت : ليس عليه إعادة ، وهذه رواية منكرة ، وقياسه على المغمى عليه لا وجه له .

وروى ابن القاسم ، عن مالك في هذا ، وفي المهدم عليه البيت أنهم يعيدون إذا خرجوا لأنهم كانت معهم عقولهم ، وهذا هو الصحيح عندنا وعليه القياس (۱) .

0 0 0

<sup>=</sup> ووصف الدارقطني الطريقين بالإرسال ، ورجحهما.

قلت : بل الصواب ترجيح الوقف ، لأنه رواية شعبة ، وهو من الطبقة الأولى من أصحاب قتادة ، وحديثه مقدّم على حديث الشيوخ عن قتادة .

وسعيد بن بشير شديد الضعف في قتادة ، وروايته موافقة لرواية شعبة ، إلا أن الضعف الشديد لا يفيد عند المتابعة ، فإن كان السطريق محفوظًا إلى شعبة ، فالأصح الوقف ، وإلا فالمحفوظ الرفع ، والله أعلم.

وصفية بنت الحارث رجَّح الحافظ ابن حجر في «التقريب» وفي «الإصابة» أنها صحابية، خلافًا لابن حبان الذي ذكرها في ثقات التابعين.

<sup>(1)</sup> وابن عبد البر في هذا القول يميل إلى مذهب الشافعية ، وقد ذكر بتفصيل مذاهب الفقهاء واختلاف العلماء في «التمهيد» ، ولكن دون أن يرجح رأيًا منها وها هو ذا يرجح=

#### o الحديث السادس:

حديث عائشة - رضى الله عنها - قالت:

فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الحفر والسفر، فأقرت صلاة السفر، وزيد في صلاة الحضر (ا).

فالجواب : إن الكلام في هذا الحديث يطول ، ، وقد ذكرناه أيضًا في كتابنا «التمهيد» وفي «الاستذكار» ، ولكنا نذكر منه ههنا جملاً كافية إن شاء الله تعالى ، فنقول :

إن هذا الحديث ليس على ظاهره إن صح سنده ، لأن هناك آثارًا كثيرة تدفعه .

فأما إسناده وصحته من جهة النقل فلا مقال فيه لأحد (2).

= القول المشهور عن الشافعي في هذا الكتاب «الأجوبة المستوعبة» مدعمًا إياه بكون القياس بجانبه .

### ويرجع في المسألة إلى :

«الأوسط» (٢/ ٥٥-٤٦) ، «الإشراف على نكت مسائل الخلاف» للقاضي البغدادي المالكي (١/ ١٦٩-٣٦٠) ، «المحلى» (١/ ٣٦٧-٣٦٠) ، «المجموع شرح المهذب» (٢/ ٣٢٧-٣٢٠) ، «المغني» (١/ ٢٥١-٢٥١) .

(أ) أخرجه البخاري (١/ ١٣٣) ، ومسلم (١/ ٤٧٨) ، وأبو داود (١١٩٨) ، والنسائي (١/ ٢٢٥–٢٢٦) من طريق :

مالك ، عن صالح بن كيسان ، عن عروة بن الزبير ، عن أم المؤمنين عائشة به.

(2) وقال في «التمهيد»(٤/ ٣٨٥-٣٨٥) :

«هذا حديث صحيح الإسناد عند جماعة أهل النقل لا يختلف أهل الحديث في صحة إسناده ، إلا أن أهل العلم اختلفوا في معنى هذا الحديث : فذهب منهم جماعة إلى =

فمما يوهن هذا الحديث أن ظاهره يوجب قصر الصلاة فرضاً [ق٥١ /ب]، وعائشة التي جاءت به - رضي الله عنها - عملت بخلافه ، وعملها بخلافه مشهور عنها ، ولا تحسن تعمل بخلافه إلا لأنه عندها وهم رجعت عنه، أو لمعنى يزيله عن ظاهره (أ) ؛ لأنه خبر لا يجوز فيه النسخ لاستحالة نسخ الأخبار، وإنما يُنسخ الأمر والنهي (2) ، وإما لكون الرجوع عنه [إقراراً] (\*) بالوهم والنسيان ، فمن هاهنا دفع العلماء جواز النسخ على ما كان مخرجه مخرج الحبر في الكتاب والسنة ، فقف على هذا الأصل. (3)

«واستدل بقوله: «فرضت ركعتين» على أن صلاة المسافر لا تجوز إلا مقصورة، ورد بأنه معارض بقوله: ﴿ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ﴾ ولأنه دال على أن الأصل الإتمام، ومنهم من حمل قول عائشة: «فرضت» أي: قُدِّرت، وقال الطبري: معناه أن المسافر إذا اختار القصر فهو فرضه، ومن أدل دليل على تعين تأويل حديث عائشة هذا كونها كانت تتم في السفر، وكذلك أورده الزهري عن عروة».

(2) وفي مسألة نسخ الأخبار خلاف مشهور بين الأصوليين ومحل النزاع فيما إذا كان خبرًا عـما يجوز تغيره ، والجمهور إلى جواز النسخ لهذا الخبر ، أما ما لا يجوز تغيره كقولنا : العالم حادث ، فهذا لا يجوز نسخه بحال .

أما الأمر والنهي ، والخبر الدال عليهما فلا خلاف في جواز نسخهما .

راجع : «البحر المحيط» للزركشي (٤/ ٩٨ - ١٠٠) ، «إرشاد الفحول» للشوكاني (٢/ ١٠٠).

- (\*) في «الأصل»: (إقرار) ، والصواب ما أثبتناه.
- (3) وإنما لم تعمل به لتأولها ما تأوله عشمان بن عفان رضي الله عنه من إتمام الصلاة بمنى ، يدل على ذلك ما أخرجه عبد الرزاق (٤٢٦٧) بسند صحيح:
  - عن الزهري ، عن عروة بن الزبير : أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته:

<sup>=</sup> ظاهره وعمومه ، وما يوجبه لفظه ، فأوجبوا القصر في السفر فرضًا ، وقالوا: لا يجوز لاحد أن يصلي في السفر إلا ركعتين» .

<sup>(</sup>l) قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»(٢/ ٦٦٤) :

ذكر عبدالرزاق:

عن معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة : أنها كانت تتم في السفر (أ).

فإن قال قائل : إن عائشة - رضي الله عنها - إنما أتمت في السفر لأنها أم المؤمنين ، فحيث نزلت فهي عند بيتها وكأنه منزلها .

قيل له: هذا تأويل فاسد لا وجه له ، ولا يجوز مثله أن يُتَأوَّل على عائشة - رضي الله عنها - لما فيه من خلاف السنة والإجماع ، لأنه لو كان نزولها حيث نزلت منزلاً لها لأنهم بنوها لما جاز لها القصر أصلاً ، لأنها في منزلها، وقد أجمع المسلمون أن القصر كان لها مباحًا في سفرها، وأكشرهم يقول: لا ينبغي تسرك القصر ، ولو كان ذلك كذلك ما قسصر وأكشرهم يقول: لا ينبغي تسرك القصر ، ولو كان ذلك كذلك ما قسصر النبي عَلَيْتُ - وهو أبو المؤمنين ، وبه صارت [ق١٦ / أ] عائشة أم المؤمنين ، ألا ترى إلى قراءة أبى بن كعب - رحمه الله - :

﴿ النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وهو أب لهم (2)

<sup>=</sup> أن الصلاة أول ما فُرضت ، فُرضت ركعتين ، ثم أتم الله الصلاة في الحضر ، وأقرت الركعتان على هيئتهما في السفر .

قال فقلت لعروة : فما كان يحمل عائشة على أن تُصلِّي أربع ركعات في السفر ، وقد علمت أنها فسرضها الله ركسعتين ، قال عسروة : تأولت من ذلك ما تأول عشمان من إتمام الصلاة بمنى.

<sup>(</sup>l) أخرجه عبد الرزاق (٤٦٦١و٤٤٦٢) بسند صحيح.

<sup>(2) «</sup> التمهيد» (٤/ ٥٩٥-٣٩٦).

وقد كان للمؤمنين أمهات عدة يسافرون في الحج والعمرة وغيرهما فما بلغنا عن واحدة منهن أنها تأولت هذا التأويل ، وقد تأولت طائفة على عائشة - رحمها الله - تأويلاً أضعف من هذا ، ولا يليق منا قبوله ، ولا ذكره ، ولايليق بنا مثله ، والذي يجوز أن يتأول عليها ما قد وافقها فيه غيرها ، فقد أتم الصلاة في السفر جماعة من السلف الصالح منهم عثمان بن عفان ، وسعد بن أبي وقاص وغيرهما، وقد تُأوِّل على عثمان في إتمامه تأويلات لم يُرو شيء منها عنه ، وإنما هي ظنون وتوجيهات (١) - والله أعلم - .

قلت : قد أخرج عبد الرزاق في «المصنف» (٤٤٦٣) - مايؤيد هذا -عن ابن محرر ، عن ميمون بن مهران ، عن عائشة ، قالت : من صلّى أربعًا في السفر فحسن ، ومن صلّى ركعتين فحسن ، إن الله لا يُعذبكم على الزيادة ، ولكن يُعذّبكم على النقصان.

إلا أن هذا السند واه جداً ، فابن محرر - وهو عسبد الله - مـتروك الحـديث ، وقد خولف في سنده.

فأخرجه ابن أبي شيبة (٢٠٧/٢) من طريق : حبيب بن الشهيد ، عن ميمون بن مهران : أنه سأل سعيد بن المسيب عن الصلاة في السفر ؟ فقال : إن شئت ركعتين ، وإن شئت فأربع ، وهذا الوجه من الحديث هو الأصح.

<sup>(</sup>أ) قال في «التمهيد» (٤/ ٣٦٩):

وقد عاب ابن مسعود على عثمان بالإتمام في سفره ، ثم أدام عثمان الصلاة ، وفي ذلك الوقت يصلي ابن مسعود خلفه ، وأتم معه ، فقيل له: أنت تُعيبُه بالإتمام وتتم معه ، فقال: الخلاف شر.

فلو كان القصر عند ابن مسعود فرضًا لم يتم معه ، ولم يصل خلفه، ولكنه كان عنده والله أعلم سنةً ورخصةً ، فكره خلاف إمامه فيما قد أبيح له (1)، ومثل قصة ابن مسعود هذه حديث سلمان .

ذكر عبدالرزاق [ق١٦ /أ] :عن إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن ابن أبي ليلى (\*) الكندي ، عن سلمان : (2)

أنه كان مع قوم في السفر فحضرت الصلاة ، فقالوا له : صل ،

"فهذا يدلك على أن الـقصر عند ابن مسعـود ليس بفرض ، وإنما أنكر لمخالفة عـثمان الأفضل عنده ؛ لأن الأفضل عنده اتباع السنة ، ثم رأى اتباع إمـامه فيما أبيح له أولى من إتيان الأفضل في القصـر ، لأن مخالفة الأئمة لا تجوز إلا فيما لا يحـل ، وأما فيما أبيح فلا يجوز فيه مخالفة الأثمة إذا حملهم على ذلك الاجتهاد» .

<sup>=</sup> ويشهد له كذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠٦/٢) من طريق : المغيرة بن زياد ، عن عطاء ، عن عائشة : أن النبي على كان يُتمُّ الصلاة في السفر ويقصر ، ويصوم ويُفطر ، ويؤخر المغرب ، ويعجل العشاء .

إلا أن المغيرة بن زياد ضعيف من قِبَلِ حفظه ، صاحب مناكير .

<sup>(</sup>l) قال المصنّف في «التمهيد» (٣٩٣/٤) :

<sup>(\*)</sup> كـذا في «الأصل» ، والصـواب : ( أبي ليلـى الكندي ) ، وقـد وقع مـثل هذا التصحـيف في السند عند ابن أبي شيبة في «المصنف» ، وهو عـلى الصواب في «مصنف عبد الرزاق».

<sup>(</sup>۲) المصنف العبد الرزاق(٤٢٨٣) ، والمصنف الابن أبي شيبة (٢/٤/٢) ،ورجال إسناده ثقات.

فقال: إنَّا لا نؤمكم ، ولا ننكح نساءكم وأبى ، فتقدَّم رجل من القوم ، فصلى أربع ركعات ، فلما سلَّم قال سلمان: ما لنا وللمربعة ، إنما كان يكفينا نصف المربعة ، ونحن إلى الرخصة أحوج .

فلم يُعد سلمان الصلاة ، وأخبر أن القصر رخصة ، فتدبَّر .

ومما يقدح في حديث عائشة إتمامها في السفر ، ومثله أيضًا إجماع الفقهاء على أن المسافر إذا صَلَّى خلف المقيم وأدرك معه ركعة تامة أنه يصلي أربعًا ، ولو كان فرض المسافر ركعتين لم ينتقل إلى أربع مع إمامه ، كما أن المقيم إذا صلى به المسافر لا ينتقل فرضه للإتمام بإمامه ، بل يتم صلاته بعد سلام إمامه المسافر (أ) ، كما أمر به رسول الله على وقته و[و] (\*) عمر [من] بعده حيث قالا بمكة: [كل واحد منهما في وقته] بلن صلى معهما من المقيمين وهما مسافران: «أتموا صلاتكم فإناً قوم سفر»

<sup>(\*)</sup> سقطت من «الأصل» ويقتضيها السياق.

<sup>(\*\*)</sup> كذا وقع في «الأصل».

<sup>(</sup>ا) قال في «التمهيد» (٤/ ٣٩٦) :

<sup>&</sup>quot;وفي إجماع الجمهور من الفقهاء على أن المسافر إذا دخل في صلاة المقيمين فأدرك منها ركعة ، أنه يلزمه أن يصلي أربعً ، فلو كان فرض المسافر ركعتين لم ينتقل فسرضه إلى أثنين ، وهذا واضح لمن أربع ، كما أن المقيم إذا دخل خلف المسافر لم ينتقل فسرضه إلى اثنين ، وهذا واضح لمن تدبر وأنصف قالوا: وكيف يجوز للمسافر أن يكون مخيرًا - إن شاء دخل خلف الإمام المقيم فصلى أربعًا ، وإن شاء صلى وحده ركعتين ، ولا يكون مخيرًا في حال انفراده - إن شاء صلى ركعتين ، وإن شاء أربعًا ، قالوا: ولو كان فرض المسافر ركعتين ما جاز له تغيير فرضه بالدخول مع المقيم في صلاته ، ولبطلت صلاته ، كما لو صلى الصبح خلف إمام يصلي الظهر إلى آخرها ، وهذا بين واضح" .

<sup>(2)</sup> أخرجه أبو داود (١٢٢٩) ، والترمذي (٥٤٥) من حديث عمران بن الحصين . وقد أسنده المصنف في «التـمهيد» (٣٩٨/٤) ، وفي سنده علي بن زيــد بن جدعان ، وهو ضعيف الحديث.

ولم يبلغنا أن أحدًا من علماء المسلمين نهى المسافر إذا أقيمت عليه في السفر الصلاة في المسجد عن الدخول معهم ، وهذا كله يدلك [ق١٧] على أن القصر ليس بفرض عندهم ، وإنما هو سنة وإباحة.

وحدَّثت عائشة أحاديث عن النبي ﷺ ، فمنها :

حديث عمر بن الخطاب : أن يعلى بن أمية قال له : ما لنا نقصر الصلاة في السفر ونحن آمنون ، وقد قال الله : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاةِ إِنْ خِفْتُمْ ﴾ [النساء: ١٠١] ونحن نجد أمنًا ، فقال عمر: عجبت مما عجبت منه ، فسألت رسول الله عَلَيْهُ عن ذلك ، فقال رسول الله عَلَيْهُ :

«تلك صدقة تصدق الله بها عليكم ، فاقبلوا صدقته». (1) وهذا يدل على أن القصر رحمة وتوسعة وسنة مسنونة (2) ومنها : حديث المغيرة بن زياد ، عن عطاء ، عن عائشة : أن رسول الله على صام في السفر وأفطر ، وأتم الصلاة وقصر .

وحديث طلحة وعمرو بن عطاء (\*)، عن عائشة ، قالت:

<sup>(</sup>أ) أخرجه مسلم (٢/ ٤٧٨) ، وأبو داود (١١٩٩) ، والـــترمذي (٣٠٣٤) ، والنسائي (١١٦/٣) ، وابن ماجة (١٠٦٥).

<sup>(2)</sup> قال في «التمهيد» : (٤/ ٣٧١–٣٧١):

<sup>«</sup>ومعلوم أن الصلاة ركن عظيم من أركان الدين ، بل أعظم أركانه بعد التوحيد، ومحال أن يضاف إلى أحد من الصحابة الذين أتموا في أسفارهم وإلى سائر السلف الذين فعلوا فعلهم ، أنهم زادوا في فرضهم عامدين ما يفسد عليهم به فرضهم ، هذا ما لا يحل لمسلم أن يتأوله عليهم ولا ينسبه إليهم».

<sup>(\*)</sup> كذا وقع في «الأصل» ، والصواب : ( طلحة بن عمرو ، عن عطاء ).

ومنها أيضًا حـديث أنس بن مالك الأنصاري [....]\* أصحاب رسول الله ﷺ :

[كنّا] (\*\*) نسافر فيتم بعضنا ويقصر بعضنا، ويصوم بعضنا، ويفطر بعضنا، فلا يعيب أحدٌ منا على صاحبه (2).

وقد ذكرنا [ق٧٠/ب] هذه الآثار وغيرها في كتاب «التمهيد» في باب ابن شهاب (3) ، عن رجل من آل خالد بن أسيد ، واقتصرنا هاهنا على المتون دون الأسانيد بشرط الاختصار ، والفرار من الإكثار .

ويشهد له ما أخـرجه ابن أبي شيبة (٢٠٦/٢) من طريق : عبد الرحــمن بن خضير ، عن أبي نجيح المكي ، قال :

اصطحب أصحاب النبي على في السفر ، فكان بعضهم يُتمُّ ، وبعضهم يُقصر ، وبعضهم يُقصر ، وبعضهم يُقطر ، فلا يعيب هؤلاء على هؤلاء .

قلت: وسنده حسن ، فإن عبد الرحمن بن خضير ضعفه الفلاس ، ووثقه ابن معين ، وقواه وكيع ، وهو من الرواة عنه.

<sup>(1)</sup> قد أسنده المصنف في «التمهيـد»(٤/ ٣٩١) ، والعجب كل العجب منه كيف احتج به وفيه طلحة بن عمرو ، وهو متروك الحديث.

<sup>(\*)</sup> بياض في «الأصل» بمقدار عدة كلمات.

<sup>· (\*\*)</sup> سقطت من «الأصل» ، ويقتضيها السياق.

<sup>(2)</sup> ذكره المصنف في «التمهيد» (٤/ ٣٩١) من رواية : زيد بن الحواري العمي ، عن أنس بن مالك ، وزيد العمي ضعيف الحديث.

<sup>(3)</sup> انظر «التمهيد» (٤/ ٣٦١-٣٧٧).

المتون دون الأسانيد بشرط الاختصار ، والفرار من الإكثار .

ومنها أيضًا حديث عمرو بن أمية الضمري ، وحديث الحرشي. ومنها أيضًا حديث أنس بن مالك القشيري : أن رسول الله عَلَيْقَ قال : «إن الله قد وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة ». (١)

<sup>(1)</sup> هذا الحديث أخرجه أبو داود (٢٤٠٨)، والترمذي (٧١٥)، والنسائي (٤/ ١٨٠)، وابن ماجة (١٦٠٧) من طريق : أبي هلال الراسبي ، عن عبد الله بن سوادة القشيري ، عن أنس بن مالك القشيري به.

وأبو هلال الراسبي في لين ، مع أنه في نفسه صدوق ، وقد خولف في رواية هذا الحديث.

خالفه وهيب بن خالد ، فقال : حدثنا عبد الله بن سوادة القشيري ، عن أبيه ، عن أنس به. آخرجه المصنف في «التمهيد» (١٠٢/١).

قلت : ووهيب بن خالد أثبت منه ، وروايته هي الأصح ، إلا أن سوادة القشيري لم يوثقه معتبر ، وإنما أورده ابن حبان في «ثقاته» ، وقال أبو حاتم : «شيخ».

والحديث فيه اختلاف كثير ، قال المصنف :

<sup>«</sup> روي هذا الحديث أيوب وأبو قلابة ، وأبو هلال الراسبي ، وجماعة من علماء البصرة مثله ، ولكنه حديث فيه من رواية أبى قلابة وأبى هلال اضطراب كثير ».

<sup>(2)</sup> انظر «التمهيد» (٤/ ٣٩٦).

وختم بالصبح في يومين أربع ركعات أربع ركعات إلا المغرب والصبح، ولا يختلف أهل السير والأثر أن الصلاة لم تفرض إلا بالإسراء، وأن [ق١٥ / أ] جبريل نزل على النبي عَلَيْهُ صبيحة تلك الليلة وقت الظهر، فصلى به على هيئة صلاتنا اليوم، وهذا كله من قولهم يدفع حديث عائشة أو يصرفه عن ظاهره (١).

وقد ذكرنا ما للعلماء في هذا الباب من الآثار والأقوال مستقصىً في كتاب «التمهيد».

وهذا الذي ذكرت لك مذهب مالك بن أنس وأكثر أصحابه وأهل المدينة ، حكى أبو الفرج القاضي، عن أبي المصعب الزهري ، عن مالك ، قال : القصر في السفر للنساء والرجال سنة .

ثم قال أبو الفرج :

فلا معنى للاشتغال بالاستدلال على مذهب مالك مع ما ذكره أبو المصعب عنه ، أن القصر عنده سنة لا فرض ، ومما يدل على ذلك من مذهبه أنه لا يرى الإعادة على من أتم في السفر إلا في الوقت (2).

(1) قال المصنف في «التمهيد» (١/ ٢٠٢ – ١٠٣):

"وقد أجمع المسلمون أن فرض الصلاة في الحضر أربع ، إلا المغرب ، والصبح ، ولا يعرفون غير ذلك عملاً ونقلاً مستفيضًا ، ولا يضرهم الاختلاف ، فيما كان أصل فرضها، وإنما فائدة قول عائشة : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين – إن صح قولها – ، إيجاب فرض القصر في السفر ، وسنبين اختلاف العلماء في ذلك ووجه الصواب . » .

(2) قال في «التمهيد» (٤/ ٣٧٢) :

«وحسبك بهذا في مذهب مالك ، مع أنه لم يختلف قوله أن من أتم في السفر يعيد ما دام في الوقت ، وذلك استحباب عند من فهم لا إيجاب ..» ثم قال :

قال أبوعمر: أصل القصر في السفر مع الخوف خرج مخرج الإباحة والرخصة ، لقوله عز وجل :

﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاقِ ﴾ [النساء: ١٠١] .

ثم سنَّ رسول الله ﷺ القصر [ق١٨/ب] في السفر أمنًا ، فهو على ذلك الأصل (أ)، والله أعلم .

وقد روينا عن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - والقاسم بن محمد أنهما قالا : (\*)

«فهذا أصح ما في هذه المسألة ، وذلك أصح الأقاويل فيها من جهة النظر والأثر» .
 ولكنه قال قبل ذلك بعد حكايته قول الشافعي في المسألة(٤/ ٣٧٤) :

«قول الشافعي في هذا الباب أعدل الأقاويل إن شاء الله تعالى ، وقول مالك قريب منه نحوه ، لأن أمره بالإعادة في الوقت استحباب ، وكذلك قول أحمد بن حنبل في هذا الباب» .

(1) قال في «التمهيد» (٤/ ٣٩٥) :

«ردَّ الذين ذهبوا إلى أن القصر في السفر مع الأمن سنة مسنونة غير فريضة - حديث عائشة - حيث قالت :

فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فزيد في صلاة الحضر ، وأقرت صلاة السفر.

فردوه بأن قالوا: قلد صح عنها أنها كانت تتم في السفر ، هذا من فعلها يرد قولها ذلك ؛ وإن صح قولها ذلك عنها - ولم يدخله الوهم من جهة النقل ، فهو على غير ظاهره ، وفيه معنى مضمر باطن ، وذلك -والله أعلم - كأنها قالت: فأقرت صلاة السفر لمن شاء ، أو نحو هذا» .

وقال أيضًا (٤/٣٦٣) : "وقصر رسول الله ﷺ الصلاة في أربع إلى اثنتين إلا المغرب في أسفاره كلها آمنًا لا يخاف إلا الله تعالى ، فكان ذلك منه سنة مسنونة ﷺ زيادة منه في أسفاره كلها آمنًا لا يخاف إلا الله تعالى ، فكان ذلك منه سنة مسنونة على أحكام الله ، كسائر ما سنه وبينه مما ليس له في القرآن ذكر مما لو ذكرنا بعضه لطال الكتاب بذكره ، وهو ثابت عند أهل العلم . . » .

(\*) كذا وقع في «الأصل».

ابن أصبغ ، قال: ثنا عبدالله بن روح المدائني ، قال: ثنا عثمان بن عمر، قال: أبنا مالك بن المغول ، عن أبي حنظلة الحذاء ، قال: قلت لابن عمر: أصلي في السفر ركعتين ، والله تعالى يقول : ﴿إِنْ خِفْتُمْ ﴾ ، ونحن نجد الزاد والمداد؟ فقال: كذلك سن رسول الله على .

وروى قتادة ، عن صفوان بن محمد (\*) : أنه سأل عبدالله بن عمر عن صلاة السفر ، فقال: ركعتان سنة محمد على الله السفر ، فقال: ركعتان سنة محمد على الله السفر ،

<sup>(</sup>أ) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٠٣/٢) .

وقيه أبو حنظلة الحـنَّاء ، ذكره البـخـاري في «الكنى» ، وابن أبي حاتم في «الجـرح والتعديل» ، ولم يوردا فيه جرحًا ولا تعديلاً ، وقد روى عنه مالك بن مغول ، وابن أبي خالد ، وقال الحافظ ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (١٢٦٣) :

<sup>«</sup> لا أعرف فيه جرحًا ، بل ذكره ابن خلفون في الثقات ».

<sup>(\*)</sup> كذا في «الأصل» ، والصواب : (صفوان بن محرز).

<sup>(</sup>٢) أخرجه المصنف في «التمهيد» (٣٧٣/٤) من طريق : أبان ، عن قتادة ، به.

وقال : « ورواه معسمر ، عن قتادة ، عن مسورق العجلي ، سئل ابن عسمر عن صلاة السفر . . . » ، قلت : هي عند عبد الرزاق (٤٢٨١).

وكلا الوجهين غير محفوظين ، معمر ضعيف في قتادة ، فإنه سمع منه وهو صغير ، فلم يحفظ الأسانيد عنه ، وأبان العطَّار ليس من الطبقة الأولى من أصحاب قتادة ، وقد خولفا في رواية هذا الحديث.

وروى ابن وهب ، عن ابن لهيعة ،عن بكير بن الأشج ، عن القاسم بن محمد ، أن رجلاً قال له : عجبت من عائشة حين كانت تصلي أربعًا في السفر ، ورسول الله عليه كان يصلي ركعتين ، فقال له القاسم :

عليك بسنة رسول الله [ق ١٩] عليك بسنة رسول الله [ق ١٩] عليه فإن من الناس من لا يُعاب. (١) ومثل هذا : حديث عبدالله بن عمر أيضًا :

إذ سأله أمية بن عبدالله بن خالد بن أسد ، فقال له: إنا نجد صلاة الحوف وصلاة الحضر في القرآن ، ولا نجد صلاة السفر .

فقال له عبدالله بن عمر:

يا ابن أخي ! إن الله بعث إلينا محمدًا على ولا نعلم شيئًا ، وإنما نفعل كما رأيناه يفعل . (2)

= خالفهما شعبة ، وهشام الدستوائي ، وهما من أثبت الأصحاب في قتادة ، فروياه عن قتادة ، عن موسى بن سلمة الهذلي ، قال : سألت ابن عباس : كيف أصلي إذا كنت بمكة إذا لم أصل مع الإمام ؟ فقال : ركعتين سنة أبي القاسم.

أخرجه مسلم (١/ ٤٧٩) ، والنسائي (٣/ ١١٩).

وتابعهما سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عند النسائي (٣/ ١١٩).

(1) وإسناده لا بأس به ، فإن رواية ابن وهب عن ابن لهيعة جيدة مقبولة.

(2) أخرجه عبد الرزاق (٤٢٧٦) ، والنسائي (٢٢٦/١) ، وابن مــاجة (١٠٦٦) من طريق : الزهري ، عن عــبدالله بن أبي بكر ، عن أميــة بن عبــد الله بن خالد ، عن ابن عمر به.

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات إلا أمية بن عبد الله بن خالد ، لم يوثقه إلا العجلي، وذكره ابن حبان في «ثقاته» ، وكلاهما متساهل ، وأما الحافظ ابن حجر فكأنما اعتمد توثيقهما ، فقال في «التقريب» : «ثقة» ، وفيه نظر ، والله أعلم.

ولم يقل ابن عمر للسائل:

قالت عائشة : إن الصلاة في السفر والحضر هكذا فرضت .

فإن قال : إن عمر بن الخطاب قد قال : صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم على أنها لا قيصر في هذا دليل على أنها لا قيصر فيها ، وإنما هكذا فرضَت (١) .

قيل له: لا دليل فيه على ما ذكرت ، لأن عمر هو الذي روى عن رسول الله ﷺ: «أن القصر في السفر صدقة تصدَّق الله بها على عباده» ، يعنى توسعة ورخصة ورحمة .

ومعنى حديث عمر - والله أعلم - إن صح عنه: أن صلاة السفر ركعتان تمام غير قبصيرة ، يعني أن ذلك تمام في الأجر غير نقص منه ، وتمام في أداء فريضة [ق ١٩ / ب] غير نقص منها بها ، كمن صلَّى أربعًا في الحضر سواء كان قد أدى فرضه وكتب له أجره، هذا ما لا يدفع احتماله - والله أعلم - على أنه (\*) حديث كوفي وقد اختلف في إسناده .

فإن قال: إن ابن عباس يقول:

فُرضت الصلاة في الحضر أربعًا ، وفي السفر ركعتين ، وفي الخوف ركعة (2).

<sup>(</sup>أ) وذكر في «التمهيد»(٤/ ٣٨٧) آثارًا أخرى احتج به الذين ذهبوا إلى أن القصر في السفر فرض على ظاهر حديث عائشة ، قال :

<sup>«</sup> واحتجوا أيضاً بأن جابرًا وابن عمر قالا: ليس الركعتين في السفر بقصر ، وأن ابن عباس قال : من صلى في السفر أربعاً ، كمن صلى في الحضر ركعتين » .

<sup>(\*)</sup> في «الأصل»: (أن) ، وما أثبتناه هو الصواب.

<sup>(2)</sup> أخرجه مسلم (١/ ٤٧٩) ، وأبو داود (١٢٤٧) ، والنسائي (٣/ ١١٨) ، وابن ماجة (١٠٦٨) من طريق : بكير بن الأخنس ، عن مجاهد ، عن ابن عباس به.

وفي هذا دليل على أن صلاة السفر هكذا فرضت ركعتين ، وهو فرضها .

قيل له: حديث ابن عباس هكذا يعارض حديث عائشة ، لأنه يقول: إنها فُرضت في الحضر أربعًا ، وعائشة تقول: فُرضت في السفر والحضر ركعتين ، ثم زيد في صلاة الحضر.

وقد یکون معنی قول ابن عباس «فُرضت» بمعنی : قُدِّرت ، والمقدَّر حکمها ، کما یقال : فرض القاضی نفقة الیتیم والزوجة کذا وکذا ، بمعنی : قدَّرها وحکم بها ، لا أنه أوجبها .

ومن أصحابنا وغيرهم من جعل قصر الصلاة في السفر فرضًا (1)، والذي اختاره أبو الفرج ، أنها سنة ، لرواية أبي المصعب ذلك عن مالك، فلا معنى للاشتغال بجعلها في حين الفروض ، واحتج بالإجماع على جواز [ق ٢/١] إتمامها خلف المقيم .

<sup>(</sup>أ) أما اللذين قالوا بفرضية القصر في السفر من أصحاب المالكية فهم أشهب وإسماعيل القاضي ، فقالوا: إن قصر الصلاة في السفر فرضه ركعتان . (انظر: «عيون المجالس» (١/ ٣٠٥) و «الإشراف على نكت مسائل الخلاف» (١/ ٣٠٥) كليهما للقاضي عبدالوهاب البغدادي المالكي (ت: ٤٢٢هـ) .

أما من غير المالكية فقال بفرضيته أبو حنيفة وأصحاب الرأي ، وقال أبو حنيفة: إن صلى المسافر أربعًا ، فإن جلس للتشهد في الركعة الثانية ثم قام إلى ثالثة صحت صلاته ركعتين، وكان الباقي نافلة ، وإن لم يجلس في الثانية قدر التشهد حتى قام إلى ثالثة بطلت صلاته وعليه الإعادة ، وهو مبني على أصله أن السلام ليس فرضًا ، والجلوس مقدار التشهد عندهم واجب .

أما الشافعي والأصحاب فذهبوا إلى التخيير ، إن شاء المسافر قصر؛ وإن شاء أتم ، والقصر أفضل من الإتمام .

جواز [ق٢/١] إتمامها خلف المقيم .

قال : ولو كان القصر مفروضًا لما جاز للمسافر أن يتم في حال سفره خلف مقيم ولا غيره ، كما أن الإتمام لها لو كان على المسافر (\*) مفروضًا لم يجز له الاقتصار على صلاة المسافر ، وهذا المعنى قد ذكرناه فيما سلف من هذا الباب .

واحتج أبو الفرج أيضًا بحديث أنس :

سافرنا مع رسول الله على ، فمنا الصائم ومنا المفطر ، ومنا المقصر ، فلم يعب واحدٌ منا على صاحبه (ا).

قال أبوعمر: وهذا حديث انفرد به العمي وليس بالقوي.

والصواب عندي في هذا الباب أن قصر الصلاة في السفر من السنن المؤكدة التي لا ينبغي تركها ولا الرغبة عنها ، وأن الفضل في إتيانها (2)،

= أما ابن حزم فذهب إلى فرضية القصر ركعتين في السفر سواء كان سفر طاعة أو معصية ، أو لا طاعة ولا معصية ، أمنًا كان أو خوفًا ، فمن أتمها أربعًا عامدًا فإن كان عالمًا بأن ذلك لا يجوز بطلت صلاته ، وإن كان ساهيًا سجد للسهو بعد السلام فقط .

ويرجع في هذه المسألة إلى :

«الأم» للشافعي (٣/٧-٩) ، «المدونة الكبرى» لمالك (١/٨٠٦-٢٠) ، «الأوسط» لابن المنذر (٤/ ٣٨٧-٣٣٧) ، «عيون المجالس» للقاضي عبدالوهاب (١/ ٣٨٥-٣٨٧) ، «المبسوط» للسرخسي (٢/ ٣٠١-١٠٠)، «المبسوط» للسرخسي (٢/ ٣٠١-١٠٠)، «المحلى» لابن حسزم (١/ ١٠٥-١٩٠) ، «المغني» لابن قدامة (٢/ ٢٦٧-٢٦) ، «المجموع» للنووي (٤/ ٢٦٧-٢٢) .

- (\$) في «الأصل» : (الحاضر) ، وهو خطأ واضح بيّن.
  - (1) وقد تقدَّم الكلام عليه.
- (2) وابن عبدالبر في هذه المسألة يميل مع الشافعي في أن القصر سنة ، وأنه أفضل من الإتمام ، وأن المسافر مخيَّر إن شاء أتم وإن شاء قصر ، وانظر قول الشافعي : =

وبالله التوفيق .

ذكر عبدالرزاق:

عن ابن جريج ، عن عطاء ، قال:

لا أعلم أحدًا من أصحاب رسول الله وَالله والله وال

قال عطاء : فلم يُحَرِّمه عليهم سعد ، ولم ينههم عنه .

قال ابن جريج: فقلت لعطاء: فأيُّ ذلك أحبُّ إليك، قال:

= في «الأم» (٣/٨-٩)قال: والقصر في الخوف والسفر بالكتاب، ثم بالسنة والقصر في السفر بلا خوف والقصر في السفر بلا خوف رخصة من الله - عز وجل- ، لا أنه حتمًا عليهم أن يقصروا . . والذي أفعلُ مسافرًا وأحب أن يفعل قصر الصلاة في الخوف والسفر ، وفي السفر بلا خوف ومن أتم الصلاة فيهما لم تنفسد عليه صلاته جلس في مثنى التشهد أو لم يجلس ، وأكره ترك القصر ، وأنهى عنه إذا كان رغبة عن السنة فيه».

وقال في «التمهيد» (٤/ ٤٠٠): «وذكر أبو سعد القزويني المالكي أن الصحيح في مذهب مالك التخيير للمسافر في الإتمام والقصر - كما قال الشافعي - إلا أنه يستحب له القصر ، ولذلك يرى عليه الإعادة في الوقت إن أتم».

قلت: وهذا القول المنقول صحته عن مالك لا يخرج عـما قرره الشافعي من التخيير واستحباب القصر ، ومع ذلك لم ير الشافعي – رضي الله عنه – الإعادة على من أتمها – والله أعلم– .

(أ) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٤٤٥٩ و ٤٤٦٠) وسنده صحيح.

عن الثوري ، عن عاصم ، عن أبي قلابة ، أنه كان يقول : إن صليت إن صليت في السفر أربعًا فقد صلاها من لا بأس به ، وإن صليت ركعتين فقد صلاها من لا بأس به . (1)

قال أبوعمر: وسنة رسول الله ﷺ في القصــر أولى وأفضل إن شاء الله على الله على الله تعالى .

حدثني سعيد بن نصر ، قال : ثنا قاسم بن أصبغ ، قال : ثنا ابن وضاح ، قال : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : ثنا أبن علية ، عن علي أبن زيد ، عن أبي نضرة ، قال : مر عمران بن حصين في مجلسنا ، فقال : غزوت مع رسول الله عليه ، فلم يصل إلا ركعتين حتى رجع إلى المدينة ، وشهدت معه الفتح ، وأقام بمكة ثماني عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين [ق7/1] ثم يقول لأهل البلد: "صلوا أربعًا ، فإنا سفر" .

واعتمرت معه ثلاث عمر لا يُصلي إلا ركعتين (2).

<sup>(1)</sup> أخرجه عبد الرزاق (٤٤٦٤) بالسند المذكور ، وبالشطر الأول منه. وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٠٦/٢) حدثنا عبدة ، عن عاصم ، عن أبي قلابة ، قال: إن صليت في السفر ركعتين ، فالسنة ، وإن صليت أربعًا ، فالسنة .

وسنده صحيح.

<sup>(2)</sup> تقدَّم تخريجه ، انظر (ص:١١٦).

#### 🗅 فصل:

ثم سألت: كيف كان الإسراء، أبروحه أو بجسده؟ وفالجواب:

إن الإسراء برسول الله ﷺ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ثم إلى السماء ، كان وهو مستيقظ غير نائم ، أُسْري به على حاله بجسده ﷺ ، هذا هو الصحيح عندنا (أ).

ومما يدلك على ذلك أهل السير (\*) : أن أبا جهل وكفار قريش

(\*) كذا وقع في «الأصل» ، والصواب : (ذكر أهل السير) حتى يستقيم المعنى.

(1) وهذا الذي عليه جمهور العلماء وأكثر السلف.

قال القاضي عياض - رحمه الله- :

« الحق الذي عليه أكثر الناس ، ومعظم السلف ، وعامة المتأخرين من الفقهاء والمحدِّثين والمتكلمين : أنه أُسري بجسده ﷺ، والآثار تدل عليه لمن طالعها وبحث عنها ، ولا يُعدل عن ظاهرها إلا بدليل ، ولا استحالة في حملها عليه ، فيُحتاج إلى تأويل».

نقله عنه الإمام النووي في «شرح مسلم» (١/ ٣٨٧).

وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٣/ ٢٢) :

« الحق أنه عمليمه المسلام أسمري به يقظة لا منامًا من مكة إلى بيت المقمدس راكبًا. . . الأكثرون من العلماء على أنه أسري ببدنه وروحه يقظة لا منامًا».

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في «الفتح» (٧/ ١٥٦):

« اختلف السلف بحسب اختلاف الأخبار الواردة ، فسمنهم من ذهب إلى أن الإسراء والمعراج وقعا في ليلة واحدة في اليقظة بجسد النبي عَلَيْتُ وروحه بعد المبعث ، وإلى هذا ذهب الجمهور من علماء المحمد ثين والفقهاء والمتكلمين ، وتواردت عليه ظواهر الأخبار الصحيحة ، ولا ينبغي العدول عن ذلك ، إذ ليس في العقل ما يحيله حتى يُحتاج إلى تأويل ».

أنكروا على رسول الله على ما ادعاه في إتيانه تلك الليلة بيت المقدس من مكة ، وذهبوا إلى أبي بكر ، فقالوا : يا أبا بكر ، هل لك في صاحبك يزعم أنه قد جاء هذه الليلة بيت المقدس وصلى فيه ، ورجع إلى مكة ، قال : فقال أبو بكر : إنكم تكذبون عليه ، فقالوا : بل هو ذاك في المسجد يُحدِّث به الناس ، فقال أبو بكر : والله لئن قاله لقد صدق ، فما يعجبكم من ذلك ، والله إنه ليخبرني الخبر ليأتيه من الله من السماء إلى الأرض في ساعة من ليل أو نهار فأصدِّقه ، فهذا أعجب مما تعجبون منه ، ثم أقبل [ق۲/ب] حتى انتهى إلى رسول الله عليه فقال:

يا نبي الله! أحديث هؤلاء أنك جئت بيت المقدس هذه الليلة ، فقال: «نعم»، قال: يا نبي الله ، صفه لي ، فإني قد جئته، قال رسول الله علي حتى نظرت إليه ».

فجعل رسول الله ﷺ يصفه لأبي بكر، ويقول أبو بكر: صدقت، أشهد أنك رسول الله ، كلما وصف منه شيئًا ، قال: صدقت أشهد أنك رسول الله ، أشهد أنك رسول الله ، حتى إذا انتهى منه ، قال لأبي بكر: «وأنت يا أبا بكر الصديق» فيومئذ سمَّاه الصديق (1).

<sup>(</sup>۱) أخرجه الحاكم في «المستـدرك» (٣/ ٦٢) ، والبيهقي في «الدلائل» (٢/ ١١٢) من طريق : محمد بن كثير الصنعاني ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عائشة به. وصححه الحاكم .

قلت : بل هو منكر الإسناد ، فإن محمد بن كثير الصنعاني ضعيف جدًا من قبل حفظه ، وقد خولف في هذه الرواية.

فأخرجه الآجري في «الشريعة» (ص: ٤٩٠) من طريق :

ففي هذا الخبر وهو مشهور مأثور ما يدلك على أن الإسراء لم يكن بروحه في منامه ، لأنه على ألو قال لهم : إني رأيته البارحة في المنام : إني أتيت بيت المقدس ، ما أنكر ذلك عليه أحد ، لأن الرؤيا لا ينكر ذلك منها مؤمن ولا كافر ، لكن يدفعها ويجعلها من الطبائع ، ولا يقول فيها بقول أهل الإسلام ، والرؤيا وعبارتها في الجاهلية معلوم عندهم.

## ومما يدلك أيضًا على ذلك:

قول أبي بكر الصدِّيق - رضي الله عنه - في هذا الخبر لقريش حين الدراً] قالوا له: إن صاحبك يزعم أنه أتى بيت المقدس، فقال: إنكم تكذبون عليه، ويمكن عنده الرؤيا أكثر من ذلك، من بلوغ خراسان، وأقصى الأرض والصعود إلى الهوى، ورؤية الله تبارك وتعالى، وغير ذلك مما يراه الكفار في الرؤيا، وأبو بكر - رضي الله عنه - كان من أبصر الناس بالرؤيا وأحسنهم لها تعبيرًا، فهذا كله يدلك على أنها لم أبصر الناس بالرؤيا، وإنما أسرى به كما ذكرنا.

وأما قوله عز وجل: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ﴾

[الإسواء : ٦٠].

مختلف في تأويلها اختلافًا كثيرًا يطول ذكره .

وإنكار عائشة - رضي الله عنها - الإسراء بجسده لا يصح عنها ،

عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عروة مرسلاً ، وهو الأصح ، فإن
 عبد الرزاق من أصحاب معمر ، وهو ثقة حافظ كبير.

ويشهد لمعناه وبعض ألفاظه حديث ابن عباس عند أحمد (٣٠٩/١) بسند صحيح. (\*) في «الأصل»: (يكن).

ولا يثبت قولها: ما فقدت جسد رسول الله ﷺ ، ولكن أسري بروحه .

وقد قال بعضهم عنها: ما فقدت جسد رسول الله عَلَيْكُمْ في تلك الله .

وهذا من الكذب الواضح، لأن عائشة لم تكن وقت الإسراء معه، وإنما ضمها بعد ذلك بسنين كثيرة بالمدينة (أ).

ولو كانت رؤيا ما كان في ذلك شيء يقدح في الديانة ولا في الشريعة ، لأن رؤيا الأنبياء [ق٢٦/ب] - عليهم السلام - وحي صحيح ، بدليل الكتاب والسنة .

قال الله - عز وجل- حكاية عن إبراهيم - عليه السلام - في ابنه لما بلغ معه السعى، قال:

﴿ يَا بُنَي ۗ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَىٰ قَالَ يَا أَبَتِ الْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ﴾ الْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ﴾

وكان الوحى يأتيه نائمًا ويقظانًا .

وكذلك كان يأتي الأنبياء قبله أيقاظًا ونيامًا.

قال عَلَيْتُو :

<sup>(</sup>أ) ومثله ما روي عن معاوية بن أبي سفيان أنه كان إذا سئل عن ميسرى رسول الله عَلَيْقَ يقول : كانت رؤيا من الله تعالى صادقة.

أخرجه ابن إسحاق في «السيرة» - كما في «الآية الكبرى» للسيوطي (ص:٦٠٦) -: حدثني يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس ، عن معاوية به.

قلت : وهذا سند معضل ، فيعقوب بن عتبة لم يلحق بمعاوية بن أبي سفيان ، وليس له سماع من الصحابة ، وإنما عامة روايته عن طبقة التابعين.

«تنام عيناي ، ولا ينام قلبي، وتنام عيناي وقلبي يقظان، فإنا معشر الأنبياء تنام أعيننا ولا تنام قلوبنا» . (١)

وقالت عائشة - رضي الله عنها - :

أول ما بُدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة ، كان يرى الرؤيا فتأتي مثل فلق الصبح (2).

والذي عليه جمهور أهل الفقه ، والأكثرين أن الإسراء به كان وهو يقظان ، أُسرى بجسده وروحه على هيئته وحاله ، فرأى ما رأى ، وما كذب الفؤاد ما رأى ، ﷺ وشَرَّف وكرَّم .

<sup>(</sup>**l**) أخرجه البخاري (٢/ ٢٧٤) ، ومسلم (١/ ١٤٨) من طريق :

شريك بن أبي نمر ، عن أنس به ضمن حديث الإسراء والمعراج.

<sup>(2)</sup> أخرجه البخاري(١/١) ، ومسلم (١/ ١٣٩) من طريق :

عقيل ، عن الزهري ، عن عروة ، عن أم المؤمنين عائشة ضمن حديث طويل.

## الحديث السابع:

عن النبي عَلَيْكُ قال:

«لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغائط ولا بول ، ولكن شرِّقوا أو غرِّبوا» (أ) [ق٢٢/١].

وَقُلْتَ : ما معنى: « شَرِّقوا أوغَرِّبوا » ؟

فالجواب: إن هذا القول منه على كان بموضع يكون القبلة منه في ناحية الجنوب، فمن قبلته في ناحية الجنوب، قيل له: شرق أو غرب، وكذلك من كانت القبلة منه في ناحية الشمال أيضًا لئلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها، ومحال أن يُقال لمن كانت القبلة منه إلى مطلع الشمس أو مغربها: لا تستقبل القبلة، ولكن شرق أو غرب؛ لأن هذا كان يقتضي الأمر بالشيء والنهي عنه في حالة واحدة، وهذا محال، والكلام في هذا ليس يكاد يُحتاج إليه، وهذا الحديث من حديث «الموطأ»، وقد ذكرناه في كتابنا، وذكرنا ما للعلماء فيه من المعاني والفقه، والله المعين لا شريك له (2).

 $\circ$   $\circ$ 

<sup>(</sup>أ) أخرجه أحمد (٥/ ١٧ ٤ و ٤٢١)، والحمسيدي (١/ ١٨٧)، وابن أبي شيبة(١/ ١٣٩)، والبخاري(١/ ١٩٩٠)، وأبو داود (٩)، والبخاري(١/ ١٩٩٠)، وأبو داود (٩)، والبخاري(٨)، والنسائي (١/ ٢٢٢)، وابن ماجة (٣١٨) من طرق :

عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب الأنصاري به .

<sup>(2) «</sup>التمهيد» (٥/ ٣٤٧)-(كتاب القبلة - باب النهي عن استقبال القبلة والإنسان على حاجة) ، وقال :

= «والصحيح عندنا الذي يذهب إليه ما قاله مالك ، وأصحابه والشافعي لأن في ذلك استعمال السنن على وجوهها الممكنة دون رد شيء ثابت منها . . » .

# أماعن تفصيل مذاهب الفقهاء في السألة ، فنقول ؛

ذهب مجاهد والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد وأبو شور إلى أنه لا يجوز أن تُستقبل القبلة ولا تستدبر في الصحراء والبنيان جميعًا وهو مروي عن أبي أبوب الأنصاري ورجحه من المالكية ابن العربي ، ومن الظاهرية ابن حزم، وذهب داود بن علي الظاهري: إلى أنه يجوز مطلقًا استقبال القبلة واستدبارها جميعًا في البنيان والصحاري والفلوات وهو مروي عن عروة بن الزبير ، وربيعة ، وعائشة – رضى الله عنهم – .

وذهب مالك والشافعي وإسحاق بن راهويه والجمهور إلى جواز استقبال القبلة واستدبارها في البُنيان جميعًا ، ولا يجوز في الصحاري والفلوات .

وروي عن أبي حنيفة أنه يجوز الاستدبار مطلقًا في الصحاري والبنيان ، ولا يجوز الاستقبال في الصحاري والبنيان ، وذهب أبو يوسف إلى جواز الاستدبار في البنيان فقط تمسكًا بظاهر حديث ابن عمر .

وذهب ابن سيرين إلى التحريم مطلقًا حتى في القبلة المسوخة وهي بيت المقدس . ويرجع في المسألة إلى :

«المدونة الكبرى» (١/١١) ، «عيسون المجالس» (١/ ١٢٥-١٢٦) ، «التمسهيد» (٥/ ٣٤٧-١٦٣) ، «المجموع» (٥/ ٣٤٧-١٦٣) ، «المجموع» (١/ ٩٧-٩٢) ، «المجموع» (١/ ٩٧-٩٢) ، «شرح فتح القدير» (١/ ١٩٢) .

وقال ابن المنذر في «الأوسط» (١/ ٣٢٨) بعد أن أورد اختلاف العلماء ومذاهبهم:

«وأصح هذه المذاهب مذهب من فرق بين الصحاري والمنازل في هذا الباب، وذلك أن يكون ظاهر نهي النبي على العموم إلا ما خصته السنة، فيكون ما خصته السنة مستثنى من جملة النهي، وإنما تكون الأحبار متضادة إذا جاءت جملة فيما ذكر النهي يقابل جملة ما فيها ذكر الإباحة، فلا يمكن استعمال شيء منها إلا بطرح ما ضادها. =

وقال الحافظ في «الفتح» (١/ ١٩٨) :

«قال الجمهور وهو مذهب مالك والشافعي وإسمحاق وهو أعدل الأقوال لإعماله جميع الأدلة ، ويؤيده من جهة النظر ما تقدم عن ابن المنير أن الاستقبال في البنيان مضاف إلى الجدار عمرفًا بأن الأمكنة المعدة لذلك مأوى الشياطين فعليست صالحة لكونها قبلة بخلاف الصحراء فيهما».

<sup>=</sup> وسبيل هذا كسبيل نهي النبي ﷺ عن بيع الثمر بالثمر جملة ، ثم رخص في بيع العرايا بخرصها . . وهذا الوجه موجود في كثير من السنن والله أعلم ، فلما نهى رسول الله ﷺ عن استقبال القبلة بالغائط والبول نهيًا عامًا ، واستقبل بيت المقدس مستدبرًا الكعبة ، كان إباحة ذلك في المنازل مخصوص من جملة النهي».

## الحديث الثامن:

حديث ابن عمر: بينما الناس بقباء في الصلاة إذ جاءهم آت فأخبرهم أن رسول الله على قد أنزل عليه قرآن ، وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها ، وكانت وجوههم إلى الشام ، فاستداروا إلى الكعبة (ا).

وقلت : وكأنه لم ير عليهم إعادة ما كانوا [ق77/ب] صَلُّوا قبل أن يستديروا إلى الكعبة .

فالجواب: إن هذا حديث صحيح ، وهو أصل فيمن فعل ما أمر به ، ثم طرأ عليه ما يدخل عليه فيه أنه لا ينقض فعله ، وهو أصلنا فيمن طلب الماء واجتهد ولم يجده فتيمم وأحرم بالصلاة ، ثم طرأ عليه الماء أنه يتمادى ولا شيء عليه لأنه فعل ما أمر به ولم يكن عليه غير ذلك ، وكذلك من اجتهد في طلب القبلة يمنة ويسرة أنه يميل إليها ويمادى في صلاته ؛ لأنه لم يكن عليه أكثر مما فعل ، وكذلك إذا استدبرها أيضًا ثم بان له ذلك في صلاته ، استدار وبنى ، وفي هذا اختلاف .

والصحيح أنه لا فرق بين التشريق والتغريب ، وبين الاستدبار .

وحديث ابن عمـر كان بالمدينة ، ومن استقــبل بيت المقدس بالمدينة استدبر الكعبة، والصحابة – رضي الله عنهم – استداروا في ذلك، وبنوا ،

<sup>(1)</sup> أخرجه البخاري (١/ ١٤٩)، ومسلم (١/ ٣٧٥)،والنسائي (٢/ ٦٠) من طريق : مالك ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر به.

وله شاهد من حديث البراء : أخرجه البخاري (١٤٧/١–١٤٨) ، والترمذي (٣٤٠) من حديث : أبي إسحاق السبيعي ، عن البراء بن عازب - رضي الله عنه- به.

فلا وجه لما خالف ذلك <sup>(ا)</sup>.

وأما الإعادة على من صلى إلى غير القبلة مجتهدًا فغير واجبة عند أكثر العلماء .

ومن قال بوجوبها في [ف٢/١] الوقت فهو مسقطها أيضًا ، لكنه يستحب الإعادة ، لأن الإعادة لو كانت واجبة ما أسقطها خروج الوقت ، وأمَّا من صلى إلى غير القبلة متعمدًا أو غير مجتهد فالإعادة عليه عند العلماء أبدًا ؛ لأنه ترك فرضًا من فروض الصلة عامدًا ، فلا صلاة له ، وهذا الحديث أصلٌ في معان كثيرة من الفقه (2).

The same same

<sup>(1)</sup> قال في «التمهيد» (٥/ ٣٦٩ - كتاب القبلة - باب ما جاء في القبلة) .

<sup>«</sup>وفي حديث هذا الباب دليل على أن من صلى إلى القبلة عند نفسه باجتهاده ، ثم بان له - وهو في الصلاة ، أنه استدبر القبلة أو شَرَّق أو غَسرَّب أنه ينحرف ويبني ، وإنما قلت إن الاستدبار والتشريق والتغريب سواء ، لأن بيت المقدس لا يكاد أن يستقبله إلا من استدبر الكعبة - وهذا موضع فيه اختلاف كثير ، وبالله التوفيق» .

<sup>(2)</sup> انظر آراء العلماء والمذاهب في ذلك مستوعبة في «التمهيد» (٥/ ٣٦٩-٣٧٣).

# · الحديث التاسع:

حديث ابن علية : عن خالد الحَـذَّاء ، عن أبي قلابة ، عن أنس، قال: أُمرَ بلالٌ أن يشفع الأذان ، ويوتر الإقامة . (١)

قال إسماعيل : فذكرته لأيوب ، فقال له : إلاَّ (\*).

وقلت : ما معنى استثناء هذه اللفظة ، وإن كانت من الحديث أم لا ؟ وما معنى ترك مالك - رحمه الله - تكرار قوله: قد قامت الصلاة ؟ فالجواب: إن هذه اللفظة صحيحة رواها حـماد بن زيد، وإسماعيل وهما أثبت أصحاب أيوب ، رويا عنه ، عن أبي قلابة ، عن أنس قال: أمر بلال أن يشفع الأذان، ويوتر الإقامة.

هكذا رواية أيوب لهذا الحديث ، وهو أثبت من كل من روى هذا الحديث ، لا يقاس به خالد ولا غيره [ق٢٤/ب] وزيادة مثله مقبولة عند الجميع .

وأما قوله : « إِلاَّ الإقامة » ، ولا (\*\* تختلف العلماء من أهل الفقه والأثر ممن يقول بهذا الحديث وبما في معناه من الأحاديث، أن معنى قوله : «قد قامت الصلاة» تثنى مرتين ، والناس في هذا على وجهين :

طائفة تقول: بإفراد الإقامة ، إلا قول : قد قامت الصلاة ، فإنهم

<sup>(</sup>l) أخرجه البـخاري (٢٠٦/١) ، ومسلم (٢/٢٨٦) ، وأبو داود (٨٠٥و٥٠٥) ، والترمذي(١٩٣) ، والنسائي (٣/٣) ، وابن ماجة (٧٢٩و ٧٣٠) من طرق :

عن أبي قلابة ، عن أنس بن مالك – رضي الله عنه – به.

<sup>(\*)</sup> كذا في «الأصل» ، وكما ورد في تتمة الجواب فالصواب : (إلا الإقامة).

<sup>(\*\*)</sup> كذا في «الأصل» ، والصواب : ( فلا ).

يشبتونها مرتين لمهذا (\*) الحديث وغيره ، منهم الشافعي والأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق ، ويحيى بن يحيى النيسابوري ، صاحب مالك ، وأبو ثور ، وهو مذهب الحسن البصري ، ومكحول ، والزهري ، وعلى هذا ولد أبي محذورة ، ومؤذنو مكة إلى اليوم ، كما ذكروا كلهم ، يقول : «قد قامت الصلاة» مرتين ، وتُفرد دون سائر الإقامة ، واختلف في تربيعه في الأذان ، وأما التهليل المختوم به الأذان والإقامة ، فلا خلاف أنه لا يثني في أذان ولا إقامة .

وطائفة أخرى تقول: قد قامت الصلاة مرتين لأنها بين (\*\*\*) الأذان كله إلا التكبير فإنها تربعه، والإقامة تشنيها كلها من أولها [ق٢٥/أ] إلى آخرها، حاشا التهليل، هذا قول الكوفيين.

وقال مالك: لا تقول المؤذنون: «قد قامت الصلاة» إلا مرة واحدة ، وذكروا أن ولد سعد القرظ (\*\*\* مؤذن رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر

<sup>(\*)</sup> في «الأصل»: (هذا).

<sup>(\*\*)</sup> كذا في «الأصل» ، وهو تصحيف ، والصواب : (تثني).

<sup>(\*\*\*)</sup> تحرفت في الأصل إلى (القرض) ، والصواب ما أثبتناه.

وهو سعد بن عائذ القرظ الأنصاري ، مولى عمار بن ياسر ، وكان يتجر في قرظ ، فسمي به ، مسح رسول الله على رأسه ، وبرَّك عليه ، وجعله مؤذن مسجد قباء خليفة بلال في الأذان إذا غاب عن المدينة ، ثم استخلفه بلال أيام عمر لما هاجر إلى الشام ولم يزل الأذان في عقبه بالمدينة إلى اليوم ، قال أبو أحمد العسكري : عاش إلى أيام الحجاج.

انظر ترجمته في : «معرفة الصحابة» لأبي نعيم الأصبهاني (٣/ ١٢٦٤) ، و«أُسد الغابة» (٢/ ٢٢) لا بن الأثير ، و«الإصابة» (٢/ ٢٧) للحافظ ابن حجر.

يؤذنون بالمدينة حستى الآن ، يقولون : «قد قامت الصلاة» مرة واحدة ، وأهل الحجاز والشام على تشنية الأذان ، ووتر الإقامة ، إلا مالكًا فإنه يقول: «قد قامت الصلاة» مرة واحدة ، وغيره يقولها مرتين .

وقد كان الشافعي يقول ببغداد: «قد قامت الصلاة» في الإقامة مرة واحدة ، ذكره الزعفراني عنه ، وقال: إن بني محذورة يقولونها مرتين ، ثم رجع بمصر إلى قولها مرتين.

ومن حجة من قال: «قد قامت الصلاة» مرتين أيضًا:

ما رواه شعبة، عن أبي جعفر مؤذن مسجد العربان ، قال : سمعت أبا المثنى مسلم بن المثنى ، يقول :

إنما كان الأذان على عهد رسول الله على مرتين مرتين ، والإقامة مرة مرة ، غير أنه يقول : قد قامت الصلاة مرتين . (١)

هذا قاطع في موضع الخلاف .

فأما ترك مالك [ق7/ب] - رحمه الله - لتكرير : «قلد قامت المسلاة» مرتين ، لأن الأذان والإقامة عنده مما لا يحتاج فيه إلى أخبار الخاصة العدول ، لأنه مما يقع في اليوم والليلة خمس مرات ، وليست من الأشياء التي تقع نوادر يحتاج فيها إلى نقل الخاصة الآحاد العدول .

والأذان والإقامة عنده مأخوذان عن العمل المتواتر بدار الهجرة والسنة ، وأصل مالك في الأخبار ، ألا تقبل ما عارضه مثل هذا وشبهه.

<sup>(</sup>أ) أخرجه أبو داود (٥١١٥) ، والنسائي (٣/٢) وسنده حسن . وأبو جعفر ، هو محمد بن إبراهيم بن مسلم ، صدوق له أخطاء.

ولعمري لقد تُدفع [كثير] (\*) من أخبار الخاصة بأضعف من هذا العمل، على أن خبر أبي قلابة عن أنس انفرد به أيضًا أهل البصرة ، وقد يجوز أن لا يسمع مالك به ، ولا يسمع برواية أيوب وزيادته.

فإن قال : كان قد سمعه وعلمه .

فالجواب عندي على أصله بما ذكرت لك -والله أعلم- (أ).

<sup>(\*)</sup> في «الأصل»: (كثيرًا)، وما أثبتناه هو الصواب.

<sup>(</sup>أ) انظر تفصيل المذاهب في هذه المسألة في:

<sup>«</sup>المدونة الكبرى» (١/ ١٥٧-١٦) ، «الأوسط» (٣/ ١٦٠-٢١) ، «عيون المجالس» (١/ ٢١٧-٢١٧) ، «التصهيد» (١/ ٢١٧-٢١٧) ، «الإشراف على نكت مسائل الخلاف» (١/ ٢١٦-٢١٧) ، «التصهيد» (٣/ ١٠٥-١٠٠ - كتاب الصلاة - باب ما جاء في النداء للصلاة) ، «المبسوط» (١/ ١٢٩) ، «المحلى» (٢/ ١٨٥-١٩٤) ، «المغني» (١/ ٢٠١-١٠٥) ، «شرح فتح القدير» (١/ ٢٤٧-١٠٠) . «شرح فتح القدير» (١/ ٢٤٢-٢٤٢) .

# o الحديث العاشر:

حديث ابن عمر: أن النبي على قال لما رجع من الأحزاب: «لا يصلين أحد منكم إلا في بني قريظة».

فأدركهم العصر في الطريق ، فقال بعضهم : لا نصليها حتى نأتيها، وقال بعضهم : فَذُكِرَ ذلك نأتيها، وقال بعضهم : نصليها ، لم يُرد منا ذلك [ق٢٦٦] ، فَذُكِرَ ذلك للنبي عَلَيْهِ فلم يعب واحدًا منهم (أ) .

وقلت: أدخل البخاري هذا الحديث ينقض بعضهم به قول الشافعي أن الطالب لا يصلي صلاة الخوف إلا صلاة كاملة ، لأن الله - عز وجل لم يشترط أن يصلي صلاة الخوف إلا مع مقاتل به خوف الفتنة ، لأن الخوف يرتفع عن الطالب.

وقلت : فانظر - رحمك الله - إن كان هذا الحديث الذي أدخل البخاري حجة على الشافعي أم لا ، لأنه اعترض معترض فقال :

أمَّا الذين صَلُّوا في الطريق فأتموا ، والذين صَلُّوا في بني قريظة بعد فوات الوقت ، فلا خوف عليهم ، هذا كله لفظ كتابك .

فالجواب: إن حديث ابن عمر هذا ليس فيه شيء مما ذكرت ، فلا يقتضي معنى من المعاني التي إليها أشرت ، وإنما فيه إباحة الاجتهاد على الأصول ، وجواز فعل المجتهد إذا كان الاجتهاد منه على أصل صحيح؛ لأنه ﷺ أمرهم أن يُصلوا العصر في بسني قريظة [استغنى إلا من هم

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (١/ ٣٠٠) ، ومسلم (٣/ ١٣٩١) من طريق :

جويرية بن أسماء ، عن نافع ، عن ابن عمر به.

ووقع في رواية مسلم : «الظهر».

محب] (\*) لإدراك [ق77/ب] الناس من اليهود الناقضين لعهده ، المعينين عليه الأحراب ، وقد كان عند أصحابه أنه لا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها حتى تفوت ، فلما أدركتهم الصلاة وخشوا فوتها، من خشي ذاك منهم بادر إلى أدائها على أصله في فرض وقتها .

واحتسمال قول رسول الله عَلَيْ عنده مثل ذكر الآية ، قد يجوز أن يكون عَلَيْ لو رُوجع بالسؤال فقيل له: أرأيت لو خشينا فوت العصر ، أنصلي أم نُتم ، إذ كان يقول: لا تُفَرِّطوا في صلاتكم ، فإني [طعت] (\*\*) لكم أن تدركوا بني قريظة في بقية من الوقت، وكان قولي ما قلته استعجالاً لكم .

وهنا وجه محتمل ، فالطائفة التي أخّرت الصلاة حتى تأتي بني قريظة استعملت ظاهر لفظه ، ووقفت عنده ، فعذرهم رسول الله عليه كلهم - باجتهادهم - كما عذر الله - عز وجل - داود وسليمان ؛ إذ حكما في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم ، فأثنى على سليمان أن فهم ، وعذر داود ولم يذمه لاجتهاده، وهذا الاجتهاد عند العلماء على الأصول ، لأن ظاهر لفظه [ق٢/٢] عليه أصل مما كانوا عليه من معرفة الوقت ، فافهم هذا ترشد إن شاء الله تعالى (أ).

<sup>(\*)</sup> كذا رسمت في «الأصل» ، ولم أتبيَّن معناها.

<sup>(\*\*)</sup> كذا رُسمت في «الأصل» ، ولعل الصواب : (طمعت).

<sup>(</sup>أ) قال النووي في «شرح مسلم» (٣١٨/١٢) :

<sup>«</sup>وأما اخــتلاف الصحــابة - رضي الله عنهم - في المبادرة بالصــلاة عند ضيق وقتــها وتأخيرها ، فسببه أن أدلة الشــرع تعارضت عندهم ، بأن الصلاة مأمور بها في الوقت ،=

وأما قولك: أدخل البخاري هذا الباب ينقض به قول الشافعي أن الطالب لا يُصلي صلاة الخوف ، فهذا قول من لا علم له بالآثار، ولا بقصد المصنفين لها ، وما بقي في هذا الحديث مما يدل على أن القوم كانوا متبعين للعدو ، أو مما يدل على أن القوم قصروا الصلاة ، أو أتموا ، أو ما فيه ما يكون حجة على من قال أن المطالب لا يصلي صلاة الخوف ، أو على من قال : إنه يصليها ، ما فيه شيء يدل على شيء مما ذكرت ، ولم يكن أحد من بني قريظة هاربًا فيتبع ، وإنما كانوا في حصونهم لم يبرحوا يكن أحد من بني قريظة هاربًا فيتبع ، وإنما كانوا في حصونهم لم يبرحوا منه ، وكانوا قد أعانوا أبا سفيان والأحزاب بالرأي والسلاح ، ونقضوا العهد ، وقد رامهم أبو سفيان وقريش أن يخرجوا فيقاتلوا معهم ، فأبوا عليهم إلا أن يعطوهم رهنًا يكون بأيديهم وثيقة ، قالوا :

فإنا نخشى إن ضرستكم بينكم الحرب واشتد عليكم القتال أن تنشمروا إلى بلادكم وتتركونا ، والرجل في بلادنا [ق٢٨/ب] ولا طاقة لنا ، فأبت قريش وغطفان أن يعطوهم رهنًا ، وحرَّك الله بينهم ، وبعث عليهم الريح الشديدة في ليال شديدة البرد ، فجعلت تكفوا قدورهم ، وتطرح أبنيتهم حتى فَرُّوا ليلًا ، فلما أصبح رسول الله عَلَيْ وأيقن بفرارهم ،

<sup>=</sup> مع أن المفهوم من قول النبي عَلَيْ : «لا يصلين أحد الظهر أو العصر إلا في بني قريظة» المبادرة بالذهاب إليهم ، وأن لا يشتغل عنه بشيء ، لا أن تأخير الصلاة مقصود في نفسه من حيث إنه تأخير ، فأخذ بعض الصحابة بهذا المفهوم نظرًا إلى المعنى لا إلى اللفظ، فصلوا حين خافوا فوات الوقت ، وأخذ آخرون بظاهر اللفظ وحقيقته فأخروها ، ولم يعنف النبي على واحدًا من الفريقين لأنهم مجتهدون، فيه دلالة لمن يقول بالمفهوم والقياس ومراعاة المعنى ولمن يقول بالظاهر أيضًا ، وفيه أنه لا يُعنف المجتهد فيما فعله باجتهاده إذا بذل وسعه في الاجتهاد ».

انصرف عن الخندق راجعًا إلى المدينة هو والمسلمون ، ووضعوا السلاح ، فلما كان الظهر أتى جبريل - عليه السلام - رسول الله ﷺ وهو في صفة دحية بن خليفة الكلبي .

قال الزهري : معتجراً بعمامة من إستبرق ، على بغلة عليها قطيفة ديباج ، فقال لرسول الله عليها :

«قد وضعت السلاح؟»، قال: «نعم»، قال جبريل:

«ما وضعت الملائكة السلاح بعد، وما رجعت الآن إلا من طلب القوم، إن الله يأمرك يا محمد بالمسير إلى بني قريظة ، فإني عائد إليهم فمزلزل عليهم » . (1)

فأمر رسول الله ﷺ مؤذنًا وأذَّن من كان سامعًا ومطيعًا فلا يصلين العصر إلا في بني قريظة .

واستعمل على المدينة ابن أم مكتوم، وقَدَّم علي بن أبي طالب براينه إلى بنى قريظة [ق7/1] وابتدرها الناس .

فهل في هذا الحديث ، أو حديث ابن عباس في شيء من الآثار أن القوم كانوا ذلك الوقت طالبين العدو ، وكان بين أيديهم ، وهل فيها ما يدل على أن المسافة بين المدينة وبين قريظة يجب فيها التقصير في ذلك الحديث أو في غيره ذكر ؟

<sup>(1)</sup> أخرجه البخاري (٣/ ١١٨) ، ومــسلم (٣/ ١٣٨٩) من طريق : عبد الله بن نمير ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة به.

وأصل الحديث عند أبي داود (٣١٠١) ، والنسائي (٢/ ٤٥).

وهل دعوى ذلك من مدعيه إلا تظنـنًا وتخرصًا ؟! ولا يجوز القول في دين الله إلا باليقين .

وأمَّا قولك أو قول من حكيت قوله: وأمَّا الذين صلوا في الطريق، وأتموا ، فـمن هذا الذي نقل إليكم أنهم أتموا أو قـصروا ، وأن الآخـرين أمنوا الخـوف ، وما أدري مـا الخوف الذي أمنوا منه ؛ لأنه لم يُذكـر في خبر، وهذا علم لا يُدرى إلا بخبر ، والله المستعان .

وأما الشافعي -رحمه الله - فقوله : إنه لا يجوز لأحد أن يصلي صلاة الجوف إلا أن يُعاين عدوًا قريبًا غير مأمون أن يحمل عليه.... في كلام طويل له في كتابه.

وقال في صفة الخوف: الذي للرجل أن يصلي فيه راجلاً وراكباً للقبلة وغيرها إطلال العدو على العسكر، فيتراءون ويتقاربون حتى ينالهم الرمي في غير حصن، وربما نالهم الطعن والضرب [ق٢٨/ب]، فإذا كان هذا صفة صلاة شدة الخوف، وإن كانوا يستقبلون العدو، والعدد قليل يقوم بكل طائفة منه من يليها، ولم يحط العدو بهم، صلوا صلاة غير شدة الخوف، قال: ولا بأس في شدة الخوف بالطعنة والضربة الخفيفة، وإن تابع الطعن أو الضرب لم تجزه صلاته، هذا كله قول الشافعي (أ).

وقال الشوري: إذا كنت خائفًا وكنت راكبًا أوقائمًا أو ماشيًا أو حيث كان وجهك تجعل السجود أخفض من الركوع، وذلك عند المسايفة كقول مالك وسائر الفقهاء، وذلك متقارب كله، لا يختلف معناه إلا الأوزاعي (\*)، فإنه أجاز للطالب أن يصلي راكبًا على ظهره، ورواه عن

<sup>(</sup>أ) انظر «الأم» للشافعي (٣/ ١٥٦ - ١٨٩).

<sup>(\*)</sup> كذا في «الأصل» ، ولعل الصواب : ( لا يَختلفون في معناه ).

شرحبيل بن حسنة ، والفقهاء على خلافه في ذلك ، وظاهر القرآن لا يطلق الصلاة راكبًا وراجلاً إلا مع شدة الخوف ، وكذلك السنة .

روى ابن عمر : عن رسول الله وَالله والله والل

هذه حال لا يصلي فيها جماعة لحال شدة الخوف ، وفي النظر معلوم أن الطالب غير خائف فكيف يصلي صلاة الخوف ، وهل يجوز صلاة الخوف لغير خائف ، هذا ما لا يفهم في لسان ولا سنة ، ولا بيان، والله المستعان (1).

فإن قال قائل : إن عبدالله بن أنيس صلى وهو طالب يوميء برأسه حين بعثه رسول الله عليه إلى قتل الهذلي الذي كان أجمع لغزو رسول الله

<sup>(1)</sup> قال في «التمهيد» (٥/ ٢٧٨- كتاب صلاة الخوف - باب صلاة الخوف) :

<sup>«</sup>الحال التي يجوز فيها للخائف أن يصلي راكبًا وراجلاً مستقبل القبلة وغير مستقبلها، هي شدة الخوف ، والحال الأولى التي وردت الآثار فيسها هي غير هذه الحسال ، وأحسن الناس صفة للحالين جميعًا من الفقهاء الشافعي – رحمه الله-».

أما عن صلاة الطالب والهارب فيقول في «التمهيد» (٥/ ٢٨٠) :

<sup>«</sup>أكثر العلماء على ما قال الحسن في صلاة الطالب والهارب ، وما أعلم أحدًا قال بما جاء به شرحبيل بن حسنة في هذا الحديث إلا الأوزاعي وحده ، والصحيح ما قاله الحسن وجماعة الفقهاء ، لأن الطلب تطوع ، والصلاة المكتوبة فرضها أن تصلي بالأرض حيثما أمكن ذلك ، ولا يصليها راكبًا إلا خانقًا شديد خوفه ، وليس كذلك حال الطالب».

قيل له: لم تتدبر حديث عبدالله بن أنيس ، ولو تدبرته لعلمت أنه كان خيائفًا ، لأنه قيد كان اجتمع به ، وعياينه حين صنع ذلك، ولفظ حديثه:

فأقبلت نحوه ، وخشيت أن يكون بيني وبينه مجاولة (ه) تشغلني عن الصلاة ، فصليت وأنا أمشي نحوه (١) .

ألا ترى إلى قوله: « فخشيت» ، وهو الخوف الصحيح على أنه ليس في هذا الحديث أن رسول الله ﷺ جوَّز ذلك له ، ولا كرهه ، ولا علم به ، وفيما ذكرناه مقنع لمن وُفِّق لفهم الحديث .

0 0 0

<sup>(\*)</sup> كذا في «الأصل» ، وفي مصادر التخريج : (محاولة).

<sup>(</sup>أ) أخرجه أحمد (٣/ ٤٩٦) ، وأبو داود (١٢٤٩) من طريق : محمد بن جعفر بن الزبير ، عن ابن عبد الله بن أنيس ، عن أبيه به .

قلت : وابن عبد الله بن أنيس إما ضمرة ، وإما عمرو فيما ذكره الحافظ في "تهذيب التهذيب» ، وكلاهما في عداد المجاهيل ، والله أعلم.

# ه ا**لحديث**الثانيعشر،(<sup>()</sup>

حدیث ابن عباس: إذ بات عند میمونة [ق ۲۹ /ب] فقام رسول الله علیه فصلی ، فذکر ثلاث عشرة رکعة. (2)

قلت : وروت عائشة إحدى عشرة ركعة منها الوتر (3) ، وركعتا الفجر، وسألت التعريف بالصحيح من هذا .

فالجواب: إنها آثار ثابتة كلها من جهة النقل ، نقلها مالك وغيره من الثقات، وليس منها شيء متعارض .

# ولا يخلو الأمر فيها من أحد وجهين :

إما أن تكون الزائدتان على الإحدى عشرة ركعتي الفجر على ما في حديث عائشة ، فيكون حديث عائشة مفسرًا لما أجمله ابن عباس ، ويكون الزيادة على ذلك مقبولة كما يُقبل الأثر المنفرد .

وإما أن يكون رسول الله ﷺ صلى ثلاث عشرة ركعة مرة ، وإحدى

ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة.

<sup>(</sup>أ) كذا ورد تسرتيبه في «الأصل» ، وليس ثمة سسقط هنا ، فلعله إما أن يكون قد اختلط على المؤلف ، أو أنه اعتسبر في الترتيب ما أجاب به عن سسؤال الإسراء والمعراج ، فإنه خصه بفصل مستقل ، ولم يرقمه ضمن أحاديثه ، والله أعلم.

<sup>(2)</sup> أخرجه البخاري (١/٣١٣) ، ومسلم (٥٢٦/١)، وأبو داود (١٣٦٤ و١٣٦٧) ، والترمذي في «الشمائل المحمدية» (٢٦٣) ، والنسائي (٣/ ٢١٠) ، وابن ماجة (١٣٦٣) من طريق : مخرمة بن سليمان ، عن كريب ، عن ابن عباس به.

<sup>(3)</sup> أخرجه السبخاري (١/ ٢٠٠) ، ومسلم (١/ ٥٠٩) ، وأبو داود (١٣٤١) ، والترمذي (٤٣٩) ، والنسائي (٣/ ٢٣٤) من ظريق : سعيد بن المسيب ، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن ، عن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - قالت:

عشرة مسرة ، وكان يصلي كذا كذا أبدًا ، فيكون ذلك دليـ الأعلى ما عليه جماعـة الفقهاء من أن صلاة الليل لـيست مُقَدَّرة محـدودة بعدد معلوم ، وأن للمرء أن يزيد فيها وينقص الصلاة .

كما قال رسول الله عَلَيْكُ في حديث أبي ذر:

« خير موضوع ، فمن شاء استكثر ومن شاء استقل ».

وكذلك أعمال البر كلها .

وأي الأمرين [ق ٣٠] كان فليس فيه حكم ، وإنما هي إباحة ، وفعل خير .

وفي أحاديث عائشة - رضي الله عنها - في صلاة الليل للنقلة من الحجازيين والعراقيين اختلاف واضطراب ، وللعلماء فيها مذاهب.

وكل حديث لها في ذلك ليس فيه جلوس في اثنتين ، ولا سلام فهو مجمل يقضي عنه حديث ابن عمر ، عن النبي ﷺ :

«صلاة الليل مثنى مثنى» (1) .

وقوله: « مثنى » يقتضي الجلوس والسلام في كل ركعتين إن شاء الله تعالى ، وبه التوفيق (2).

<sup>(</sup>أ) أخرجه البخاري (٣١٣/١) ، ومسلم (١/ ٥١٦) ، وأبو داود (١٣٢٦) ، والنسائي (٣/ ٢٣٣) من طريق :

مالك ، عن نافع ، وعبد الله بن دينار ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - به. (2) قال في «التمهيد» (٤/ ١٥٣ - ١٧٤ ) :

<sup>«</sup>فلما اختلفت الآثار عن عائشة في كيفية صلاة النبي ﷺ بالليل هذا الاختلاف ، =

= وتدافعت واضطربت لم يكن في شيء منها حجة على غيره ، وقامت الحجة بالحديث الذي لم يختلف في نقله ولا في متنه وهو حديث ابن عمر، رواه عن جماعة من التابعين، كلهم بمعنى واحد : أن النبي على قال : "صلاة الليل مثنى مثنى..." وحديث ابن عمر هذا يقضي على ما اختلف فيه من حديث عائشة في هذا الباب لأن حديث ابن عمر لم يختلف فيه أن صلاة الليل مثنى مثنى ، وإنما اختلف في ذكر صلاة النهار فيه ، وقوله يختلف في كل ركعتين منها، وهذا هو الصواب إن شاء الله » .

#### o الحديث الثالث عشر:

حديث طلحة ، قال :

صليت خلف ابن عباس على جنازة ، فقرأ فاتحة الكتاب ، ثم قال : لتعلموا أنما هي سنة (1).

قلت : وروى البخاري ، عن عوف بن مالك ، قال : صليت مع رسول الله ﷺ على جنازة رجل من الأنصار ، فكان مما حفظت :

«اللهم اغفر له، اللهم ارحمه .. » إلى آخر الدعاء (2).

ولم يذكر فاتحة الكتاب .

فالجواب: إن طلحة هذا الذي روى عن ابن عباس أحدُ الشقات الأثبات الأشراف ، وهو طلحة بن عبدالله بن عوف بن أخي عبدالرحمن ابن عوف ، ويكنى أبا محمد ، من علماء أهل المدينة [ق ٣/ب]، وكان من سروات قريش وأجوادهم ، وكان قد ولي المدينة ، فكان سعيد بن المسيب يقول إذا ذكره: ما ولينا مثله ، توفي سنة سبع وتسعين ، وإسناد حديثه هذا أصح من إسناد حديث عوف بن مالك ، ولو كان حديث عوف بن مالك ، ولو كان حديث عوف بن مالك ثابتًا ما كان فيه شيء يعارض حديث ابن عباس هذا ، لأن

<sup>(</sup>أ) أخرجه البخــاري (١/ ٩٠٩–٤١٠) ، وأبوداود (٣١٩٨) ، والترمذي (١٠٢٧) ، والنسائي (٤/ ٧٤) من طريق : طلحة بن عبدالله به.

<sup>(2)</sup> أخرجه مسلم (٢/ ٦٦٢) ، والترمذي (١٠٢٥) ، والنسائي (٧٣/٤) من طريق :جبير بن نفير ، عن عوف بن مالك به .

وقد عـزا صاحب الأسئلة الحـديث إلى البخاري - كـما ذكر المؤلف - والبـخاري لم يُخرِّج هذا الحديث كما ترى ، والله أعلم .

عوفًا إنما قال: فكان ما حفظت من دعاء رسول الله على خاصة دون القراءة التي هي محفوظة على كل لسان عنده ، أو يكون لم يسمع من ذلك إلا ما ذكر وليس من قال: لم أسمع ، ولم أحضر ، ولم أعلم بشاهد، لأن الشاهد من أثبت، لا من نفى ، وليس يعارض قول المثبت بقول النافي ، وقد أخبر ابن عباس أن قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة سنة، وقال هذا القول ليثبت الحجة فيها .

ولفظ ما أوردته من حديث ابن عباس في سؤالك ناقص ، وإنما الحديث : أن ابن عباس قرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب فجهر بها ، ثم لما انصرف قال : إنما جهرت بها لتعلموا أن قراءتها سنة (أ).

وإنما [ق ١/٣ ] كان يكون حديث عوف معارضًا لما قال ابن عباس، لو قال عوف : سمعت رسول الله على الجنازة بفاتحة الكتاب ، فحينئذ كان يصح التعارض ، فيطلب الدليل على الناسخ منهما من المنسوخ .

على أن كل من قال بقراءة فاتحة الكتاب على الجنازة من الفقهاء لا يمنع ولا يدفع أن يُدعى على الميت مع قراءتها بما في حديث عوف بن مالك من الدعاء ، وبأكثر وبأقل وكلهم يستعمل حديث عوف بن مالك ومثله في ذلك ، ولا يأباه مع قراءة فاتحة الكتاب .

<sup>(</sup>أ) الذي عند البخاري دون ذكر الجهر بها ، وإنما تفرد بزيادة : «فجهر بها» إبراهيم بن سعد ، عن أبيه ، وخالفه شعبة وسفيان فلم يذكرا هذه الزيادة .

وعلى التسليم بشبوتها فلا يدل ذلك بحال على أن من السنة الجهر بها ، وإنما خرج ذلك من ابن عباس - إن صح - مخرج التعليم ، كما كان النبي ﷺ يفعل في بعض الصلوات من الجهر بالقراءة أو الدعاء يسمع من خلفه لأجل التعليم فحسب ، والله أعلم.

والذين يقولون بقراءة ف اتحة الكتاب يختلفون على قولين ، فطائفة منهم تقول بقراءة فاتحة الكتاب عقب كل تكبيرة ويدعو بأثرها ، لأن التكبيرة في الصلاة مقام ركعة في غيرها .

رُوِيَ ذلك عن أبي هريرة ، والمسور بن مخرمة (١) ، وبعض المحدثين يرفع حديث هما أيضًا ، وهو قول الحسن بن علي ، والحسن البصري ، ومحمد بن سيرين ، وشهر بن حوشب ، وفرقة من أهل الظاهر .

وقال آخرون: لا يقرأ مصليها بفاتحة الكتاب إلا مرة واحدة عقيب التكبيرة الأولى ، وهذا قول [ق٣/ب] الشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق، وداود بن علي ، وروي ذلك عن ابن عباس من وجوه ، وعن ابن مسعود، وعثمان بن حنيف ، وابن الزبير ، وعبيد بن عمير، وأبي أمامة بن سهل بن حنيف ، وقراءة فاتحة الكتاب على الجنازة مشهور معلوم بالمدينة ، والاختلاف في هذه المسألة بالمدينة معروف ، وممن قال : ليس في الصلاة على الجنازة قراءة ، وإنما هو دعاء ، مالك ، وسفيان الثوري، وأبو حنيفة ، وأصحابهم .

وروي ذلك عن ابن عمر ، وفضالة بن عبيد ، وقد روي أيضًا عن أبي هريرة خلاف الرواية الأولى ، وهو قول عطاء ، وطاوس ، ومجاهد، وسعيد بن جبير ، وسعيد بن المسيب ، والشعبي ، والحكم ، وحماد ، وروي أيضًا عن ابن سيرين خلاف الرواية الأولى ، ومن طريق النظر أنها كسائر الصلوات ، لأنها لا ركوع فيها ولا سجود ولا تشهد ، فغير نكير

<sup>(1)</sup> وروي أيضًا عن أبي الدرداء وابن مسعمود وأنس بن مالك ، والحسن ، وأبي سليمان ، وهو قول الشافعي ، انظر: «المحلي» (٣/ ٣٥٢) .

أن تكون خارجة من عموم قول رسول الله عَلَيْهُ : «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»(أ).

لكنهم قد أجمعوا على أنها لا تصلى على غير طهارة ، ولا إلى غير قبلة ، إلا الشعبي - رحمه الله - فإنه شذ عن العلماء في هذه المسألة، وأجازها بغير وضوء ، ولا تيمم ، وقال : إنما هو دعاء، ومسائل الخلاف يطول الكلام فيها [ق٣/١] فلا وجه للتعريض بذلك ، وفيما أتينا به بيان ما سألت عنه - إن شاء الله تعالى (2).

<sup>(</sup>أ) وهو حديث صحيح أخرجه الستة من حديث عبادة بن الصامت -رضي الله عنه -وهو عند البخاري (٢٤٧/١) ، ومسلم (١/ ٢٩٥).

<sup>(2)</sup> يرجع في المسألة إلى :

<sup>«</sup>المدونة الكبرى» (١/ ٢٥١–٢٥٢) ، «الأوسط» (٥/ ٤٣٧–٤٤) ، «عـيون المجالس» (١/ ٤٦٢–٤٦٣)، «المحلى» (٣/ ٣٥١–٣٥٤) ، «المغني» (٢/ ٤٨٥–٤٨٦) ، «المجــمــوع» (٥/ ١٩٠–١٩٣) .

#### · الحديث الرابع عشر:

حديث قتادة : عن أنس ، عن النبي عَلَيْكُم :

في الميت إذا دفن أنه يسمع خفق النعال إذا ولوا عنه مدبرين (أ) .

وذكرت قـول عائشة حين ذُكـر لها حديث أهل القليب أنهـا فزعت لقول الله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعِ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢].

فالجواب: إن حديث قتادة ، عن أنس هذا صحيح ، ومعناه أن الميت ترد لله وحه فيساء ل في قبره عن ربه ، وعن دينه ونبيه ، ويأتيه الملكان الفتانان اللذان يفتن الله بهما المرتابين ،ويشبت المؤمنين ، وإذا ردت عليه روحه لم ينكر عليه سماع المنصرفين من دفنه ، وهذا لم نقله من جهة قياس ولا إعمال نظر ، وإنما قلناه اتباعًا للآثار المتواترات المنقولة على ألسنة الجماعات الثقات الذين تناءت أوطانهم وبعدت ديارهم ، واختلفت أهواؤهم كلهم ينقل في فتنة القبر آثارًا صحيحة من جهة النقل لا يدفعها إلا مبتدع راد للسنن ، وليس من أئمة المسلمين وفقهائهم وحملة الآثار منهم من الصحابة والتابعين [ق٣٠/ب] ومن بعدهم أحد ينكر فتنة القبر، فلا وجه للاشتغال بأقاويل أهل البدع والأهواء المضلة .

وقد روي عن جماعة من المفسرين العالمين بتأويل القرآن من الصحابة والتابعين أنهم أولوا في عذاب القبر آيات من كتاب الله تعالى ، منها:

<sup>(</sup>۱) أخرجه البخاري (۱/ ٤١٠) ، ومسلم (۱/ ۲۲۰) ، وأبوداود (۳۲۳۱) ، وأبوداود (۳۲۳۱) ، والنسائي (۹۷/٤) ، من طريق : سعيـد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن أنس بأطول من اللفظ المذكور . وعند بعضهم مختصرًا .

قوله عز وجل :

﴿ سَنُعَذَّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾ [التوبة: ١٠١] . قالوا: المرتان: القتل وعذاب القبر .

قال بعضهم: الجوع وعذاب القبر.

ومنها قوله عز وجل :

﴿ فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴾ [طه: ١٢٤].

قالوا: العيش الضنك: عذاب القبر.

ومنها قوله عز وجل :

﴿ يُشَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَولِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ ﴾ ﴿ يُشَبِّتُ اللَّهُ اللَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَولِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ ﴾ [براهيم: ٢٧].

قالوا: أنزلت هذه في عذاب القبر(أ).

وقد روي من حديث البراء ، عن النبي ﷺ في ذلك حديث مرفوع بمثل ذلك (2) .

وجمه ور المفسرين والعلماء على إثبات عذاب القبر ، وأن الراجح في تفسير إحدى المرتين في قوله تعالى : ﴿ سَنُعَذَّبُهُم مَّرَتَيْنِ ﴾ [التوبة: ١٠١] والمعيشة الضنك ، وقوله تعالى : ﴿ يُشَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ ﴾ [إبراهيم: ٢٧] بأنه عذاب القبر، وأقوالهم في ذلك مشهورة مستفيضة في بطون التفسير.

وجمهـور أهل السنة وأكثر المعتـزلة على إثبات عذاب القبر ، ونفـاه مطلقًا الخوارج وبعض المعتزلة كالجياني إلى أنه يعض المعتزلة كالجياني إلى أنه يقع على الكفار دون المؤمنين. راجع "فتح الباري" (٣/ ١٨٠) .

(2) وهو عند البخاري (١/ ٤٢١) عن البراء مرفوعًا :

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم (٢٢٠١/٤)من حديث البراء بن عازب- رضي الله عنه – موقوقًا.

وأما الآثار عن النبي عَلَيْكُم في عـذاب القبر ، فلا تكاد تحـصى بعدد تواتراً واشتهاراً وصحة (١).

"إذا أُقعد المؤمن في قبره أتى ثم شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله فذلك قوله : ﴿ يُثَبَتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقُولُ الثَّابِتَ ﴾ ».

(أ) من ذلك : ما أخرجه مسلم (٤/ ٢١٩٩ - ٢٢٠) من حديث:

أبى سعيد الخدري ، عن زيد بن ثابت - رضى الله عنهما - ، عن النبي عَلَيْ ، قال:

« إن هذه الأمة تُبتلى في قبورها ، فلولا أن لا تدافنوا لدعوت الله أن يُسمعكم من عذاب القبر الذي أسمع منه ».

وأخـرج ابن أبي عاصم في «السـنة» (٨٦٤) ، والترمـذي (١٠٧١) ، ، وابن حبـان (الإحسان:٣١١) والآجـري في «الشريعة» (٢/ ١٨٧) بسند حسن من حديث أبي هريرة – رضى الله عنه – : عن النبي ﷺ ، قال :

« إذا قُبر أحدكم - أو الإنسان - أتاه ملكان أسودان أزرقان ، يُقال لأحدهما : المنكر ، والآخر: النكير، فيقولان له : ما كنت تقول في هذا الرجل محمد ؟ فهو قائل ماكان يقول ، فإن كان مؤمنًا ، قال : هو عبد الله ورسوله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدًا عبده ورسوله ، فيقولان له : إن كُنَّا لنعلم إنك لتقول ذلك ، ثم يُفسح له في قبره سبعون ذراعًا في سبعين ذراعًا ، وينور له فيه ، فيقال له : نم ، فينام كنومة العروس الذي لا يوقظه إلا أحبُّ أهله إليه ، حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك.

وإن كان منافقًا، قال: لا أدري ، كنت أسمع الناس يقولون شيئًا ، فكنت أقوله ، في قولون شيئًا ، فكنت أقوله ، في قولان له: إن كُنًا لنعلم أنك تقول ذلك، ثم يُقال للأرض: التشمي عليه ، فتلتم عليه ، حتى تختلف فيها أضلاعه ، فلا يزال مُعذبًا حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك » .

وأخرج البخاري (١/ ١٨٧) ، ومسلم (٢/ ٦٢٤) من طريق:

فاطمة بنت المنذر ، عن أسماء بنت أبي بكر ، عن النبي ﷺ ، أنه قال في خطبته في الكسوف :

. « إنه أُوحي إليَّ أنكم تُفتنون في القبور قريبًا - أو مثل - فتنة المسيح الدجال، فيؤتى=

وكذلك هي عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان كثيرة شهيرة ، يجب الاستناد إليها ، لأنه لا يجوز على جماعتهم الغلط في تأويل قول الله عز وجل : ﴿ أَمَتَنَا اثْنَتَيْنَ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنَ ﴾ [غافر: ١١].

وكل من تَكلَّم في تفسير القرآن من السلف [ق٣٦/أ] في هذه الآية وغيرها يقر بفتنة القبر ، ويؤمن بها ، ويرى الآثار منها ، وهم أهل العلم بالقرآن ولسان العرب ومراد الرسول ﷺ .

وأما حديث القليب: فهو ثابت عن النبي وَيَلِيْلُو من حديث أنس ، غير أنه وقف على كفار قريش: عتبة بن ربيعة، وشيبة بن ربيعة، والوليد ابن عتبة ، وأبي جهل بن هشام، وأشياعهم، وهم أهل القليب، فناداهم بأسمائهم: «هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقًا ، فإني وجدت ما وعدني ربي حقا»، فقال له أصحابه: يا رسول الله! أتنادي قومًا قد جيَّفوا، فقال: «ما أنتم بأسمع منهم لما أقول ، ولكنهم لا يستطيعون أن يجيبوا» أن فأخه عليهم ونداؤه

فأخبر عَلَيْكُ أنهم سمعوه ، وقد يحتمل أن يكون وقوفه عليهم ونداؤه إياهم كان في الوقت الذي تُرَدُّ فيه الـروح في القبر إلى من يُسَاءل عن ربه ودينه .

<sup>=</sup> أحدكم ، فَيُسقال : ما علمك بهذا الرجل ، فأما المؤمن - أو الموقن - فيقول : هو محمد رسول الله ، جاءنا بالبينات والهدى ، فأجبنا وأطعنا - ثلاث مرار - فيقال له : نم ، قد كنا نعلم إنك لتؤمن به، فنم صالحًا، وأما المنافق - أو المرتاب فيقول : لا أدري ، سمعت الناس يقولون شيئًا فقلت ».

<sup>(</sup>أ) أخرجه مسلم (٤/٣/٤-٢٢٠٤) ، والنسائي (٤/٦/٤) ، من طريق : أنس بن مالك ، عن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – به.

و قد أخبر عَلَيْهُ أن المنافق وهو في الدرك الأسفل من النار ، يُساءَل عن ذلك ، فغير نكير أن يُسَاءل عن ذلك أو بعضه ، أو ما يشبهه من جحد بآيات الله واستمعتها نفسه من كفار قريش وغيرهم .

وقد ثبت عن النبي ﷺ أن اليهود تُعذَّب في قـبورها <sup>(۱)</sup>[ق٣٣/ب]، وسائر الكفار في القياس مثلُهم .

وقد يمكن أن يكون أمر أهل القليب خصوصًا بهم ، خُصُّوا برد أفهامهم إليهم ففهموا عنه - عليه السلام - ، وقد قال عليه السلام :

«ما أنتم بأسمع منهم».

وهو - عليه السلام - لا يقول إلا حقًا ، وليكن [هذا لما يكون] (هُ على مذهب من يقول: إن الأرواح على أفنية القبور، ولم يكن لهم قبر إلا القليب، فكانت أرواحهم تسمع ذلك وإن لم تُرد إلى أجسادهم (2).

<sup>(1)</sup> أخرجـه البخــاري (١/ ٤٣٢) ، ومسلم (٤/ ٢٢٠٠) ، والنســائي (١٠٢/٤) من طريق : البراء بن عازب ، عن أبي أيوب به.

<sup>(\*)</sup> كلمات غير واضحة بـ «الأصل» ، وما أثبتناه هو الأقرب إلى الصواب.

<sup>(2)</sup> قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -في «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٣٦٤):

<sup>&</sup>quot;الميت يسمع في الجملة كلام الحي ، ولا يجب أن يكون السمع لهدائمًا ، بل قد يسمع في حال دون حال ، كما قد يعرض للحي ، فإنه قد يسمع أحيانًا خطاب من يخاطبه ، وقد لا يسمع لعارض يعرض له ، وهذا السمع سمع إدراك ، ليس يترتب عليه جزاء ، ولا هو السمع المنفي بقوله : ﴿إِنَّكَ لا تُسْمِعُ المَوْتَى ﴾ فإن المراد بذلك سمع القبول والامتثال ، فإن الله جعل الكافر كالميت الذي لا يستجيب لمن دعاه ، وكالبهائم التي تسمع الصوت ، ولا تفقه المعنى ، فالميت وإن سمع الكلام وفقه المعنى فإنه لا يمكنه إجابة الداعى ».

قلت : ويدل على ذلك حديث ابن عمر - عند البخاري (١/ ٤٢١) - مرفوعًا : «ما أنتم بأسمع منهم ، ولكن لا يجيبون».

ألا ترى إلى سلامِه -عليه السلام- على أهل المقبرة ، وقوله -عليه السلام- : «السلام عليكم دار قوم مؤمنين» (١).

ويمكن أن يكون معناه ما لا ندركه نحن ولم نؤت من نوع هذا العلم إلا قليلاً على إبانة من الله – عز وجل – ، فإن ما صح عن رسول الله ويكين أن لا يضرب له الأمثال ، ولا يدخل عليه المقاييس ، ولا يؤمن عبد يجد حرجًا في نفسه من قضاء رسول الله والحالم بمراد الله - عز وجل – وبه علمنا ما علمنا (2)، وإنما بعث إلى أمته، وهي لا تعلم شيئًا جزاه الله عنها بأفضل ما جزى نبيًا عن أمته .

وقد أنكر أهل العلم المناظرة في مثل هذا مما قد صح به الأثر واشتهر به الخبر عن النبي ﷺ ، وقالوا : لا شيء في هذا إلا التسليم .

وأباحوا كلهم [ق٣٤/أ] المناظرة فيما تحته عمل من الأحكام التي شرع فيها القياس والتمثيل ، وأما قول الله عز وجل:

﴿ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ ﴾ [ فاطر: ٢٢]. فليس فيه - والله أعلم - ما يدفع شيئًا مما ذكرنا (3).

<sup>(1)</sup> أخرجه مسلم (٢/ ٦٦٩) من طريق : عطاء بن يسار ، عن عائشة به .

<sup>(2)</sup> وهذا هو على الحقيقة مذهب أهل السنة والجماعة في نصوص المتشابه ، وما لا يُدرك بالعقول ، فيإنه يُسلَم بها وتُصدَّق دون الخوض في السبب أو الكيف ، فلا يُقال : لم ؟ولا يُقال : كيف ؟ ، وأقوال أهل السنة في ذلك كثيرة مشهورة ، وقد تتبعنا ذلك في كتابنا : « رياض الجنة شرح وترتيب شرح السنة » فانظره غير مأمور.

<sup>(3)</sup> قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٧/ ٢٤٣) :

<sup>«</sup>وقد احتلف أهل التأويل في المراد بالموتى في قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمُوتَى ﴾ [النمل: ٨٠]، وكذلك المراد بمن في القبور، فحملته عائشة على الحقيقة، =

ويجوز أن يكون معناه: وما أنت بمستجيب لك من في القبور.
وكذلك هؤلاء لا يستجيبون، وأنهم كهم في عدم الاستجابة،
ولا عليك أن يجيبوا(\*)، إنما عليك أن تسمعهم وتبلغهم، إنما أنت نذير.
فهذا معنى قوله - والله أعلم - :

﴿ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ (٢٦) إِنْ أَنتَ إِلاَّ نَذِيرٌ ﴾ (١).

ومعلوم أن هذا مثلٌ ضربه الله تعالى للكُفّار ، وقد علمنا أنه يسمع الكفار بدعائه إياهم إلى الإيمان ، ولم يعدم منهم السمع ، ولو عدموا السمع لارتفع عنهم التكليف ، إنما عدمت منهم الاستجابة بمعنى قوله - والله أعلم - :

﴿وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾.

وما أنت بمستجيب لك من في القبور، ومثل هذا قوله -عز وجل-:

<sup>=</sup> وجعلته أصلاً احتاجت معه إلى تأويل قوله : «ما أنتم بأسمع لما أقول منهم» وهذا قول الأكثر ، وقيل هـو مجاز ، والمراد به بالموتى ، وبمن في القبور الكفار شـبهوا بالموتى وهم أحياء ، والمعنى من هم في حال الموتى ، أو في حال من سكن القبر ، وعلى هذا لا يبقى في الآية دليل على ما نفته عائشة - رضي الله عنها - ».

<sup>(\*)</sup> في «الأصل» : (يُجيبون) ، والصواب ما أثبتناه.

<sup>(</sup>أ) وجمهور المفسرين وأهل التأويل يذهبون في تفسيرها إلى :

أي : يا محمد كما لا ينتفع الأموات بعد موتهم وصيرورتهم إلى قبورهم وهم كفار بالهداية والدعوة إليها كذلك هؤلاء المشركون الذين كتب عليهم الشقاوة لا حيلة لك فيهم ولا تستطيع هدايتهم ، وكما لا تقدر أن تسمع من في القبور كتاب الله فتهديهم به إلى سبيل الرشاد ، فكذلك لا تقدر أن تنفع بمواعظ الله وبيان حججه من كان ميت القلب من أحياء عباده عن معرفة الله وفهم كتابه وتنزيله ، وواضح حججه .

﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى ﴾ [الأنعام: ٣٦] . وقوله : ﴿ وَمَنْ أَضَلُ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لاَّ يَسْتَجِيبُ لَهُ ﴾ . [الأحقاف : ٥] .

وقد يكون سمع بمعنى : أجاب ، كقوله: سمع الله دعاءك ، وسمع الله لمن حمده ، يريدون [ق٣٤/ب] أجاب الله دعاءك وحمدك ، والله أعلم بما أراد بقوله ذلك، وهذا خارج عن أصول السنة ولسان العرب ولمثل هذا أباح العلماء تأويل القرآن ، وهذا الذي حضرني من الجواب فيما سألت عنه ، فإن أنكرت شيئًا من قولي وبان لك إنكاره فلا تعجل حتى تخاطبني بما ظهر إليك ليقع عليه جوابي ، ويقر الحق مقره، وبالله العصمة والتوفيق لا شريك له.

The same same

#### · الحديث الخامس عشر:

سؤالك عن ترك الصلاة على الشهداء ، وعن صلاة رسول الله على على على الشهداء أحد بعد ثماني سنين (أ).

فالجواب عن ذلك : أن الصلاة على الشهيد غير مجمع عليها ، ولا على تركها ، وقد اختلف الختلف الآثار عن النبي ﷺ في ذلك ، واختلف علماء المسلمين فيه .

فروى جابر وغيره، عن النبي ﷺ أنه لم يزل يصلي على قتلى أحد، وبذلك قال مالك بن أنس ، والليث بن سعد، والشافعي وجماعة .

(أ) الحديث الأول: فعند البخاري (١/ ٤١٢) من حديث جابر بن عبدالله - رضي الله عنه الله عنه النبي على النبي على النبي على الله عنه الرجلين من قبلي أحد في ثوب واحد، ثم يقول: أيهم أكثر أخذًا للقرآن ؟ فإذا أشير له إلى أحدهما قدَّمه في اللحد، وقال: أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة ، وأمر بدفنهم في دمائهم، ولم يُغسَّلوا ولم يُصَلِّ عليهم.

وأما الحديث الثاني: فأخرجه البخاري أيضًا عقب الحديث الأول من حديث عقبة بن عامر - رضي الله عنه - : أن النبي ﷺ خرج يومًا فصلًى على أهل أحد صلاته على الميت ، ثم انصرف إلى المنبر . . الحديث.

وقد قيل في الجمع بين الحديثين أن الحديث الثاني يدل على مشروعية الصلاة على الشهيد ولكن بعد دفنه ، ولا يُشرع ذلك قبل دفنه إعمالاً للحديثين معًا .

وقيل: بل إن صلاته ﷺ على شهداء أحد إنما كانت بعد ثمانِ سنين، فكأنما علم النبي ﷺ قرب وفاته، فصلى عليهم ودعا لهم كالمودِّع لهم كما تدل روايته عند البخاري (٣/٣):

«صلى رسول الله ﷺ على قتلى أحد بعد ثماني سنين كالمودّع للأحياء والأموات، قال عقبة : فكانت آخر نظرتها إلى رسول الله ﷺ .

وروى ابن عباس ، وابن الزبير أن النبي بَيَّلِيَّةٌ صلى على حمزة وعلى سائر شهداء أحد ، وبذلك قال فقهاء العراقيين والشاميين ، وروى عقبة ابن عامر أن رسول الله بَيَّلِيَّةٌ خرج يومًا فصلى على أهل أحد صلاته على الميت (1).

#### وهذا عندي - والله أعلم - :

محتمل أن يكون خرج إليهم ، فدعا [ق٥٥/أ] لهم بالرحمة والمغفرة كما يُدعى للميت ، والصلاة في اللغة: الدعاء ، وليس في دعائه لهم ما يحتاج إلى القول ؛ لأنه لعله أمر بذلك كما أمر أن يستغفر للمؤمنين والمؤمنات .

وسواء دعا لهم بعد ثماني سنين أو ثمانين سنة ، وقد خرج رسول الله ﷺ إلى البقيع فصلى على أهله ، وذكر أنه بذلك أمر .

ومعنى ذلك عندنا أيضًا - : أنه دعا لهم ، فإن ظن ظان أن صلاته على شهداء أحد من أجل أنه لم يصل عليهم ، وهذا لا يظنه عالم، وقد صح عنه صلاته على أهل البقيع.

والاختلاف بين أهل العلم قديمًا وحديثًا في الصلة على الشهيد أشهر وأعرف وأكثر من الاختلاف في غسلهم .

فإن الآثار في ترك غسلهم لم تكد تضطرب ، ولا تختلف ، وإن كان سعيد بن المسيب ، والحسن البصري ، وعبيدالله بن الحسن العنبري قد قالوا : إن الشهداء كلهم من قتله منهم العدو ومن قتل في المعترك من أنواع الشهداء كلهم يغسلون ويصلى عليهم .

<sup>(</sup>أ) تقدَّم في الذي قبله .

وقال سائر العلماء من التابعين ، وفقهاء الأمصار، وأهل الآثار أنهم لا يغسلون ، واختلفوا في الصلاة عليهم على حسب ما ذكرت لك. ومسائل الخلاف يتسع فيها القول لأن لكل وجها لم يذهب إليه إلا بعد اجتهاد (1)، والله الموفق للصواب [ق٣٥/ب].

The same shape

(أ) وانظر تفصيل المذاهب في ذلك في :

<sup>«</sup>الأم» (٣/ ٣٦٨) ، «المدونة الكبرى» (١/ ٢٥٨-٢٥٩) ، «(٣/ ٣٣٦) ، «الأم» (٣/ ٣٣٦) ، «المجموع» (٥/ ٢٥٥-٢٥٥) ، «المجموع» (٥/ ٢٥٥-٢٥٥) ، «المجموع» (٥/ ٢٥٥-٢٥٨) ، «فتح الباري» (٣/ ١٦٣) .

### o الحديث السادس عشر:

سؤالك عن الصبي الذي قتله الخضر ، أكان قد بلغ الحلم أم لم يبلغ، أو كان ممن اجترح الذنوب أم لا .

وما يجب أن يُعتقد في أطفال المشركين ؟ هكذا في كتابك عن الصبي الذي قتله الخضر .

فالجواب: أنه لو صح أنه كان صبيًا حين قتله الخضر عَلَيْكِ لصح أنه كان ممن لم يبلغ الحلم ، لأن اسم الصبي لا يقع على من احتلم .

والصبي عند أهل اللغة : المولود ما دام رضيعًا (أ)، فإذا فطم سُمي غلامًا إلى سبع سنين ، ثم يصير حزورًا ، ويصير يافعًا إلى عشر سنين ، ثم يصير حزورًا ، وإلى خمس عشر سنة .

فالغلام الذي قتله الخضر قد سماه الله غلامًا ، ولم يسمه صبيًا ولا حزورًا ولا رجلاً ، وهذا الاسم حقيقته عند أهل اللغة ما ذكرت لك ، وإذا كان ذلك كذلك ارتفع عند اكتساب الإثم واجتراح السيئات ، وأما قول موسى – عليه السلام – :

﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ ﴾ [الكهف: ٧٤].

فإنه لما كان عنده ممن لم يجترح السيئات ، ولا يجري عليه كتابتها لصغره ، سماه زكيًا (١) ، فأعلمه الخضر بعلمه من علم الله لم يكن عنده ، والذي عليه أهل العلم بتأويل القرآن والسنة أن الغلام الذي قتله الخضر

<sup>(1)</sup> انظر «التمهيد» (٦/ ٣٧٦ - كتاب الجنائز - باب جامع الجنائز) .

<sup>(2)</sup> انظر «التمهيد» (٦/ ٣٧٦-٣٧٧).

كان ممن لم يبلغ حـد التكليف على ما قـاله أهل اللغة [ق٣٦/أ] في الغلام أنه كان طبع كـافرًا، أو خلق كافرًا شـقيًا في بطن أمـه، على ما روى ابن مسعود وأنس وأبو هريرة وغيرهم ، عن النبي ﷺ :

 $^{(1)}$  وإن الشقي من شقي في بطن أمه $^{(1)}$ .

وقد روى سليمان ، عن رَقَبة بن مصقلة، عن [أبي] (\*) إسحاق، عن سعيد بن جبير ، عن النبي ﷺ :

أن الغلام الذي قتله الخفر طبع كافراً ، ولو عاش لأرهق أبويه طغيانًا وكفراً (2) .

"فيه حجة بينة لاهل السنة ومذهبهم في الطبع والدين والأكنة والأغشية والحجب والسد ، واشتباه هذه الالفاظ الواردة في الشرع من أفعال الله تعالى بقلوب أهل الكفر والضلال ، ومعنى ذلك عندهم : خلق الله فيها ضد الإيمان وضد الهدى ، وهذا على أصلهم في أن العبد لا قدرة له إلا ما أراده الله وقدره عليه وخلقه له ، خلافًا للمعتزلة والقدرية القائلين بفعل العبد من قبل نفسه وقدرته على الهدى والضلال ، والخير والشر ، والإيمان والكفر ، وأن معنى هذه الألفاظ تسمية الله لأصحابها وحكمه عليهم بذلك ، أو خلقه تعالى على مذهب آخرين منهم علامة لذلك في قلوبهم ، أو كتبه كتابة بذلك فيها تعلم منها الملائكة الفرق بين المؤمن والكافر أو تيسير أسباب الكفر والضلال المفضية لما قدر عليه من ذلك عند المعتزلة في الكفار بعد كفرهم ، عقوبة لهم على ما ارتكبوه من كفرهم ، ومنعهم من الرجوع إلى الإيمان بعده ، ويخرجون عندهم عن أن يؤمروا بالإيمان أو ينهوا عن الكفر ، وهذا الهوس لا ينجيهم ، ولا يخلصهم من نقض أصلهم في التعديل والتجويز ومخالفة مذهبهم فيه الذي بنوا عليه ضلالتهم ، والحق الذي لا امتراء فيه أن الله يفعل ما شاء كما قال في مبتدأ الذرء:

<sup>(\*)</sup> سقطت من «الأصل».

<sup>(</sup>أ) يأتى تخريجه قريبًا .

<sup>(2)</sup> أخرجه مسلم (٤/ ٠٥٠٠) ، وأبوداود (٤٧٠٥، ٤٧٠٦) ، والترمذي (٣١٥٠). قال القاضي عياض في «الإكمال» (٧/ ٣٧٤-٣٧٦) :

ورقبة بن مصقلة ثقة ، وغيره في الإسناد يُستغنى عن ذكره. وهذا الحديث مطابق للآثار المتواتـرة في أن الشقي من شقي في بطن

وروى سفيان ، وشعبة ، وأبو عـوانة ، وأبو معاوية ، وعبدالواحد ابن زياد ، وجماعـة يطول ذكرهم ، كلهم ، عن الأعمش ، عن زيد بن وهب ، عن عبدالله بن مسعود ، قال :

حدَّثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق:

« إن خلق أحدكم أو خلق ابن آدم يمكث في بطن أمه أربعين يومًا ، ثم يصير علقة أربعين يومًا ، ثم يبعث الله ثم يصير مضغة أربعين يومًا ، ثم يبعث الله ملكًا ، فيقول: يا رب أذكر أم أنثى ؟ أشقي أم سعيد ؟ ما الأجل ؟ وما الأثر ؟ فيوحي [ق٣٦/ب] ويكتب الملك ، حتى إن أحدكم ليعمل بعمل أهل

<sup>= «</sup>هؤلاء للجنة ولا أبالي ، وهؤلاء للنار ولا أبالي» ، فالذي قبضى أنهم للنار طبع وخبتم على قلوبهم وغشاها وأكنها ، وجعل من بين أيديها سدًا ومن خلفها سدًا ، وحجابًا مستورًا ، وجعل على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرًا ، وفي قلوبهم مرضًا، ليتم سابقته فيهم ، وتمضي كلمة قضاء عليهم ، لا راد لحكمه ولا معقب لقضائه سبحانه لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون ، ولا يشاؤون إلا أن يشاء الله» .

وقال النووي «شرح مسلم» (١٤١/١٥):

<sup>«</sup>وقد يحتج بهذا الحديث من يقول: أطف ال الكفار في النار، وقد سبق بيان هذه المسألة، وأن في هم ثلاثة مذاهب، الصحيح: أنهم في الجنة، والشاني: في النار، والثالث: يتوقف عن الكلام فيهم فلا يحكم لهم بشيء. وللقائلين بالجنة أن يقولوا في جواب هذا الحديث معناه: علم الله لو بلغ لكان كافرًا».

قلت : ويدل على ذلك أيضًا :ما أخرجه مسلم (٢٠٢٩/٤) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - : عن النبي ﷺ ، قال : « صغارهم دعاميص الجنة ».

الجنة حتى لا يكون بينه وبينها إلا ذراع أو قيد باع فيغلب عليه الكتاب الذي سبق فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النار ، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار حتى لا يكون بينه وبينها إلا ذراع أو قيد ذراع فيغلب عليه الكتاب الذي سبق فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخل الجنة "(1).

حدثنا سعید بن نصر ، وعبدالوارث بن سفیان ، قالا: ثنا قاسم بن اصبغ ، قال : حدثنا محمد بن إسماعیل ، قال : حدثنا یحیی بن أصبغ ، قال : ثنا عبدالله بن عطاء ، أن عكرمة بن أبي بكیر ، قال ثنا زهیر ، قال : ثنا عبدالله بن عطاء ، أن عكرمة بن خالد ، حدثه أن أبا الطفیل حدثه أنه سمع عبدالله بن مسعود یقول :

إن الشقى من شقى في بطن أمه ، وأن السعيد [من سعد في بطن أمه] \*\* ، من وعظ بغيره .

فخرجت من عنده أتعجب مما سمعته منه ، حتى دخلت على أبي سريحة حليفة بن أسيد الغفاري، فتعجبت عنده ، فقال: مم تعجب ؟ فقلت: سمعت أخاك عبدالله بن مسعود يقول :

إن الشقي من شقي في بطن أمه ، وإن السعيد من وعظ بغيره.

قال : ومن أي ذاك تعجب ، فقلت : أيشقى أحد بغير عمل ، فأهوى إلى أذنيه ، وقال : سمعت رسول الله ﷺ بأذني هاتين يقول :

«إن النطفة [ق٧٣/أ] تمكث في الرحم أربعين ليلة ، ثم تتصورعليها

<sup>(</sup>أ) أخرجه أحــمد (١/ ٣٨٢. ٤٣٠) ، وابن أبي عــاصم (١٧٦، ١٧٥) ، والبخــاري (١٤٣/٤) ، والبخــاري (١٤٣/٤) ، والنسائي ومسلم (٢١٣٧) ، وأبوداود (٤٧٠٨) ، والنسائي في «تفسيره» (٢٦٦) ، وابن ماجة (٧٠٦) من طريق : الأعمش به .

<sup>(\*)</sup> هذه الزيادة ثابتة في «الأصل».

الملك - قال زهير: حسبته قال: الذي يخلقها - فيقول: يا رب، أذكر أم أنثى، يا رب سوي أوغير سوي، فيجعله الله سويًا أو غير سوي، فيقول: يا رب: ما أجله، ما خلقه، ما رزقه»(أ).

قال أبو عمر: والعلماء مجمعون - إلا طائفة شذَّت أولاد السلمين في الجنة ، وإن كانوا لم يبلغوا الحلم ، فَعَلِمْنَا بالإجماع أن من مات من أولاد المسلمين قبل أن يبلغ التكليف كان ممن سعد في بطن أمه ، ولم يشق (2) ، ففي هذا بيان وتلخيص لجملة تلك الأحاديث .

وقد روي عن النبي ﷺ من نقل الآحاد العدول معنى ما أجمعوا عليه من ذلك .

روى شعبة ، عن معاوية بن قرة بن إياس المنزني ، عن أبيه ،

<sup>(</sup>أ) أخرجه أحمد (٤/٦-٧) ، وابن أبي عاصم (١٧٩، ١٨٠)، ومسلم (٢٠٣٧/٤)، والآجري في «القدر» (٣١٠- ١٣١) ، والفريابي في «القدر» (١٣١- ١٣٥) من طرق : عن أبي الطفيل به.

<sup>(2)</sup> قال في «التمهيد» (٦/ ٣٦٩) :

<sup>«</sup>وأما اختلاف العلماء في الأطفال ، فقالت طائفة : أولاد الناس كلهم المؤمنين منهم والكافرين إذا ماتوا أطفالاً صغارًا لم يبلغوا في مشيئة الله - عز وجل - يصيرهم إلى ما شاء من رحمة أو عذاب ، وذلك كله عدل منه وهو أعلم بما كانوا عاملين ، وقال آخرون وهم الأكثر : أطفال المسلمين في الجنة ، وأطفال الكفار في المشيئة ، وقال آخرون : حكم الأطفال كلهم كحكم آبائهم في الدنيا والآخرة ، هم مؤمنون بإيمان آبائهم ، وكافرون بكفر آبائهم ، فأطفال المسلمين في الجنة ، وأطفال الكفار في النار .

وقال آخرون : أولاد المسلمين وأولاد الكفار إذا ماتوا صغارًا جميعًا في الجنة ، وقال آخرون : أولاد المشركين خدم أهل الجنة ، وقال آخرون : يمتحنون في الآخرة» .

عن النبي عَلَيْةِ : أن رجلاً من الأنصار مات له ابن صغير فوجد عليه، فقال له رسول الله عَلَيْةِ :

«ما يسرك ألا تأتي بابًا من أبواب الجنة إلا وجدته يستفتح لك». فقال أو قيل له: يا رسول الله: أله خاصة أم للمسلمين عامة؟ فقال: «بل للمسلمين عامة» (أ).

وقد أجمع جمهور العلماء على القول بهذا الحديث ، وكفى بهذا حجة (2).

وأما حديث طلحة بن يحيى ، عن عمـته [ق٣٧/ب] عائشـة بنت طلحة ، عن عائشة أم المؤمنين ، قالت:

أتي رسول الله ﷺ بصبي من صبيان الأعراب ليصلى عليه ، فقالت: طوبى له عصفور من عصافير الجنة لم يعمل سوءًا ولم يدركه

«وفي هذه الآثار مع إجماع الجمهور دليل على أن قوله و الشقي من شقي في بطن أمه ، وأن الملك ينزل فيكتب أجله ورزقه ، ويكتب شقيًا أو سعيدًا في بطن أمه مخصوص مجمل ، وأن من مات من أطفال المسلمين قبل اكتساب ، فهو ممن سعد في بطن أمه ، ولم يشق بدليل ما ذكرناه من الأحاديث والإجماع ، وفيه دليل واضح على سقوط حديث طلحة بن يحيى ، عن عمته عائشة بنت طلحة ، عن عائشة أم المؤمنين . . » .

وقال في موضع آخر (٦/ ٣٧٩) :

«اختصرت هذا الباب لأني قد تقصيته في كتباب الأجوبة عن المسائل المستغربة ، وتكلمت عليه في باب سعيد بن المسيب من هذا الكتاب.

<sup>(</sup>أ) أخرجه أحمد (٣/ ٣٤ و٥/ ٣٤-٣٥) ، والنسائي (٢٣/٤) من طريق : شعبة ، عن معاوية بن قرة به ، وسنده صحيح.

<sup>(2)</sup> قال في «التمهيد» (٦/ ٢٩٠) :

ذنب ، فقال النبي - عليه السلام-:

«أو غير ذلك يا عائشة ، إن الله خلق الجنة وخلق لها أهلاً ، وهم في أصلاب آبائهم، والله أصلاب آبائهم، والله أعلم بما كانوا عاملين » .

فحدیث منکر ، وطلحة بن یحیی ضعیف لا یُحتج به<sup>(ا)</sup> .

وأكثر الناس على حديث شعبة ، عن معاوية بن قرة (2) ، إلا طائفة تفرط في الحبر والقول به تجعل الأطفال كلهم في الشبه ما سبق لهم في بطون أمهاتهم ، وهذا قول في أطفال المسلمين مهجور ، ولم يَعُدُّوه خلافًا (3).

<sup>(1)</sup> هذا الحديث بهذا اللفظ أخرجه أحسمد (٢٠٨/٦) ، والحميدي(٢٦٥) ، ومسلم (٤/ ٥٠٠) ، وأبو داود (٤٧١٣) ، والنسائي (٥٧/٤) ، وابن مساجة (٨٢) من طريق : طلحة بن يحيى به.

وإنما خرَّجه مسلم بهذا اللفظ من طريق طلحة في المتابعات ، وإنما احتجَّ في أصل الحديث برواية فضيل بن عمرو ، عن عائشة بنت طلحة ، عن أم المؤمنين به دون قوله : « أو غير ذلك يا عائشة » ، وهو ما استنكره العلماء على طلحة بن يحيى ، فهذه الزيادة ضعيفة ، بل منكرة.

<sup>(2) «</sup>التمهيد» : (٦/ ٢٩١) .

<sup>(3)</sup> قال في «التمهيد» (٦/ ٣٦٦) :

وأما الغلام الذي قتله الخضر ، فأبواه مؤمنان لا شك في ذلك ، فإن كان طفلاً ولم يكن كما قال بعض أهل العلم رجلاً قاطعًا للسبيل ، فمعلوم أن شريعتنا وردت بأن كل أبوين مؤمنين لا يحكم لطفلهما الصغير بحال الكفر ، ولا يحل قتله بإجماع ، وكفى بهذا حجة في تخصيص غلام الخضر ، وقد أجمع المسلمون من أهل السنة وغيرهم إلا المجبرة أن أولاد المؤمنين في الجنة ، فكيف يجوز الاحتجاج بقصة الغلام الذي قتله الخضر اليوم في هذا الباب، .

# وأما أطفال المشركين :

فاختلفت الآثار في ذلك عن النبي ﷺ، واختلف العلماء في ذلك أيضًا باختلافها .

والذي عليه جمهور أهل السنة وعامتهم في أطفال المشركين الوقوف عن القطع عليهم بجنة أو بنار، لأن ابن شهاب ، روى عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن أبي هريرة، سمعه يقول : سأل رسول الله ﷺ عن ذراري المشركين ، فقال: « الله أعلم بما كانوا عاملين »(1).

وروی أبو بشر ، عن سعـید بن جبیـر ، عن ابن عباس [ق۳۸/۱] ، عن النبي ﷺ مثله ، ورواه شعبة وغیره عنه (2) .

وروى الثوري ، عن أبي نضرة العبدي ، عن أبي سعيد الخدري ، عن النبى ﷺ مثله <sup>(3)</sup>.

وجائز عند أكثر الجماعة وأهل السنة ويمكن تعذيب الله الأطفال في الآخرة بالنار كما يؤلمهم في الدنيا بالآلام والأسقام إن كان سبق لهم ذلك عند أخذ الميشاق عليهم وكتب عليهم في بطون أمهاتهم بدرك الشقاء لهم حينئذ ، والله - عز وجل - غير ظالم لهم ، ولا لغيرهم ، لأن الظالم

<sup>(</sup>أ) أخــرجــه ابن أبي عــــاصم (٢١٠و٢١٠) ، وأحــمــد (٢/ ٢٥٩ و٣٩٣و٥١٥) ، والبخاري(١/ ٤٢٤) ، ومسلم (٤/ ٤٩/٤) ، والنسائي (٤/ ٥٨) مِن طرق :

عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد الليثي به.

<sup>(2)</sup> أخرجه البخاري(١/ ٤٢٤) ، والنسائي (٤/ ٥٩) من طريق : شعبة .

وأخرجه مسلم (٢٠٤٩/٤) ، وأبو داود (٤٧١١) من طــريق : أبي عوانة ، كلاهما عن أبى بشر به.

<sup>(3)</sup> لم أقف عليه من هذا الوجه.

إنما يكون من أزال الشيء عن موضعه بأن يخالف ما أمر به أو نهى عنه ، وقد جل الله تعالى عن أن يؤمر أو ينهى ، والكلام في هذا طويل جدًا . وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال :

«خلق الله تعالى آدم ، ثم أخذ الخلق من ظهره ، فقال: هؤلاء للجنة ولا أبالي ، وهؤلاء للنار ولا أبالي » (١) .

وروي هذا من وجوه كثيرة بمعنى واحد .

وأخبرنا أحمد بن عبدالله ، قال: حدثني أبي ، قال: حدثني أحمد ابن خالد ، قال: ثنا علي بن عبدالعزيز، قال: [و] (\*) أخبرنا قاسم بن محمد قال: ثنا خالد بن سعيد ، قال: ثنا أحمد بن عمرو ، قال: ثنا محمد ابن مسلم ، قالا جميعًا: ثنا حجاج بن منهال ، قال: ثنا حماد ابن سلمة [ق٨٣/ب] ، قال: ثنا علي بن زيد (\*\*) ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد الخدري ، قال: خطبنا رسول الله على بن بعد صلاة العصر إلى مغربات الشمس حفظها من حفظها ونسيها من نسيها، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «أما بعد ، فإن الدنيا حلوة خضرة ، وإن الله مستخلفكم فيها فناظر كيف تعملون ، ألا فاتقوا الدنيا واتقوا النساء ، ألا إن بني آدم خلقوا على طبقات شتى فمنهم من يولد مؤمنًا ، ويموت مؤمنًا ، ويموت مؤمنًا ، ومنهم

<sup>(1)</sup> قد ورد بمعناه عن جماعة من الصحابة ، وبهذا اللفظ عن عبد الرحمن بن قتادة السلمي – رضي الله عنه –.

ي كي أن ي الطبقات» (٢/ ٧/ ١٣٥) ، وأحمد (١٨٦/٤) ، والفريابي في أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٧/ ١٣٥) ، وأحمد (٢١ ١٨٦) وسنده صحيح. «القدر» (٢/ ٢١١) وسنده صحيح.

<sup>(\*)</sup> سقطت من «الأصل» ، ويقتضيها السياق ، لأنه سند آخر.

<sup>(\*\*)</sup> في «الأصل» : (علي بن زايد ) ، وهو تصحيف.

من يولد كافراً ، ويموت مؤمناً ، ومنهم من يولد مؤمناً ويحيى مؤمناً ويموت كافراً ..» (أ) وذكر باقى الحديث .

وهذه الآثار كلها في معنى حديث غلام الخضر ، أنه طبع كافرًا ، والآثار في هذا الباب كثيرة جدًا لا يحملها الكتاب<sup>(2)</sup> .

وقالت طائفة من أهل العلم: إن أطفال المشركين في النار، واحتجوا بحديث الشعبي، عن علقمة بن قيس، عن سلمة بن يزيد الجعفي، قال: أتينا رسول الله عِلَيْلَةٍ أنا وأخي، فقلنا: يا رسول الله:

إن أمنا كانت تقري الضيف وتصل الرحم ، وتفعل ، وأنها وأدتُ

فأما طريق ابن جــدعان ، فقد أخرجه أحمــد (٣/ ١٩ و ٦١) ، والترمذي (٢١٩١) ، وابن ماجة (٤٠٠٠).

وهو عند أحمد (٣/ ٢٢و٤٦) من طريقين ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد مختصرًا بالشطر الأول منه ، وسنده صحيح.

### (1) قال في «التمهيد» (٦/ ٣٧٧) :

«وبهذه الآثار وما كان مشلها ، احتج من ذهب إلى الوقسوف عن الشهادة لأطفال المسلمين أو المشركين بجنة أو نار ، وإليها ذهب جماعة كثيرة من أهل الفقه والحديث ، منهم: حماد بن زيد ، وحماد بن سلمة ، وابن المبارك ، وإسحاق بن راهويه ، وغيرهم .

وهو يشبه ما رسمه مالك في أبواب القدر في موطئه ، وما أورد في ذلك من الاحاديث ؛ وعلى ذلك أكثر أصحابه ، وليس عن مالك فيه شيء منصوص إلا أن المتأخرين من أصحابه ذهبوا إلى أن أطفال المسلمين في الجنة وأطفال الكفار خاصة في المشيئة» .

<sup>(</sup>أ) الحديث بهذا السياق منكر ، تفرد به علي بن زيد بن جدعان ، وهو ضعيف الحديث ، وقد خالفه غيره من الثقات ، فذكروا الحديث مختصرًا دون ذكر محل الشاهد الذي لأجله ذكره المصنف.

أختًا لنا في الجاهلية ، فهل ذلك نافع أختنا ، فقال رسول الله ﷺ : «أرأيتم الوائدة والموؤدة ،فإنهما جميعًا من أهل النار [ق٣٩/أ] إلا أن تدرك الوائدة الإسلام فتسلم فيعفو الله عنها »(أ).

وهذا عندنا يحتمل أن يكون خرج قوله على عين لا يتعدى ، واحتجت هذه الطائفة أيضًا بحديث ابن عباس ، عن الصعب بن جثامة ، أن النبي عَلَيْكُ سئل عن أهل الديار من المشركين يُسْبُون فتصاب من ذراريهم ونسائهم ، فقال : «هم منهم »(2).

وبعضهم يقول في هذا الحديث : «هم من آبائهم» ، وهذا أيضًا

(1)أخرجه أحمد (٣/ ٤٧٨) ، والمصنف في «الـتمهيد» (٣/ ٣٨٣) من طريق : داود بن أبي هند ، عن الشعبي به.

قال المصنف في «التمهيد» :

«ليس لهذا الحديث إسناد أقوى وأحسن من هذا الإسناد، ورواه جماعة عن الشعبي ، كما رواه داود» .

قلت : سنده صحيح لولا ما فيه من الاختلاف على الشعبي.

فرواه ابن أبي زائدة ، عن أبيه ، عن الشعبي مرسلاً ، ثم قال : ثم حدثني أبو إسحاق ، أن عامرًا حدَّثه بذلك عن علقمة ، عن ابن مسعود ، عن النبي عليه . أخرجه أبو داود (٤٧١٧).

قلت: ابن أبي زائدة سماعه من أبي إسحاق بأخرة ، فهذا يدل على أن أبا إسحاق قد حدَّث به بعد التغير والاختلاط ، فأخطأ فيه ، وأما الرواية المرسلة ، فيخالفها رواية ابن أبي هند ، وزكريا من أصحاب الشعبي ، فالأقرب أن روايت هي الأصح مرسلة ، وبهذا يرتفع الإشكال ، والله أعلم.

(2) البسخاري (٢/ ٣٦٢) ، ومسلم (٣/ ١٣٦٤) من طريق : ابن عباس ، عن الصعب بن جثامة به. ومن هذا الوجه أخرجه الأربعة. عندنا على أحكام الدنيا وعلى ذلك خرج السؤال .

والجواب والله أعلم: أنه لا قود على من قُـتل من أطفالهم ولا دية ولا كفارة (1).

وقالت طائفة من أهل العلم أيضًا: أطفال المشركين في الجنة، واحتجوا بآثار منها ما رواه ياسين بن معاذ الزيات، وليس بالقوي (2) ، عن عروة، عن عائشة، قالت:

سألت خديجة النبي ﷺ عن أولاد المشركين، فقال :

«هم مع آبائهم» ، ثم سألته بعد ذلك ، فقال :

«الله أعلم بما كانوا عاملين»، ثم سألت بعدما استحكم الإسلام، فنزلت: ﴿ وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وزْرَ أُخْرَى ﴾

فقال : «هم على الفطرة»، وقال : «هم على الفطرة» ، وقال : «هم في الجنة» .

«معنى هذا الحديث عند أهل العلم في أحكام الدنيا في ذلك هم من آبائهم ، وعلى ذلك يتخرج الحديث ، فلسس على من قتلهم قود ولا دية ، لأنهم أولاد من لا دية في قتله ولا قود لمحاربته وكفره ، وليس هذا الحديث في أحكام الآخرة ، وإنما هو في أحكام الدنيا ، فلا حجة فيه ولا في الذي قبله في هذا الباب» .

(2) قال في «التمهيد» (٦/ ٣٨١) :

«متروك الحديث لا يحتج بحديثه ، ولا أعلم أحدًا روى هذا الحديث عن الزهري غيره» .

حدیث أبی هریرة وغیره :

«كل مولود يولد على الفطرة» (أ).

قالوا: والفطرة عندنا الإسلام.

واحتجوا أيضًا بحديث عياض بن حمار ، عن النبي ﷺ أنه قال :

«قال الله عز وجل: «إني خلقت عبادي حنفاء» في حديث طويل ذكره (2).

واحتجوا أيضًا بحديث :

أبي رجاء العطاردي ، عن سمرة بن جندب، عن النبي ﷺ حديث الرؤيا ، الحديث الطويل ، وقوله :

"وأما الرجل الطويل الذي في الروضة فإنه إبراهيم على ، وأما الولدان الذين حوله فكل مولود يولد على الفطرة ، قال : فقيل : يا رسول الله على ال

«وأولاد المشركين» (3) .

<sup>(1)</sup> أخرجه مالك في «الموطأ» (١/ ٢٤١) عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة مرفوعًا به.

ومن طريقه : الفريابي في «القدر» (١٦٠) ، وأبو داود (٤٧١٤) ، والآجـري في «الشريعة» (١/ ٣٨٥).

وأخرجه البخاري (١/٤٢٤) من طريق : ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة به .

<sup>(2)</sup> أخرجه مسلم (٢١٩٧/٤).

<sup>(3)</sup> البخاري (٤/ ٣١٠) مطولاً ، ومسلم (٤/ ١٧٨١) مختصرًا.

وفي رواية أخرى عن أبي رجاء العطاردي في هذا الحديث:

«والشيخ في أصل الشجرة إبراهيم، والصبيان حوله أولاد الناس».

وهذا الحديث محتمل للتأويل أيضًا ليس فيه حجة قاطعة ، وبالله التوفيق.

وقد استوعبنا القول في معاني هذا الباب كله وما تفرق الإسلام فيه في «التمهيد» وما جاء من الآثار والحمد لله(أ).

# واحتجوا أيضا :

بقول الله عز وجل :

﴿كُلُّ نَفْس بِمَا كَسَبَتْ رَهينَةٌ ﴾

[المدثر: ٣٨].

وقوله: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذَّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾ [الإسراء: ١٥].

وقوله : ﴿ إِنَّمَا تُجْزُونُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الطور: ١٦] .

قالوا :ومن لم يعمل ولم يبلغ وقت العمل لم يؤمر [ق٠٤/١] بشيء، ولم يجز بما لم يعمل .

# واحتجوا أيضا :

بالإجماع في رفع القود والقـصاص والحـدود والآثام عنهم في دار الدنيا، قـالوا: فـالآخرة بذلـك أولى، قالوا: وإذا لـم يكونوا في النار (1) قال في «التمهيد» (٣٥٩/٦):

"يستحيل أن تكون الفطرة المذكورة في قول النبي على الله النبي المولود يولد على الفطرة الإسلام ، لأن الإسلام والإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب ، وعمل بالجوارح ، وهذا معدوم من الطفل ، لا يجهل ذلك ذو عقل ، والفطرة لها معان ووجوه في كلام العرب..».

بدليل القرآن والسنة ، لم يكن لهم بدٌّ من الجنة ؛ لأنه لا دار هناك للقرار إلا الجنة والنَّار .

وقد روى يزيد بن هرمز ، عن ابن عباس في جوابه لنجدة الحروري حين كتب إليه يسأله عن مسائل ، منها :

قتل أولاد المشركين ، فكتب إليه ابن عباس :

أن رسول الله ﷺ لم يكن يقتل أولاد المشركين ، وأنت فلا تقتلهم إلا أن تكون تعلم منهم مثل ما علم الخضر من الغلام حين قتله (١) .

والكلام في هذا الباب يتسع ، وقد طولت فيه الفرق<sup>(2)</sup> ، والله الموفق للصواب .

"أما اختلاف العلماء في الفطرة المذكورة في هذا الحديث فقالت جماعة من أهل الفقه والنظر: أريد بالفطرة المذكورة في هذا الحديث الخلقة التي خلق عليها المولود في المعرفة بربه، فكأنه قال: كل مولود يولد على خلقة يعرف بها ربه إذا بلغ مبلغ المعرفة، يريد خلقة مخالفة لخلقة البهائم التي لا تصل بخلقتها إلى معرفة ذلك، واحتجوا على أن الفطرة الخلقة، والفاطر الخالق. وأنكروا أن يكون المولود يفطر على كفر أو إيمان أو معرفة أو إنكار، قالوا: وإنما يولد المولود على السلامة في الأغلب خلقة وطبعًا وبنيةً ليس معرفة أو إنكار ولا معرفة، ثم يعتقدون الكفر أو الإيمان بعد البلوغ إذا ميزوا . . ولو كان الأطفال قد فيطروا على شيء من الكفر أو الإيمان في أولية أمرهم ما=

<sup>(</sup>أ) أخرجه مسلم ٣/ ١٤٤٤) ، وأبو داود (٢٧٢٧و٢٧٨) ، والترمذي (١٥٥٦).

<sup>(2)</sup> قال في «التمهيد» (٦/ ٥٥٥–٥٦) :

= انتقلوا عنه أبدًا ، وقد نجدهم يؤمنون شم يكفرون ، ويستحيل في المعقول أن يكون الطفل في حين ولادته يعقل كفرًا أو إيمانًا ، لأن الله أخرجهم في حال لا يفقهون معها شيئًا ، فمن لا يعلم شيئًا استحال منه كفر أو إيمان أو معرفة أو إنكار . .

ثم قال ابن عبد البر: هذا القول أصح ما قيل في معنى الفطرة التي يولد الناس عليها - والله أعلم - وذلك أن الفطرة: السلامة والاستقامة، بدليل حديث عياض بن حمار، عن النبي ﷺ حاكيًا عن ربه - عز وجل - :

«إني خلقت عبادي حنفاء» يعني على استقامة وسلامة ، والحنيف في كلام العرب: المستقيم السالم..» .

## ر **الحديثالسابع عشر:**

حديث أبي جمرة: عن ابن عباس إذ سأله عن ما استيسر من الهدي؟ فقال : جزور أو بقرة أو شاة ، أو شرك في دم .

وحديث على: أن رسول الله ﷺ أشركه في هديه .

قلت : وترك أهل العلم بأجمعهم هذا المعنى ، وقالوا:

ما استيسر من الهدى: شاة (ا).

قلت : وقد ذكر مالك في موطئه ما يوافق [ق٠٤/ب] قول ابن عباس وهو حديث أبى الزبير ، عن جابر ، قال :

فالجواب: إن حديث ابن عباس ، وقوله هذا صحيح مستعمل عند جمهور أهل العلم ، وليس بمتروك عند جميعهم كما ظننت ، بل لا يتركه إلا أقلهم ، اللهم إن كنت أردت ظاهر قوله : « أو شرك في دم » فتوهمت أن الشاة يجوز فيها الاشتراك ، لأنه يقع عليها اسم دم .

فإن كنت ظننت هذا فهو كما ذكرت لا يقوله أحد من علماء المسلمين<sup>(3)</sup>.

<sup>(</sup>أ) أخرجه البخاري (٢٠٨/٢) ، ومسلم (٢/ ٨٨٣) ، والـنسائي (٢٠٢/٥) مختصرًا من طريق : ابن جريج ، عن عطاء ، عن جابر به ضمن حديث طويل .

<sup>(2)</sup> أخرجه مسلم (٢/ ٨٨٢, ٩٥٥) ، وأبوداود (٢٨٠٩, ٢٨٧) ، والنسائي (٧/ ٢٨٠, ٢٨٧) ، والنسائي (٧/ ٢٢٢, ٢١٨) ، وابن ماجة (٣١٣٢) من طريقين عن جابـر: أحدهما : عن أبي الزبير ، والآخر عن عطاء عنه .

<sup>(3)</sup> أجمع فقهاء المذاهب وعلماء الأمصار على أن الشاة إنما تجزئ عن الواحد ، ولا يجوز الاشتراك فيها بلا منازع ، ونقل الإجماع كشير من العلماء ، كابن عبدالبر في

فيمن وجب عليه دم أنه تجزئه بعض شاةٍ ، وإنما أجاز العلماء الاشتراك في البدنة والبقرة دون الشاة لكل من لزمه ما استيسر من الهدي لمتعة أو قبران أو غير ذلك مما يدخل في الحج ، لأن البدنة والبقرة تعدل عندهم سبع شياه .

وممن أجاز ذلك من أهل العلم الشافعي، وأبو حنيفة، والثوري، والأوزاعي، وأحمد بن حنبل، وأبو ثور، وداود بن علي ، وعامة الفقهاء. وروى منصور ، عن ربعى ، قال :

كان أصحاب رسول الله ﷺ يقولون : البقرة عن سبعة.

وروى محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان ، عن أناس من أصحاب محمد - عليه السلام - قالوا: البقرة عن سبعة .

وعن علي وابن مسعود قالا [ق٤١ /أ]:

البقرة عن سبعة ، والبدنة عن سبعة .

وأكثر العلماء على هذا ، وقد روى ابن عباس والمسور بن مخرمة: أن النبي ﷺ نحر يوم الحديبية البدنة عن عشرة (1).

<sup>= «</sup>التمهيد» (١٠/ ٢١٥) ، وابن حزم في «المحلى» (٥/ ١٥٧) ، والـقاضي عيـاض في «الإكمـال» (٤٠٣/٤) ، وابن حجـر في «الفتح» (٢/ ٧٢) .

<sup>(</sup>l) انظر هذه الرواية في «التمهيد» (٣٠٩/١٥) .

ونقل هناك عن الطبري – رحمه الله – قال :

هاجتمعت الحجة على أن البقرة والبدنة لا تجزي عن أكثر من سبعة.

قــال : وفي ذلك دليل علــى أن حــديث ابن عــبــاس ومــا كــان مــثله خطأ ووهم أو منسوخ».

وهذا حديث غير مستعمل عند الجميع ، وقد أجمع العلماء أن البقرة لا تجوز عن أكثر من سبعة ، وكذلك البدنة (أ) ، وفي إجماعهم على ذلك دليل أن الحديث وهم أومنسوخ (2) ، وإنما قلت ذلك أن هذا إجماع لأن المسألة على قولين :

أحدهما: نفي الاشتراك في البدنة والبقرة أصلاً.

والثاني: إجازة الاشتراك فيها عن سبعة لا زيادة (3) ، وكلا القولين ينفى الاشتراك فيما فوق السبعة ، وقد كان زفر بن الهذيل يقول :

إن كان الهدي الواجب على سبعة أنفس ، وكان من باب واحد مثل أن يكونوا كلهم وجب عليهم دم مُستيسر عن متعة أو غيرها من وجه = قلت: وذلك لأنه قد رواها الزهري ،عن عروة ،عن مروان ، والمسور بن مخرمة ، ورافع بن خديج .

فهذا سند نظيف ، إلا أن المتن منكر كما ترى ، وأهل العلم يُعِلُّون ما هذا صورته وإن كان السند نظيفًا.

(أ) قال في «التمهيد» (٣٠٨/١٠ - كستاب الذبائح - باب الشركة في الضمحايا ، وعن كم تذبح البقرة والبدنة ) :

"ولا تجزئ البدنة ولا البقرة عن أكثر من سبعة ، وهذا كله قول الثوري ، وأحمد بن حنبل ، وأبي ثور ، وداود بن علي ، والطبري ، وعامة الفقهاء ، وروي ذلك عن جماعة من أصحاب النبي عليه ، منهم: علي وابن مسعود..» .

(2) وقد تقدُّم قول أبي جعفر الطبري في ذلك.

(3) قال ابن حزم في «المحلى» (٥/ ١٥٥) :

«إذا تأملنا فعل الصحابة - رضي الله عنهم - وقولهم في ذلك فإنما هو أن البقرة عن سبعة ، والبدنة عن سبعة ، وهذا قول صحيح ، وليس فيه منع من جوازهما عن أكثر من سبعة » .

واحد جاز لهم الاشتراك في البقرة والبدنة إذا كانوا سبعة فأدنى ، قال: وإن اختلف الوجه منه وجب عليهم الدم ، ولم يُجزهم ذلك .

وكان أبوثور يقول : إن شاركهم ذمي أو من لا يريد الهدي وأراد حصته من اللحم أجزأ من أراد منهم [ق٤١/ب] الهدي سبعة ، ويأخذ الباقون حصتهم من اللحم .

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد :

إن كان منهم ذمي أو من لا يريد الهدي فلا يجزهم عن الهدي (أ) . وأما مالك - رحمه الله - :

فإنه كان يجيز الإشتراك في هدي التطوع.

روى ذلك ابن وهب وغيره عنه .

ومن حجته في ذلك: أن رسول الله ﷺ أشرك عليًا في هديه وكان تطوعًا لأنه كان عنده مفردًا في حجته ﷺ، ولا يجيز مالك الاشتراك في الهدي الواجب، ولا الضحايا إلا أن يتطوع الرجل فيضحي عن نفسه وعن أهل بيته بشاة واحدة، فيجوز ذلك (2) لأن رسول الله ﷺ قد تطوع ببعض ضحاياه عنه، وعن أمته.

<sup>(</sup>ا) «التمهيد» (۲۰۱/۳۰۹) .

<sup>(2)</sup> قال في «التمهيد» (۲۰۷/۱۰) :

<sup>«</sup>لم يختلف عن مالك وأصحابه أنه لايجوز الاشتراك في الهدي الواجب إلا رواية شذت عند أصحابه عنه..» .

ويرجع في المسألة إلى: «المدونة الكبرى» (١/ ٤٦٨) ، «عيون المجالس» (٣/ ٢٠ ٩ - ٩٠٣)، (٩٠٤) ، «الإشراف على نكت مسائل الخلاف» (١/ ٢٠٥)، «التمهيد (١٥١ - ٣٠٣)، «المحلى» (١٥١ - ١٥٦)، «المغنى» (٣/ ٢٥٥) .

وقال ابن شهاب ، عن عمرة ، وعروة ، عن عائشة :

أن رسول الله على نحر عن نسائه بقرة واحدة في حجة الوداع

بينهن (1).

وروى الأوزاعي عن ، يحيى بن أبسي كثيسر ، عن أبي سلمة ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ مثله .

وأنكر مالك الاشتراك في الهدي الواجب والضحايا.

ومن وجب عليه ما استيسر من الهدي لم يحزه عنده دم منفرد من دماء الأزواج الشمانية أقله شاة منفردة [ق٢٤ /أ] ، ولم يكن عنده حديث أبي الزبير معمولاً به ، لأن الآثار اضطربت في نحر رسول الله عليه يوم الحديبية (2) ، وكان رسول الله عليه قد حضره العدو يومئذ فنحر والنحر عند مالك على المحصر بعدو مستحب وليس بواجب، وأكثر العلماء

سفيان بن عيينة، عن عبدالرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة به .

والحديث فيه اختلاف على الزهري فيه ، فرواه مالك عنه قال:

ما نحر رسول الله ﷺ وعن أهل بيته إلا بدنة واحدة أو بقرة واحدة.

وخالفه أصحاب الزهري ، فرووه عنه موصولاً بالسند المذكور .

وانظر تفصيل ذلك في «التمهيد» (١٠/ ٣١١) .

## (2) قال القاضي عياض في «الإكمال» (٤٠٢/٤):

«أما حديث الحديبية فلا حجة فيه للمخالف بتة ممن يجيز الاشتراك في الواجب ، وهم كافـة العلماء إلا مالكا ، لأنهم لم يجب عليـهم شيء ، قال مالك : وإنما اشتـركوا يوم الحديبية لأنه كان تطوعًا» .

<sup>(</sup>أ) أخرجـه البخاري (فتح: ٤/١٠) ، ومــسلم (٢/ ٨٧٣) ، والنسائي (١/ ١٨٠) ، وابن ماجة (٢٦٩٣) من طريق :

يوجبونه، وبيان مذاهبهم في ذلك في « التمهيد » <sup>(1)</sup>.

ولو رأى مالك - رحمه الله - أهل بلده يعملون بحديث جمابر ما تركه ، لأنه قد كان عرفه ورواه .

ومالك يذهب إلى أن الخبر إذا عمل بعض أهل بلده به وأفتوا بخلافه وفشا ذلك عندهم فإن له تركه وغيره يُخالفه في هذا الأصل ، والله الموفق للصواب.

وأبو الزبيـر حَافِـظ متـقن ليس به بأس ، وجـمهـور العلمـاء على الاحتجاج بحديثه ، وقبوله، ومن جَرحَهُ منهم لم يَأْتِ في جَرحِهِ بحجةٍ ، والله المستعان .

وقد روى عطاء ، عن جابر مثل رواية أبي الزبير سواء . وروى جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر : أن رسول الله عليه أشرك عليه في بدنة في حجة الوداع . والحمد لله رب العالمين .

0 0 0

<sup>(1)</sup> وحجة القائلين بالوجوب أن رسول الله ﷺ لم يحل يوم الحديبية ، ولم يحلق رأسه حتى نحس الهدي ، فدل ذلك على أن من شرط إحلال المحصر بعدو ، ذبح هدي متى وجده وقدر عليه . . \* «التمهيد \* (٨/ ٢٧٨) .

## ، الحديث الثامن عشر:

## حديث الأعمش:

قال: تذاكرنا [ق٢٤/ب] عند إبراهيم الرَهن في السَلم، فقال: حدثني الأسود، عن عائشة:

أن النبي ﷺ أسلم من يهودي طعامًا إلى أجل وارتهن منه دِرْعًا من حديد (1).

# وقلت : هل يجوز الرهن في السلم ؟

ثم قلت : وكأنه إذا أحدث في السلم الرهن لا يعرف بما رهن أبرأس المال أو بالمسلم فيه ؟

وإن أخذه برأس المال فرأس المال غير الدين، إنما دينه ما أسلم فيه ورأس المال لا يجب الطلب به وإن أخذه بالمسلم فيه فكأنه اقتضاه قبل أجله، هذا نص ما ورد في كتابك.

#### فالجواب :

أن الذي نزع به إبراهيم من حديثه عن الأسود ، عن عائشة حين سُئل عن الرهن في السَلم وجه صحيح ، وقَبِلَهُ مَنْ نَظَرَهُ ، لأن الرهن إذا جاز بالسنة في الدين الشابت من ثمن في طعام أو غيره ، فكذلك يجوز في السلم ، لأنه دين ثابت في الذمة مضمون كثمن سلعة مبيعة سواء.

والقرآن قد أطلق المداينات وعمها ولم يخص سلمًا من غير سلم ،

<sup>(1)</sup> أخرجـه البخاري (٢/ ٧٩) ، ومـسلم (٣/ ١٢٢٦) ، والنسائي (٧/ ٢٨٨) ، وابن ماجة (٢٤٣٦) من طريق : الأعمش به.

فأباح فيها الرهنَ والوثيقة بما أمكن من الإشهاد وغيره . قال الله عز وجل :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنِ إِلَىٰ أَجَلِ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾ الآية.

[البقرة: ٢٨٢] .

وقد روي عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال[ق٣٤ / أ] : أشهدُ أن السَّلَف المضمون إلى أجلِ معلوم بكيلٍ معلوم ووزن معلوم أحلُّه الله - عز وجل - وأذن فيه، أما تقرءون:

﴿ يِا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنِ إِلَىٰ أَجَلِ مُّسَمِّي فَاكْتُبُوهُ ﴿ (١)

قال أبو عمر : الرهن والكفيل في السلم جائز عندنا بظاهر القرآن والسنة والقياس على إجماع العلماء على إجازته في الدين المضمون من غير السلم ، وهذا كله قول مالك والشافعي وأبي (\*) حنيفة وأصحابهم ، والرهن عندَ مالك والشافعي بالمسلم فيه لا برأس المال ، وبالمسلم فيه ، فأيهما شاء؟ قالوا: لأن رأس المال كبعض السلم ، وقد يدخل السلم دُواخل فلا يجب إلا رأس المال ، وقال مالك - رحمه الله - :

يجوز الرهنُ والكفيل في السَّلم ، قال: ولم يبلغني عن أحدِ أنه كرهَهُ إلا الحسن ، وليس به بأس .

<sup>(1)</sup> أخرجه عبد الرزاق (٦٤٠٦٤) ، وابن أبي شيبة (٤/ ٢٧١) ، والشافعي في «الأم» (٣/ ٨٠) ، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٢٨٦) ، والطبري في «التفسير» (٦/ ٤٤–٤٥) من طريق : أبي حسان الأعرج ، عن ابن عباس به ، وسنده صحيح.

<sup>(\*)</sup> في "الأصل" : (أبو) ، والصواب ما أثبتناه.

قال أبوعمر: ممن أجاز الرهن والكفيل في السلم مجاهد ، وعطاء، وعمرو بن دينار ، والشعبي .

وقد رُوي عن الحسن إجازته ، ورُوي كراهته .

وكذلك النخعي اختلف عنه فيه أيضًا ، على حسب ذلك ، فروي عنه الوجهان معًا .

وكذلك اختلف عن ابن عباس ، وابنِ عمر - رضي الله عنهما - في ذلك أيضًا ، فروى خالد الحذاء [ق٣٥/ب] عن عكرمة ، عن ابن عباس : أنه كره الرهن والكفيل في السلم (ا).

وروى الثوري ، عن يزيد بن أبي زياد، عن مقسم، عن ابن عباس : أنه كان لا يرى بأسًا بالرهن والكفيل في السلم (2).

وروی ابن جریج، عن عمرو بن دینار:

عن ابن عمر أنه كان يُجيزه <sup>(3)</sup>.

وروى هشيم ، عن أبي بشرٍ ، عن سعيد بن جُبير ، عن ابن عمر قال: ذلك الربا المضمون (4).

<sup>(1)</sup> أخرحه ابن أبي شيبة (٤/ ٢٧٣) من رواية مجاهد ، عن ابن عباس ، وفي الطريق إليه يزيد بن أبي زياد ، وهو ضعيف.

<sup>(2)</sup> أخرجه عبد الرزاق (١٠٤٩٠) ، وابن أبي شيبة (٤/ ٢٧٣) وفيه يزيد بن أبي زياد وقد تقدَّمت الإشارة إلى ضعفه.

<sup>(3)</sup> أخرجه عبد الرزاق (١٤٠٦١) من رواية نافع ، عن ابن عمر بسند صحيح.

 <sup>(4)</sup> أخرجه ابن أبي شيبة (٤/ ٢٧٣) من طريق : بكير بن عــتيق ، عن سعيد بن جبير
 من قوله ، وسنده صحيح ، وعند ابن أبي شيبــة (٤/ ٢٧١-٢٧٢) من طريق آخر عن =

وكرهه عـــلي بن أبي طالب -رضي الله عنه- لم يختلـف عنه فيــما علمتُ.

وروى ابن جُريج وسفيان ، وابن عسينة ، عن زياد بن سعيد ، عن عبدالله بن يزيد ، عن أبي عياض : أن عليًا كره الرهن في السلم (أ). وروي عن سعيد بن جُبير ، وعكرمة مثل ذلك أيضًا من كراهته . وهو قول الأوزاعي ، وأحمد بن حنبل ، وأبي ثور .

وقد أخبرنا بالصحيح عندنا مما اختلفوا فيه ، وهو جائز على ما ذكرنا بدليل الكتاب والسنة والقياس على الإجماع ، وقد أمر الله عز وجل عند التنازع بالرد إلى كتاب الله ، وسنة رسول الله ﷺ ، ولم يجعل في الاختلاف والتفرق حجة ، بل ذم ذلك ، ومدح الإجماع ، وتوعد من اتبع غير سبيل المؤمنين أن يوله ما تولى ويُصله جهنم الآية .

فما أجمعوا عليه فحق، ومَا اختلفوا فيه فواجب النظرُ [ق٤٤/أ] فيه ، ورَدُهُ إلى أشبه الأشياء به من الكتاب والسنة والأصول الصحيحة، وبالله التوفيق .

وأما قولك : «إن أخذ الرهن بالمسلم فيه فكأنه اقتضاه قبل أجله» ، فقول ضعيف ، لأن الرهن وثيقة وليس في الاستيثاق شيء من معنى

<sup>=</sup> سعيد بن جبير ، فالظاهر أنه لا يُحفظ عن ابن عمر من هذا الوجه ، لا سيما مع مخالفته لما تقدُّم عنه.

<sup>(</sup>أ) أخرجـه عبد الرزاق (١٠٤٨٢) ، وابن أبي شــيبة (٢٧٣/٤) ، وعــبد الله بن أبي يزيد لم يوثقه معتبر ، فهو مجهول الحال ، والله أعـلم.

الاقتضاء إلا كأنه لو شاء أن يتبع الرهن في سلمه قبل حُلول أجله لم يكن ذلك له، ولو كان الرهن كالقيضاء لم يصح بالدين المؤجل أبدًا ، والرهن أشبه بالإشهاد منه بالاقتضاء ، ولذلك جعله الله بدلاً من الكتاب والإشهاد بقوله :

﴿ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ [البقرة: ٢٨٣]. والله أسأل السداد والرشاد .

The said said

## الحديث التاسع عشر:

# حديث أبي هريرة :

أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى فطرحت جنينها ، فقضى رسول الله على فيه بغرة عبد أو أمة ، ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت ، فقضى رسول الله على أن ميراثها لبنيها وزوجها ، وأن العقل على عصبتها (أ) .

وقلت : وكأن ضرب المرأة صاحبتها بالعَمود يشبه العمد [ق٤٤/ب] وطريقه طريق العمد ، وقضى النبي ﷺ فيه بالدية على عاقلة المرأة ، والعاقلة لا تحمل العمد وإنما تحمل الخطأ .

وقلت : فكيف وجه خروج هذا الحديث، وكيف أوجب النبي ﷺ على عاقلة دية العمد ؟

# فالجواب وبالله عوني وهو حسبي:

إن حديث أبي هريرة هذا فيه ما ذكرت وهو حديثٌ قد ذكره مالك في «موطئه» : عن النبي عَلَيْكُمْ مُرسلاً .

وعن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة مُسندًا (2).

<sup>(1)</sup> أخرجه البخاري (٤/ ٢٧٥) ، ومسلم (٣/ ١٣٩) ، وأبو داود (٤٥٧٧) ، والترمذي (٢١١١) ، والنسائي (٨/ ٤٧) من طريق : الليث بن سعد ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة به.

<sup>(2) «</sup> الموطأ » (٢/ ٥٥٨).

ولم يذكر مالك حكم الدية ، وسكت عن ذلك ، وإنما ساق فيه قصة الجنين وحكمه لا غير ، وما أظن مالكا ، والله أعلم (رمى) من طريق «مُوطئه» قصة قتل المرأة مع جنينها ، وحكم دمها إلا لما بلغه فيه من الاضطراب، فقد اختلفت الرواية في هذا المعنى من الحديث اختلافاً كثيراً ، ولما وجد العمل بالمدينة من نفي شبه العمد ، والله أعلم (1).

إلا أنه قد خالفه الليث بن سعد ، فرواه عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة موصولاً .

ولم يتفرد الليث بن سعد بذلك ، بل تابعه يونس بن يزيد ، فرواه عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة موصولاً أيضًا .

أخرجه البخاري (٢٧٦/٤) ، ومسلم ، وأبو داود (٤٥٧٦) ، والنسائي (٨/٨). فالأصح فيه الوصل كما ترى ، لأنه قول الأكثر ، والله أعلم.

(\*)وبها يتجه المعنى ، ف: «رمى» هنا بمعنى : «ترك روايته في موطئه».

(1) قال في «التمهيد» (٢١٧/١٤ - كتاب العقول - باب عقل الجنين) :

"ولم يذكر في موطئه قصة قتل المرأة التي طرحت جنينها ، لما فيه من الاختلاف والاضطراب بين أهل النقل ، وأهل الفقه من أصحابنا ، والتابعين ومن بعدهم من الخالفين، وإنما ذكر قصة الجنين الذي لم يختلف فيه الإخبار عن النبي على الله ، وقد ذكرنا حكم الجنين ، وما للعلماء في ذلك من التنازع والمعنى في باب ابن شهاب ، عن سعيد ابن المسيب من كتابنا ، فأغنى عن إعادته ها هنا، وذكرنا حكم قتل المرأة وما روي فيه ، وفي حكمه عن النبي عليه ، وعن العلماء بعده في شبه العمد بما يكفي ويشفي في كتاب «الأجوبة على المسائل المستغربة» ، ولم نذكره في كتابنا هذا ، لأن مالكًا لم يذكر شيئًا منها في حديث في موطئه ولا في غيره فيما علمت» .

<sup>=</sup> وكـأن المصنف يشـير بذلك إلى الاخـتـلاف في هذه الرواية على ابن المسـيب ، ومالك وإن كان من أوثق أصحاب الزهري .

وإن منهم جماعة ينفون ذلك .

وهذا الحديث - والقصة كلها مدارها على حمل بن مالك بن النابغة - رجل من الأعراب [ق٥٤/١] من هُزيل عنده عُرضت لزوجته إحداهما مع الأخرى ، ولكنه قد روى حديثه هذا معه جماعة من الصحابة ، عن النبي عَيَالِيَّة .

فممن رواه أبو هريرة ، والمغيرة بن شعبة ، وابن عباس ، وجابر وغيرهم (أ) - رضي الله عنهم - .

## فأما حديث أبي هريرة:

فاختلف فيه عن ابن شهاب ، وقد ذكرنا ما صنع فيه مالك ، وذكرنا من تابَعَه على ذلك في كتاب «التمهيد» وأحسنهم سياقًا هنا يونس ابن يزيد (2) .

روى ابن وهب وابن المبارك، عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب، عن ابن المسيّب وأبى سلمة ، عن أبي هريرة قال:

اقت تلت امرأتان (3) من هذيل ، فضربت إحداهما الأخرى بحجر

"والمرأتان المذكورتان الهلديليتان في هذا الحديث إحداهما يقال لها: أم عفيف بنت مسروح من بني سعد بن هذيل ، والأخرى: مليكة أخت عويمر بن الأشقر ، وهذا موجود من حديث عويمر بن أشقر ، ومن حديث عبدالله بن عباس ، إلا أن ابن عباس قال في هذا الحديث : كان اسم إحداهما : مليكة ، والأخرى: أم غطيف، وقد ذكرناهما في الصحابيات في كتاب الصحابة بما يغني عن ذكرهما ها هنا» .

<sup>(</sup>أ) كعمر بن الخطاب ، ومحمد بن مسلمة وابن عباس ، وجابر بن عبدالله ، وبريدة الأسلمي ، وحمل بن النابغة الهذلي . «التمهيد» (٢١٨/١٤) .

<sup>(2)</sup> وقد تقدُّم الكلام عليه.

<sup>(3)</sup> قال في «التمهيد» (٢١٩/١٤) :

فقتلتها وما في بطنها ، واختصموا إلى رسول الله رَجَيِّة فقضى أن دية جنينها عَبدٌ أو وليدةٌ (\*)، وقضى بدية المرأة على عاقلة القاتلة ، فقال حمل بن مالك ابن النابغة الهُذلي : يا رسول الله أغرم من لا أكل ولا شرب ولا نطق ولا استهل(1) ، فمثل ذلك يطل ، فقال رسول الله رَجَيَّة :

«إن هذا من إخوان الكهان».

من أجل سجعه الذي سجع (2).

فاحتج من أثبت شبه العمد [ق٥٥/ب] بحديث أبي هريرة هذا.

"وفي قول حمل بن النابغة: «كيف أغرم من لا شرب ولا أكل»: حجة لليث ولربيعة أن الغرة للأم خاصة ولو كانت على الفرائض، على مشهور قول مالك وأصحابه ، وأبي حنيفة والشافعي - لكان للأب فيها أوفر نصيب ، وللأب ، وابنه على مذهب ابن هذيل ، وأحد قولي مالك: لكان للأب الثلثان ، فلما كان هنا غارمًا محضًا دل أنه لم يكن له في ذلك حق».

#### (2) قال النووي في «شرح مسلم» (١٧٨/١١):

"إنما ذم سبعه لوجهين: أحدهما: أنه عمارض به حكم الشرع ورام إبطاله، والثاني: أنه تكلفة في مخاطبته، وهذان الوجهان من السجع مذمومان، وأما السجع الذي كمان النبي على يقوله في بعض الأوقات، وهو مشهور في الحمديث، فليس من هذا، لأنه لا يعارض به حكم الشرع ولا يتكلفه، فلا نهي فيه، بل هو حسن، ويؤيد ما ذكرنا من تأويل قوله على : "كسجع الأعراب" فأشار إلى أن بعض السجع هو المذموم، والله أعلم".

<sup>(\*)</sup> في «الأصل): (عبدًا أو وليدةً).

<sup>(</sup>أ) قال القاضى عياض في «إكمال المعلم» (٥/ ٤٩٣):

وعن جابر ، عن النبي ﷺ مثله .

وروايات رويت في ذلك أيضًا ، عن حمل بن مالك بن النابغة المذكور ، عن النبي ﷺ مثل ذلك .

## واحتجوا أيضًا به :

حدیث خالد الحذاء ، عن القاسم بن ربیعة بن جوشن ، عن عقبة ابن أوس السدوسي، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ - وهو عبدالله بن عمرو بن العاص ، هكذا قال حماد بن زید وغیره - :

أن رسول الله ﷺ خطب يوم فتح مكة فقال في خطبته :

«ألا إن قتل الخطأ بالسوط والعصا والحجر فيه دية مغلظة مائة من الإبل منها أربعون خلفة في بطونها أولادها» (1).

وقد روى إسماعيل بن مسلم ، والحسن بن عمارة ، عن عمرو بن دينار، عن طاوس ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ مثله بمعناه :

<sup>(</sup>أ) أخرجه أبو داود (٤٥٤٧ و٤٥٤٨) ، والنسائي (٨/ ٤١) ، وابن ماجة (٢٦٢٧) من هذا الوجه ، وسنده صحيح.

وقد أخرجه النسائي وابن ماجة من طريق: شعبة ، عن أيوب ، عن القاسم ، عن ابن عمرو به ، والحديث فيه اختلاف كثير.

وقد أورده ابن حزم في «المحلي» (١٠/ ٢٧٢) ، ثم قال :

<sup>«</sup>عقبة بن أوس مجهول لا يبدري من هو ، ولا يصح للقاسم بن ربيعة سماع من عبدالله بن عمرو» .

قلت : عقبة بن أوس قد وثقه ابن سعد وغيره، إلا أنه متكلّم في سماعه من ابن عمرو ، فالحديث ضعيف من هذا الوجه ، والله أعلم.

# «من ضرب بعصًا أو حجر فديته مغلظة في أسنان الإبل» (أ).

قالوا: قد ثبت بهذه الأحاديث أن شبه العمد ما ليس بعمد محض، ولا خطأ محض.

وممن قال بإثبات شبه العمد من الفقهاء (2): الشافعي وأبو حنيفة ، والثوري ، وعثمان البتي ، وأصحابهم ، وابن شُبرمة ، وابن أبي ليلى ، والأوزاعي ، والطبري ، وأهل الحديث ، وجماعة فقهاء العراقين والشامين وجمهور التابعين (3).

وقال في الموضع الثالث (١٤/ ٢٢٣) :

«قد ذكرنا ما يجب من القول في قصة قتل المرأة والاختلاف في ذلك من جهة الأثر، واختلاف العلماء في ديتها وقتلها ، وما لهم في شبه العمد من الأقاويل والوجوه في كتاب «الأجوبة عن المسائل المستغربة»، ممن أراده نظر إليه وتأمله هناك ، ولم نذكر ههنا شيئًا من ذلك لأنه ليس في حديث مالك ذكره قتل المرأة ، وإنما فيه قصة الجنين ، ونحن نذكر ما للعلماء في ذلك من الأقوال والوجوه ههنا»..

(3) كالنخعي ، والشعبي ، وعطاء ، وطاوس ، ومسروق، والحكم بن عتيبة ، وعمر بن عبدالعزيز ، والحسن ، وابن المسيب ، وقتادة ، والزهري ، وأبي الزناد ، وحماد بن أبي سليمان ، وقد قبال بشبه العمد طائفة من الصحابة – رضي الله عنهم - : عمر بن=

<sup>(1)</sup> أخرجه أبو داود (٤٥٧٢ و٤٥٧٣) ، والنسائي (٨/ ٣٩) ، وابن ماجة (٢٦٣٥) من طرق : عن عمرو بن دينار به ، **وسنده صحيح**.

<sup>(2)</sup> وقد أحال ابن عبدالبر الكلام في مسألة شبه الـعمد على كتابه «الأجوبة المستوعبة» في أربعة مواضع من كتابه «التمهيد» وهي :

<sup>(</sup>۱۹۸/۱٤) كتاب العقول - باب ذكر العقول ، (۲۱۷/۱٤) حديث مالك عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، و(۲۲۳/۱٤) حديث مالك عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، (۲۳۸/۱٤) حديث مالك عن يحيى بن سعيد .

وقال أبو حنيفة ، والشافعي، ومن تبعهم : الدية في ذلك على العاقلة (1) .

وقال ابن شبرمة ، والبتي، والأوزاعي : هي في مَالِ الجاني مغلظة (2) .

واختلفوا في كيفية شبه العمد ، فجملة قول أبي حنيفة أنه إذا قتله بحديدة أو بلطة قصب أو بالنار فهو عمد ، وفيه القصاص ، وما سوى ذلك من العمد لا قصاص فيه ، وفيه الدية مغلظة على العاقلة ، وعلى القاتل الكفارة (3) .

وجملة قول أبي يوسف ومحمد (4): أن شبه العمد ما لا يقتل كاللطمة الواحدة ، والضربة الواحدة بالسوط ، والوكز ، وذلك حتى صار جملته مما يقتل كان عمداً ، وفيه القصاص بالسيف ، وكذلك إذا غرَّقه في ماء بحيث لا يمكنه الخلاص منه وهو قول عثمان البتي ، إلا أنه يجعل دية

<sup>=</sup>الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعلي بن أبي طالب ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وأبوموسى الأشعرى.

انظر : «المحلى» لابن حزم (١٠/ ٢٧٥) ، «الإشراف» لابن المنذر (٣/ ٧٢).

<sup>(</sup>أ) انظر «الأم » للشافعي (٧/ ٢٩)، «المسوط» (٢٦/ ٢٤-٦٥)، «المحلى» (١٠/ ٢٧٤). «رد المحتار» (١٠/ ١٥٨ -١٥٩)، «شرح فتح القدير» (٢١٢/١٠).

<sup>(2)</sup> انظر «المحلى» لابن حزم (١٠/ ٢٧٩) .

<sup>(3)</sup> انظر: «المبـــــوط» (۲۱/ ۲۲–۲۰) ، «المحلى» (۱۰/ ۲۸۰) ، «رد المحــــــــــــار» (۱۰/ ۱۵۸ –۱۵۹) ، «شرح فتح القدير» (۱۰/ ۲۱۰ /۲۱۰).

<sup>(4) «</sup>المحلى» (۱/۱۱)، «بداية المجتهد» (۷۸/۲)، «شرح فتح القدير» (۲/۱۰).

شبه العمد أن يضربه بعصًا أو حجر أو ببندقة فيموت ، ففيه الدية مغلظة ، ولا قود فيه ، والعمد ما كان بسلاح وفيه القود (١) ، وهذه رواية الأشجعي عنه .

وروى عنه الفضل [ق٤٦/ب] ابن دكين قال : لو أخـذ عودًا أوعظمًا فجرح به بطن حي فهو شبه عمد ، وليس فيه قود .

وقال الأوزاعي: إن ضربه بعصًا أو سوط ضربة واحدة فمات فذلك شبه العمد، ففيه الدية مغلظة في ماله، وإن شاء بالقضاء ثم مات مكانه من الضربة الثانية فعليه القصاص، وإن لم يمت من الثانية مكانه ثم مات بعد فهو شبه العمد لا قصاص فيه (2).

وقال المزني ، عن الشافعي : إذا عمد رجل بسيف أو حجر أو سنان رمح أو بشيء له حد فخرق الجلد واللحم إذا ضرب به أو رمى به فضرب به إنسانًا فجرحه جرحًا كبيرًا أو صغيرًا فمات منه فعليه القود ، وكذلك إن شدخه بحجر أو تابع عليه الخنق ، أو والى عليه بالسوط حتى يموت ، أو طبق عليه بيتًا بغير طعام ولا شراب مدة الأغلب أن يموت في مثلها ، أو ضربه بسوط في شدة حر أو برد ، ونحو ذلك مما الأغلب أن يموت منه فعليه القود (ق).

وإن ضربه بما لا يُجرح بحده أو ألقاه في بحر قريب البر وهو يُحسن العَوم أو ما يغلبُ أنه [ق/٤/١] لا يموت منه فمات ، فلا قود عليه ، وفيه

<sup>(1) «</sup>المحلى» (١٠/ ٢٨١) .

<sup>(2) «</sup>المحلى» (١٠/ ٢٧٩)

<sup>(3)</sup> انظر «الأم » للشافعي (٧/ ٢٩) .

الدية على العاقلة مغلظة (١).

وشب العمد عند الشافعي - رحمه الله - في الجراح وفي النفس جميعًا ، وعند أبي حنيفة لا يكون شبهًا ، وأنكروه منهم مالك والليث وجماعة من أهل المدينة .

قال مالك - رحمه الله -: شبه العمد باطل إنما هو عمد أو خطأ ، ومن ضرب [أحدًا] (\*) بعصًا أو رماه بحجر فهو عمد ، وفيه القصاص ، وإن انصرف عنه وهو حي ثم مات كانت فيه القسامة (2) .

وقال الليثُ : كلُّ ما عمد به إنسان إنسانًا فضربه به فمات المضروب ففيه القصاص، ولو ضَرَبه بإصبعه.

ومن الحسجة لقسائل هذه المقسالة أن القرآن إنما نسطق بالعمد والخطأ والأحاديث في شبه العمد مضطربة .

فأمَّا الحديث المأثور في المرأة الهذلية التي رمت صاحبتها بحجر أو بمسطح فقتلتها وجنينها فقد روي على نحو ما ذهبنا إليه .

وعلى خلاف ما تقدم ، روى أبو عاصم النبيل وحجاج بن محمد ،

 <sup>(</sup>أ) انظر «الأم» للشافعي (٧/ ٢٨) .

<sup>(\*)</sup> في «الأصل» : (أحد) ، والصواب ما أثبتناه.

<sup>(2) «</sup>المدونة الكبرى» (٤/ ٥٥٨) ، وفيه قال سحنون :

<sup>«</sup>قلت: وفي أي شيء يرى مالك الدية مغلظة ؟ قال : قال مالك : في مثل ما صنع المدلجي بابنه فقط ، لا يراه إلا في الوالد في ولده إذا قتله فحذفه بحديدة أو بغير ذلك مما لو كان غير الوالد فعل ذلك به قتل به ...».

قال أبوالوليد بن رشد في «بداية المجتهد» (٢/ ٥٧٨) :

<sup>«</sup>والمشهور عن مالك نفيه – أي شبه العمد – إلا في الابن مع أبيه» .

عن ابن جريج ، قال: أخبرني عمرو بن دينار ، عن طاوس ، عن ابن عبراس ، أن عمر بن الخطاب أنشد الناس : ما قصى به رسول الله عليه الله على الله على الله على الله الله على ا

إني بين امرأتين ، وإن إحداهما ضربت الأخرى بمسطح فقتلتها وجنينها ، فقضى رسول الله ﷺ في الجنين بغرة وقضى في المرأة أن تقتل مكانها .

أخبرني عبدالله بن محمد بن عبدالمؤمن ، قال: نا محمد بن بكر بن داسه النمار بالبصرة ، قال: ثنا أبوداود ، قال: ثنا محمد بن مسعود ، قال: ثنا أبو عاصم ، عن ابن جريج ، قال: أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع طاووساً ، عن ابن عباس ، عن عمر أنه سأل عن قصة النبي سيال في ذلك فقام حمل بن مالك بن النابغة ، فقال :

كنت بين امرأتين فضربت إحداهما الأخرى بمسطح فقتلتها وجنينها، فقضى رسول الله ﷺ في جنينها بغرة وأن تُقتل.

وذكر الطحاوي أن حجاج بن محمد الأعور تابع أبا عاصم على روايته هذه عن ابن جريج بإسنادها ومتنها وذكر في المرأة أن تقتل مكانها، ففي هذا الحديث أنه قضى في المرأة بالقتل لا بالدية ، فلا وجه لإثبات شبه العمد بما قد اختلف فيه ولم يثبت (۱) .

<sup>(</sup>أ) قال أبو حمنيفة: في هذا الخسر بيان أن من قتل آخر بعصا يُمات من مثلها ، أوبحجر يُمات منه ، فلا قود ، ولكنه عمد خطأ على العاقلة .

وقال أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، والشافعي ، وأصحابه ، في هذا الخبر بيان أن من مات بما لا يمات من مثله ففيه الدية على العاقلة .

انظر «المحلي» (١٠/ ٢٧٣-٢٧٤).

والأحكام لا تستقر إلا بما ثبت ولم يُعارضه ما ينقضه ، فان قيل : إن الحميدي روى هذا الحديث عن هشام بن سليمان المخزومي ، عن ابن جريج بإسناده ، أن ابن عيينة رواه عن عمر، وعن طاوس مرسلاً ، ولم يذكر قتل المرأة ، وإن ذكر قتل المرأة أبو عاصم والحجاج .

قيل له: تابعه حجاج بن محمد مع معرفته بابن جريج ، ولو تفرد بها أبو عاصم وجب ألا تقبل لأنها زيادة على ما قصر عنه ابن عينينة وهشام بن سليمان ، عن ابن جريج ، لأنهم لم يذكروا قبل المرأة ولا ديتها ، وقد ذكر أبو عاصم وحجاج ما حذفه ابن عيينة (۱) .

وقد روي عن عـمر بن الخطاب -رضي الله عنه- نفى شبه العـمد، وقال: يَعمـدُ أحدكم فيضرب أخاه بالعـصى ، ثم يقول لا قود عليَّ ، لا أوتى بأحد فعل ذلك إلا أقدتُ منه .

وللذين أثبتوا شبه العمد اعتراض في حديث حمل بن مالك بن النابغة هذا ، قالوا : إن كان ابن عيينة لم يذكر فيه قتل المرأة ، فإن محمد ابن مسلم الطائفي ، وحماد بن زيد ، ومحمد بن أبي جحادة روى هذا الحديث عن عمرو بن دينار ، عن ابن طاووس ، أن عمر هكذا مرسلا.

<sup>(1)</sup> قال ابن حزم في «المحلي» (١٠/ ٢٧٥) :

<sup>«</sup>وقد ادعى قوم أن ابن جريج أخطأ فيه ، وقالوا :

قد روی سفیان بن عیینة هذا الخبر عن عمرو بن دینار ، فلم یذکر فیه ماذکر ابن جریج.

فقلنا : بل المخطئ من خطأ الأثمة برأيه الفاسد ، وإذ لم يرو ابن عيسينة ما روى ابن جريج زاد جريج ، فكان ماذا ؟ ابن جسريج أجل من ابن عيينة - وكلاهما جليل - وابن جريج زاد على ابن عيينة ما لم يعرفه ابن عيينة ، وزيادة العدل لا يحل ردها.

لمارواه ابن عيينة وقالوا فيه : وقضى في المرأة بالدية .

قالوا: فقد ثبت «شبه» في خبر حمل بن مالك أيضًا كما ثبت من رواية أبي هريرة وجابر وغيرهما .

قالوا: وأكثر أحوال خبر حمل بن مالك بن النابغة أن يجعل الرواية فيه معارضة فيسقط، وخبر أبي هريرة وجابر لم يختلف عنهما [ق٨٤/ب]فيه أن رسول الله ﷺ قضى على عاقلة القاتلة بالدية.

قالوا: وقد روى شعبة وغيره ، عن قتادة ، عن أبي المليح الهذلي، عن حـمل بن مالك بن النابغة هذه القـصة في الجنين والمرأة ، وذكـر أنه جـعل دية المرأة على عاقلة قـاتلتـها، ولم يخـتلف في ذلك عن قتـادة ، قالوا:

وقد روى خبر ابن عباس سماك بن عكرمة ، عن ابن عباس ، فذكر أن رسول الله ﷺ قـضى بعقل المقـتولة على العاقلة ، وقـضى في الجنين بغرة ، فهذا يقضى على خبر طاوس المختلف .

قــالوا: وقد رُوي عن عليِّ أنه أثبت شــبه العــمد ، وروى شــريك وغيره ، عن أبي إسحاق ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي – رضي الله عنه – قال : شبه العمد بالعصا والحجر ، وليس فيه قود .

## وأما حديث جابر:

فحدثناه عبد الوارث بن سفيان قال : ثنا قاسم بن أصبغ ، قال : ثنا عبد الواحد - يعني ابن ثنا بكر بن حماد ، قال : ثنا عبد الواحد - يعني ابن زياد - قال : ثنا مجالد ، عن الشعبي ، عن جابر :

أن امرأتين من هذيل قـتلت إحداهما الأخرى ، ولكل واحـدة منهما زوج وولد ، فقال رسول الله ﷺ :

«دية المقتولة على عاقلة القاتلة».

قال[ق/ ٤٩]: وكانت حُبلى وألقت جنينها ، فجاءت عاقلة القاتلة أن تَضْمِنهم ، فقالوا : يا رسول الله : لا شرب ولا أكل ولا صاح ، ولا استهل ، فقال رسول الله ﷺ : «هذا سجع الجاهلية» ، فقضى في الجنين بغرة عبد أو أمة .

وقد ذكرنا في كتاب «التمهيد» كثيرًا من آثار هذا الباب ، عن جماعة من الصحابة ، عن النبي ﷺ (2) .

"فمن أحكام الجنين ما أجمع العلماء عليه ، ومنها ما اختلفوا فيه ، فمما أجمعوا عليه من ذلك أن الجنين إذا ضرب بطن أمه ، فألقته حيبًا ، ثم مات بقرب خروجه ، وعلم أن موته كان من أجل الضربة وما فعل بأمه وبه في بطنها ، فيفيه الدية كاملة وأنه يعتبر فيه الذكر والأنثى وعلى هذا جماعة فقهاء الأمصار .

واختلف العلماء في الغرة وقيمتها ، فقال مالك : الغرة تقوم بخمسين دينارًا ، أو ست مائة درهم : نصف عشر دية الحر المسلم الذكر ، وعشر دية أمه الحرة ، وهو قول ابن شهاب ، وربيعة ، وسائر أهل المدينة.

وقال أبو حنيفة وأصحابه ، وسائر الكوفيين : قيمة الغرة خمسمائة درهم ، وهو قول=

<sup>(</sup>أ) أخرجه أبو داود (٤٥٧٥) ، وابن ماجة (٢٦٤٨) من هذا الوجه، وسنده ضعيف، لضعف مجالد بن سعيد.

<sup>(2)</sup> قال في «التمهيد» (٢٢٣/١٤) :

وأما حديث المغيرة بن شعبة : فذكر فيه جرير ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن عبيد بن نُضَيْلة ، عن المغيرة :

أن رسول الله ﷺ جعل دية المقتولة على عصبة القاتلة وغرَّةس لما في بطنها (١).

قال أبو داود:

« وكذلك رَواه الحكم ، عن مجاهد ، عن المغيرة <sup>(2)</sup>. وقلتُ أنا :

وكذلك رَواهُ إبراهيم بن طهمان ، عن منصور بإسناده ومعناه سواء. وكذلك رواه أيضًا : سليمان التيمي ، عن منصور بإسناده مثله.

هومما يدخل في هذا الباب من الخطأ دية الجنين ، وذلك لأن سقوط الجنين عن الضرب ليس هو عمداً محضاً ، وإنما هو عمد في أمه خطأ فيه ، والنظر في هذا الباب هو أيضاً في الواجب في ضروب الأجنة وفي صفة الجنين الذي يجب فيه الواجب ، وعلى من تجب ، ولمن يجب ، وفي شروط الوجوب» .

وقال النووي في «شرح مسلم» (٧٩/١١):

«هذا دليل لما قاله الفقهاء ، أن دية الخطأ على العاقلة إنما تختص بعصبات القاتل سوى أبنائه وآبائه» .

<sup>=</sup> إبراهيم ، والشعبي ، وقال المغيرة : خمسون دينارًا ، وقال الشافعي : سن الغرة سبع سنين ، أو ثماني سنين ، وليس عليه أن يقبلها معيبة ، وقال داود : كل ما وقع عليه اسم غرة ....».

<sup>(1)</sup> أخرجه مسلم (٣/ ١٣١٠) ، وأبو داود (٤٥٦٨) ، والترمذي (١٤١١) ، والنسائي (٥٠/٨) ، وابن ماجة (٢٦٣٣) من هذا الوجه.

<sup>(2)</sup> قال ابن رشد في «بداية المجتهد» (٢٠٢/٢):

وأما شعبة فرواه عن منصور بإسناده ، وقال فيه :

إن رسول الله ﷺ قضى في الجنين بغرة ، وجعلها على عاقلة المرأة .

ففي حديثه هذا أن دية الجنين جعلها رسول الله ﷺ على العاقلة ،
ولم يذكر شعبة في حديثه هذا دية المرأة ولا قتلها ، ويمكن أن تكون الدية [ق٤٩/ب] المجعُولَةُ على العاقلة في حديث الهذلية دية الجنين دون غيرها ، والله أعلم ، فلا يكون فيه على مالك حجة .

وأما الرواية التي شهد محمد بن مسلمة للمغيرة في هذا الحديث فإنما هي في ذكر الجنين لا غير ، وقد ذكرنا الاختلاف في دية الجنين على من تجبُ والحجة لكل قول منها في «التمهيد»(أ) وبالله العون والتوفيق .

«واختلفوا في الذي تجب عليه الغرة: فقال مالك وأصحابه: هي في مال الجاني، وهو قول الحسن بن حيى، ومن حجتهم في ذلك رواية من روى هذا الحديث، فقال الذي قضى عليه معين، وأنه واحد الذي قضى عليه عليه أغرم؟ وهذا يدل على أن الذي قضى عليه معين، وأنه واحد وهو الجاني، لا يعطى ظاهر هذا اللفظ غير هذا، ولو أن دية الجنين قضي بها على العاقلة، لقال في الحديث، فقال الذين قضى عليهم، وفي القياس أن كل جان جنايته عليه، إلاما قام بخلافه الدليل الذي لا معارض له، مثل إجماع لا يجوز خلافه، أو سنة من جهة نقل الآحاد العدول، لا معارض لها، فيجب الحكم بها.

وقال الشافعي وأبوحنيف وأصحابهما : الغرة على العاقلة ، واحتجوا بحديث المغيرة بن شعبة ، ثم قال ابن عبدالبر :وهذا نص ثابت صحيح في موضع الخلاف يوجب الحكم، ولما كانت دية المضروبة على العاقلة ، كان الجنين أحرى بذلك في القياس والنظر».

<sup>(</sup>l) قال في «التمهيد» (٢٢٥/١٤) :

# الحديث الموفي عشرون:

4	þ
Ġ	<u>.</u>
(	٠ •
1	H

أنه طَلَق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ ، فسأل عمر رسول الله الله الله عن ذلك ، فقال :

"هُره فليراجعها ، ثم ليمسكها بعد حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس ، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء».

قلت : وروی یونس بن جسبیر ، عسن ابن عمر ، آنسه قال : " مَوه فليراجعها" قلت: أتحتسب بها ؟ ، قال: "أرأيت إن عجز واستحمق" . قلت : هذا مشكل جدًا ، هذا لفظ كتابك .

فالجواب: أني لا أدري ما أشكل عليك من ذلك ، وليس فيه سؤال عن معنى والمعاني فيه كشيرة ، وقد ذكرتها في كتاب «التمهيك» مستوعبة فتأملها يعينك ذلك إن شاء الله تعالى .

واستحمق ، فمعناه عند أهل العلم الإنكار عليه في قوله : أتحسب ، وأما قول ابن عسمر لأبي خلاب يونس بن جبيس: أرأيت إن عجز فكأنه قسال :وهل في (ا> [ق٠٥/أ].....

(\*) بداية السقط من المخطوط ، والظاهر أنه بمقدار عدة ورقات ، وقد أسهب المؤلف في الكلام على هذا الحديث في «التمهيد» (١١/٢٤٣). (١) وتحامه من «التمهيد» (١١/ ٢٤٩):

= " هل من ذلك بد : أن تعتد بها ؟ أرأيت لو عجز ؟ بمعنى : تعاجز عن فرض آخر من فرائض الله فلم يقمه ، أو استحمق فلم يأت به ، أكان يُعذر فيه ؟ ونحو هذا من القول والمعنى ، والدليل على أنه قد اعتد بها ورآها لازمة له ، أنه كان يُفتي أن من طلق امرأته ثلاثًا في الحيض لم تحل له ، ولو جاز أن تكون الطلقة الواحدة في الحيض لا يُعتد بها ، وهذا ما لا إشكال فيه عند كل ذي فهم ".

#### تفصيل الكلام على هذه السألة:

قال تعالى :

﴿ وَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النَّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللّهَ رَبّكُمْ لا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلا يَخْرُجُنَ إِلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَة مُّبَيِّنَة وَتِلْكَ حُدُودُ اللّهِ وَمَن يَتْعَدَّ حُدُودَ اللّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لا تَدْرِي لَعَلَّ اللّهَ يُحدُنَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ [الطلاق: ١] يَتَعَدَّ حُدُودَ اللّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لا تَدْرِي لَعَلَّ اللّهَ يُحدِثُ بَعْد ذَلِك أَمْرًا ﴾ [الطلاق: ١] فالطلاق الذي أمر به الله تعالى هو أن يطلق الرجل امرأته في قُبُلِ عدتها في طهر لم يجامعها فيه .

واختلف أهل العلم في طلاق الحائض ، إذا طلقها زوجها في حيضها، هل تعتد بهذه التطليقة وتُحسب واحدة ، أم لا يعتد بها ؟

الجمهور من السلف والخلف والأئمة الأعلام وأصحاب المذاهب على أنه يعتد بها، وتحسب طلقة ، وهو الأصح ، ولم يخالف إلا طاووسًا، وخلاس بن عمرو من السلف ، وابن حيزم من الظاهرية ، وابن تيمية ، وابن القيم - رحمهم الله تعالى - .

وسوف نذكر إن شاء الله تعالى حجج القائلين بعدم الاعتداد بطلاق الحائض . فنقول ، وبالله التوفيق :

من حجج من قال بأن هذه الطلقة لا تقع، ولا يعتد بها :

• ما رواه ابن جريج ، قال : أخبرني أبوالزبير ، أنه سمع عبدالرحمن بن أيمن=

= مولى عروة يسأل ابن عمس ، وأبو الزبير يسمع، قال: كيف ترى في رجل طلَّق امرأته حائضًا ؟ قال: طلق عبدالله بن عمر امرأته وهي حائض على عهد رسول الله عبدا لله :

فردُّها عليَّ ولم يرها شيئًا ، وقال:

«إذا طهرت فليطلق أو ليمسك».

قال ابن عمر : وقرأ النبي ﷺ :

« ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ ﴾ في قُبُل عدتهن ».

أخرجه عبدالرزاق (۱/ ۳۰۹-۳۱) عن ابن جريج به .

ومن طريقه أخرجه مسلم (٣/ ٩٨) ، وأبوداود (٢١٨٥) .

وأخرجه أحمد (٥٥٢٤) : حدثنا روح ، حدثنا ابن جريج بنحوه.

وأخرجه مسلم ، والنسائي (٦/ ١٣٩) من طريق :

حجاج بن محمد ، عن ابن جريج به .

قلت: وهذا سند رجاله ثقات ، ظاهره الصحة ، إلا أنه معلول برواية الجماعة عن ابن عمر بأنه قد حسبت عليه هذه التطليقة .

فقد رواه عنه يونس بن جبير ، وأنس بن سيرين ، وسعيد بن جبير، ونافع، وسالم بن عبدالله بن عمر ، وروايتهم في «الصحيحين» وغيرهما ، وفيها أنها حُسبت عليه تطليقة .

ففي رواية نافع ، قال : واحدة اعتد بها .

وفي رواية سالم بن عبدالله ، قال ابن عمر : فراجعتها ،وحسبت لها التطليقة . وفي رواية أنس بن سيرين ، قال تحتسب ؟ قال عبدالله : فمه.

وفي رواية يونس بن جبير ، قال : تحتسب ، قال عبدالله : أرأيته إن عجز=

= واستحمق .

وفي رواية سعيد بن جبير ، عن ابن عمر ، قال:

حُسبت عليَّ بتطليقة .

فعامة الروايات عن ابن عمر ورد فيها أنها حُسبت عليه بتطليقة، وخالف أبو الزبير وليس هو في مكانة الجماعة من الضبط، لا سيما الطبقة الأولى من أصحاب ابن عمر، وأخمهم به، وهو: نافع مولاه، وابنه سالم، فروايته هذه شاذة مردودة، ولا شك.

والعجيب أن من احتج بهذه الرواية على الانفراد على ما فيها من المخالفة الصحيحة ، رد رواية نافع عن ابن عمر في تحليل إتيان المرأة في الدبر، مع أن رواية نافع عن ابن عمر أقوى من رواية أبي الزبير، وادعوا أن نافعًا قد خالفه سالم بن عبدالله ، فكيف بمخالفة أبي الزبير لجماعة الأثبات الذين فيهم نافع، وسالم ، وسعيد بن جبير.

وأما إخراج مسلم لرواية أبي الزبير فإنما أخسرجها في المتابعات ، والمتابعات ليس لها شرط الصحيح كما هو معلوم عند أهل هذا الشأن.

وأما البخاري فتحايد هذه الرواية ، وأخرج الروايات الأخرى التي فيها الاعتداد بالتطليقة ، وبوَّب في «صحيحه» (فتح: ٢٦٧/٩):

[باب: إذا طُلِّقت الحائض تعتد بذلك الطلاق] .

ثم احتج القائلون بأنها لا تعتد طلقة :

• بما أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٨٦/٣):

حدثنا حسن ، حدثنا ابن لهيعة ، حدثنا أبوالزبير ، قال: سالت جابرًا عن الرجل يطلق امرأته وهي حائض، الرجل يطلق امرأته وهي حائض، فأتى عمر رسول الله ﷺ : = =

#### = «ليراجعها فإنها امرأته».

قلت: وهذه الرواية غاية في النكارة ، فقد اختلف فيها على أبي الزبير ، وأبو الزبير ليس من الحفظ الواسع بمكان حتى يكون له في الحديث الواحد أكثر من سند، وأكثر من رواية ، والحمل في هذه الرواية على ابن لهيعة ، فإنه كان قد اختلط بعد احتراق كتبه ، وكان يحدِّث بعد الاحتراق من نسخ غيره ، فيجيز بما ليس من حديثه وهو لا يعلم ، والحسن بن موسى الأشيب سمع منه بعد الاختلاط .

قال ابن المديني :

«الحسن بن موسى إنما سمع من ابن لهيعة بأخرة».

وقد خالفه ابن جريج وهو حافظ كـبير في هذه الرواية ، فهذا دليل على أن هذه الرواية من تخليطات ابن لهيعة ، ولا يعتد بها البتة إذ مردها إلى الرواية السابقة .

واحتج القائلون بهذا القول برواية ثالثة تشبه سابقتها في الـشذوذ والنكارة ، وهي:

• ما أخرجه ابن حزم في «المحلى» (٩/ ٣٧٥) من طريق:

محمد بن عبدالسلام الخشني ، حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي ، حدثنا عبيدالله بن عمر ، عن نافع مولى ابن عمر ، عن ابن عمر أنه قال في الرجل : يطلق امرأته وهي حائض ، قال ابن عمر : لا يعتد بذلك. قال العلامة أحمد شاكر في «نظام الطلاق في الإسلام» (ص:٢٨):

«وهذا إسناد صحيح جدًا».

قلت: هو كذلك لو سلم من المخالفة ، وإلا فهو شاذ إن لم يكن منكرًا ، فإن عبدالله عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي فيه كلام يسير ، وقسد خالف من رواه عن عبيدالله ابن عمر العمري، عن نافع .

= فقد أخرجه مسلم (٢/ ٩٤) من طريق :

عبدالله بن نمير ، عن عبيدالله العمري به ، دون هذه الزيادة ، بل فيها: قال عبيدالله ، قلت لنافع : ما صنعت التطليقة ؟ قال: واحدة اعتد بها .

فهذه مخالفة صريحة للرواية السابقة .

وتابع ابن نمير عـبدالله بن إدريس عند مـسلم ، وعند ابن أبي شيـبة (٤/٥٥) ، عن العمري ، فلم يذكر لا قول عبيد الله ، ولا قول ابن عمر في رواية الثقفي .

ويؤيد رواية ابن نمير أن من رواه عن نافع كمالك بن أنس ، والليث بن سعد ، وغيرهما ، لم يذكروا قوله : «لا يعتد به».

فلا يصح أن يحتج بهذه الرواية لسلامة ظاهرها من الضعف دون عرضها على باقي الروايات ، وإلا فأين شرط انتفاء الشذوذ والعلة من السند حتى يستوفي شروط الصحة ؟!!

واحتج القائلون بهذه المقولة – أيضًا - :

• بما أخرجه سعيد بن منصور في «السنن» (١٥٢٥) :

حدثنا حديج بن معاوية ، حدثنا أبو إسحاق ، عن عبدالله بن مالك، عن ابن عمر : أنه طلَّق امرأته وهي حائض ، فانطلق عمر إلى رسول الله عَلَيْكُمْ ، فقال : إن عبدا طلق امرأته وهي حائض، فقال رسول الله عَلَيْكُمْ :

«ليس ذلك بشيء».

وهذه الرواية منكرة أيضاً ، فإن عبدالله بن مالك هذا مجهول الحال لم يوثقه إلا ابن حبان وهو مشهور عند أهل الشأن بالتساهل ، وأبو إسحاق هو السبيعي ، وهو مشهور بالتدليس ، قيل : أفسد حديث أهل الكوفة بالتدليس ، ولا يحتج بما لم يصرح فيه بالسماع ، وشيخ سعيد بن منصور وهو حديج ضعيف الحديث ، قال أحمد : «لا أعلم إلا خيراً».

= وقال أبو حاتم: «محله الصدق»، وليس مثل أخيه ، في بعض حديثه ضعف ، يكتب حديثه" ، وكأنهما لم يستبن لهما حاله ، مع أن قول أبي حاتم يفيد التليين، وقد عرفه جماعة ، فقــال ابن معين : «ليس بشيء» ، وقال النسائي : «ضعيف» ، وقال مرة : «ليس بالقوي» ، وقال البخـاري : «يتكلمون في بعض حديثه» ، وقال ابن حبان: «منكر الحديث».

## فالخبر من هذا الوجه ساقط لا يُحتج به .

فهذه هي الأخبار المرفوعة التي يحتج بها القائلون بأن طلاق الحائض لا يقع.

والعجيب أنهم يردون الأحاديث الصحيحة الصريحة الواردة في احتساب طلقة ابن عمـر لزوجته وهي حائض بأنهـا غير صريحـة في احتساب هذه الطلـقة ، فأي صراحة أكثر من تنصيص ابن عمر باحتسابها والاعتداد بها .

ثم يرونها أنها معارضة للأخبار التي احتجوا بها في الباب لاغترارهم بسلامة ظاهر بعضها من العلل ، وذلك ليس إلا لأنهم لم يمنعوا النظر في أسانيدها ، ولم يتتبعوا طرقها وشواهدها ، لأن كثـيرًا منهم غالب عليه الفقه، وممارسته للحديث لا تجعله من أهل العلم العارفين به التي تُرد بكلمته وحكمه كلمة من في علم البخاري وأبي داود السجستاني وشيخهما أحمد بن حنبل وحكمهم – رحمهم الله تعالى – . وأما احتجاجهم بما ورد عن بعض التابعين بعدم الاعتداد بطلاق الحائض ، فقد

قال به جماعة قليلة من السلف ، فكان ماذا؟ هل كانوا حجة على من قال بأنه تعتد بهذه الطلقة ، أم أن كلامهم هذا مما يُعد دليلاً عند الاختلاف ، وقد نص الأئمة المتبوعين أن الالتزام إنما هو بالكتاب والسنة والإجماع ، وزاد بعضهم: وأقوال الصحابة ، وأما أقوال التابعين، فهم متفقون على أنها ليست بحجة وغير ملزمة لا سيما إذا خالفت نصًا صحيحًا.

.....عليه وسلم قال:

« أذى أحدكم في لجاجته إن ألح في يمينه ألا يحسن إلى أهله أعظم الما أمن أن يحنَّث نفسه ويكفر عن يمينه ويحسن إليهم » (١).

فينبغي لمن حكف على أهله في يمين ليس في الحنث فيها إتيان محظور أن يكفر عن يمينه ، ويأتي ما حلف أن لا يأتيه من ذلك ، فقد قال عَلَيْهُ:

«خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي» (2).

وكما لا ينبغي أن يحلف المرءُ أن لا يبر ولا يتقي ولا يُصلح بين الناس (3).

THE SAME SAME

<sup>(</sup>أ) بنحو لفظه عند البخاري(٤/ ٢١٥) ، ومسلم (٣/ ١٢٧٦) من حديث أبي هريرة.

<sup>(2)</sup> أخرجه الترمذي (٣٨٩٥) بسند صحيح من حديث أم المؤمنين عائشة ، وله عدة شواهد.

<sup>(3)</sup> كذا في «الأصل» ، فالظاهر أن «الواو» في «وكما لا ينبغي » زائدة من النسخ ، فالسياق والمعنى يستقيمان بدونهما ، والله أعلم.

## الحديث الثاني والعشرون ،

هي المسألة التي ختمت بها كتابك وزعمت أنها من معضلات المسائل.

وقلت : إنَّا تنازعنا في رؤيا الأنبياء - عليهم السلام - إن كانت كلها وحيًا ، وهل يجوز فيها الضغَثُ .

وقلت : احتج من جوّز الضغث فيها بحديث عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله عَلَيْهُ قال :

«رأيتك في المنام يجيئك الملك في سرقة من حرير ، فيقول : هذه امرأتك ، وأكشف الثوب وأقول : إن يكن هذا من عند الله يمضه» (1).

فقال المعترضُ : كيف يقول النبي ﷺ :

« إن يكن هذا من عند الله يُمضه ».

وهو يعلم أن رؤيا الأنبياء - عليهم السلام- [ق١٥/ب] كلها وحي (2) ، وأنها من عند الله .

"في قوله: "إن يك من عند الله يمضه": إن كانت هذه الرؤيا قبل النبوة ، وقبل تخليص أحلامه على الأضغاث ، فمعناها: إن كانت رؤيا حق ، وإن كانت بعد النبوة ، فلها ثلاثة معان : أحدها: إن المراد أن تكون السرؤيا على وجهها وظاهرها لا تحتاج إلى تعبير وتفسير ، فسيمضه الله تعالى وينفذه ، ويكون شكه في هذا هل هي رؤيا تعبر أو هي على وجهها لا تحتاج إلى عبارة كما كانت .

<sup>(</sup>أ) أخرجه البخاري (٣٠٢/٤) من طريق : أبي معاوية محمد بن خازم ، عن هشام ابن عروة ، عن أبيه ، عن أم المؤمنين عائشة – رضى الله عنها – به.

<sup>(2)</sup> قال القاضي عياض:

واحتج أيضًا بحديث نوم النبي عَلَيْكَ عن صلاة الصُبح في سَفَره حتى طلعت الشمس .

واحتج برؤيا يوسف - عليه السلام -: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقَّا﴾ [يوسف: ١٠٠]. قال: فلو كانت رؤيا الأنبياء كلها حقًا ما قال:

﴿ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا ﴾ .

قلت : واحتج عليه من خلفه ولم يجوز على النبي ﷺ الضغث في رؤياه بقول ابن عباس -رضي الله عنهما -:

رؤيا الأنبياء وحي .

وبقوله : ﴿ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ﴾ وبقوله : ﴿ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ﴾

قال : ﴿قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ . واحتج أيضًا بقول رسول الله ﷺ : (1) «إن عيني ينامان ولا ينام قلبي (2) .

= والثاني : أن المراد إن كانت هذه الزوجة في الـدنيا يمضها الله ، فالشك أنهـا زوجته في الدنيا أم في الجنة .

الثالث: أنه لم يشك ، ولكنه أخبر على التحقيق ، وأتى بصورة الشك ، كما قال : الثالث أم أم سالم ، وهو نوع من البديع عند أهل البلاغة ، يسميه أهلها : تجاهل العارف، وسماه بعضهم : مزج الشك باليقين».

انظر: «الإكمال» (٧/ ٤٤٥) ، «شرح مسلم» (٥/ ١٩٩).

(2) تقدَّم تخريجه ، انظر (ص: ١٣٦).

قال : ولو كان هو وغيره سواء فأفـتنا ما الصواب ، مأجورًا إن شاء الله تعالى ؟

### فالجواب :

أن الصحيح عندنا في هذه المسألة ما قاله ابن عباس: «رؤيا الأنبياء حق» لأنه قد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إنا معاشر الأنبياء تنام أعيننا ولا تنام قلوبنا »(1).

وما نزع به ابن عباس من كتاب الله ، قوله تعالى : ﴿ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ﴾ فجعله مأمورًا من ربه بما رآه في منامه (2).

قال المصنف في «التمهيد» (١/ ٢١٨ ، كتاب وقوت الصلاة - باب النوم في الصلاة): «فأخبر أن كل الأنبياء كذلك ، ومما يصحح ذلك قوله ﷺ لأصحابه :

"تراصوا في الصف ، فإني أراكم من وراء ظهري" ، فهذه جبلته وخلقته وعادته على فأما نومه في السفر عن الصلاة ، فكان خرق عادته ليسن لأمته ، ويعرفهم بما يجب على من نام منهم عن صلاته حتى يخرج وقتها ، وكيف العمل في ذلك، وجعل الله نومه سببًا بحرى له في ذلك النوم من تعليمه أمته وتبصيرهم » .

(2) قال في «التمهيد» (١/ ٢١٨):

"وهذا يدل على أن قلوبهم لا تنام ، ألا ترى إلى حديث ابن عباس ، أن رسول الله على أن رسول الله على أن رسول الله على نفخ ، ثم صلى ولم يتوضأ ، ثم قال : "إن عيني تنامان ولا ينام قلبي»..

والنوم إنما يحكم له بحكم الحدث إذا خسمر القلب وخامسره ، وكان رسول الله ﷺ لا يخامر النوم قلبه ، وقوله ﷺ : «إني لست كهيئتكم ، إني أبيت أُطعم وأُسقى» ، ومثل هذا كثير.

فإن قال قائل : إن في قوله عَلَيْهُ : "من يكلأ لنا الصبح» دليلاً على أن عادته النوم . =

<sup>(</sup>أ) تقدَّم تخريجه.

وفي الحديث المأثور - الذبيح - : أن إبليس لما اعترض إبراهيم في مسيره بابنه إلى الذبح [ق70/أ] قال له إبراهيم : «إن ربي أمرني بذلك» .

فهذا كله يعضد قول ابن عباس: رؤيا الأنبياء وحى ، ولا أعلم لابن عباس في ذلك من الصحابة مخالفًا ، وأما ما نزع المخالف من حديث عائشة: «إن يكن هذا من عند الله يمضه» .

فالجواب عن ذلك: أن تلك الرؤيا كانت بمكة قبل المبعث ، ومن قول يوسف عَلَيْ : ﴿قَدْ جَعَلَهَا رَبِي حَقَّا ﴾ فلا حجة له فيما نزع به من ذلك بما ظهر من تأويلها ، وقد كان يوسف رآها وهو غلام (۱) .

وأما احتجاجه بنوم النبي عَلَيْكُم في سفره عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس فجهل وغي وغباوة ، لأنه ليس من هذا الباب في شيء ، وإنما هو من باب قوله عَلَيْكُم :

<sup>=</sup> قيل له : لم تمعن النظر ، ولو أمعنته لعلمت أن المعنى:

من يرقب لنا انفجار الصبح في شعرنا به في أول طلوعه ؟ لأن من نامت عيناه لم ير هذا في أوله ، ونوم العين يمنع من مثل هذا ، لا نوم القلب ، وكان شأنه التغليس بالصبح وَ الله ، وكان بلال من أعلم الناس بذلك ، فذلك أمره بمراقبة الفجر ، لا أن عادته كانت النوم المعروف من سائر الناس ، والله أعلم » .

<sup>(1)</sup> ويحتمل أن يكون يوسف - عليه السلام - قد قال ذلك ، أي :

<sup>﴿</sup> قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقَّا ﴾ [يوسف: ١٠] من باب التذكير والتحديث بنعمة الله عليه ، كما أوَّله بعض المفسرين ، كما ذكروا أن المدة التي كانت بين رؤيا يوسف وتفسيرها أربعون عامًا على الصحيح من أراء العلماء مما يفهم منه أنه كان صغيرًا حينما رأى هذه الرؤيا كما قال ابن عبدالبر ، والله أعلم .

«إني أنسى كما تنسون<sup>ي(ا)</sup> .

وفي حديث آخر : «إني لأنسى لأسُنَّ »(2). شك المُحَدِّث .

وكان نومه في سفره ذلك ليقع بيانه في أن الناسي لا يسقط عنه من الصلاة ما فرض عليه (3), وأن النائم وإن كان القلم عنه مرفوعًا فإن فرض الصلاة غير ساقط عنه، وليس لأمته ذلك عملاً وقولاً (4).

(2) هذا الحديث من بلاغات مالك - رحمه الله - في «الموطأ» (١٠٠) وقال المصنف- رحمه الله - :

لا لا أعلم هذا الحديث روي عن النبي ﷺ مسندًا ولا مقطوعًا من غير هذا الوجه ".

(3) حديث نوم النبي ﷺ في سفره حتى طلعت الشمس عند البخاري في "صحيحه" (٢٠١/١) من حديث أبي قتادة - رضي الله عنه -.

(4)قال في «التمهيد» (١/ ٢١٨):

«وفيه أن رسول الله كان ينام أحيانًا نومًا يشبه نوم الآدميين ، وذلك إنما كان منه غبا، لمعنى يريد الله إحداثه ، وليس لأمته سنة تبقى بعده» .

وقال في موضع آخر (٢٢٩/١) :

«والذي كانت عليه جبلته وعادته عليه أن لا يخامر النوم قلبه ، ولا يخالط نفسه ، وإنما كانت تمنام عينه ، وقد ثبت عمنه أنه قال : «إن عيني تنامان ولا ينام قلبي» ، وهذا على العموم ، لأنه جاء عنه عنه على العموم ، لأنه جاء عنه عنه العموم ، لأنه جاء عنه عنه العموم ، لأنه جاء عنه عنه على العموم ، لأنه جاء عنه على العموم ، لأنه عنه على العموم ، الأنه على العموم ، الأنه على العموم ، لأنه على العموم ، لأنه على العموم ، لأنه على العموم ، لأنه على العموم ، لا العموم ، لا العموم ، لا العموم ، للأنه عنه على العموم ، لا العموم ، العموم ، لا العمو

﴿إِنَا مِعَاشِرِ الْأَنْسِاءُ تَنَامُ أَعِينَنَا وَلَا تَنَامُ قُلُوبِنَا ﴾

ولا يجوز أن يكون مخصوصًا بذلك ، لانها خصلة ، لم يعدها في الست التي أوتيها ولم يؤتها أحد قبله من الانبياء ، فلما أراد الله منه ما أراد ليبين لامته ﷺ قبض روحه =

<sup>(1)</sup> أخرجه البخاري (١٤٨/١)، ومسلم (١/ ٤٠٠)، وأبو داود (١٠٢٠)، والنسائي (٢/ ٢٨)، وابن ماجـة (١٢١١) من طريق :منصور، عن إبراهيم، عن علقـمة، عن ابن مسعود به ضمن حديث السهو في الصلاة.

كما سكت عن السائل عن وقت الصلاة حــتى أراهُ العمل أوَّل وقتها وآخره، كما قال :

 $(-1)^{(1)}$  ( -1

وقال في حجته :

«خذوا عني مناسككم» <sup>(2)</sup>.

ليقع البيانُ [ق٥٦/ب] منه عملاً كما كان يقع منه قولاً .

قال الله عز وجل مخاطبًا له صلوات الله وسلامه عليه :

﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤]. فهذا باب ليس من الباب الأول.

0 0 0

<sup>=</sup> وروح من معه في نومهم ذلك ، وصرفها إليهم بعد طلوع الشمس ، ليبين لهم مراده على لسان رسول الله ﷺ ، وعلى هذا التأويل جماعة أهل الفقه والآثر ، وهو واضح ، والمخالف فيه مبتدع » .

<sup>(</sup>أ) أخرج الستة من حديث مبالك بن الحسويوث ، وهو عند البخباري(١/٢١٢) ، ومسلم (١/ ٤٦٥).

<sup>(2)</sup> أخرجه أحــمد (٣/ ١ -٣و ٣١٨و ٣٣٣و ٣٣٧و ٣٧٨و ٣٧٨) ، ومسلم (٢/ ٩٤٣) ، وأبو داود (١٩٧٠) ، والترمذي (٨٩٤) ، والنسائي (٥/ ٢٧٠) من طريق : أبي الزبير ، عن جابر به.

والله سبحانه وتعالى أعلم الموفق للصواب. وهو حسبنا ونعم الوكيل. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأزواجه وأصحابه صلاة دائمة بلا انقضاء ولا نهاية . الحمد لله رب العالمين حمد لله رب العالمين حمد الميالة ويكافئ منيده

o o



الفهارس العلمية معاني الفردات اللغوية فهرس الآيات فهرس اطراف الأحاديث فهرس أطراف الآثار وأقوال العلماء فهرس أعلام الجرح والتعديل فهرس الفوائد الحديثية والفقهية فهرس الموضوعات



# معاني المفردات اللغوية



كلاك: حرسك ، يقال : الله يكلؤك ، وتدارك الله بكلاءته، واكتلأت منه : احترست ، وقد كلأ عمره : إذا طال وتأخر ، وبلغ الله بك أكلأ العمر . «أساس البلاغة »(٢/١٤٣).

يُجِرُنا : الجار والمجير والمعيذ واحد ، أي الذي يمنعك ويجيرك ويحميك ، ومن عاذ بالله أي استجار به .

«لسان العرب» (١/ ٧٢٣).

مصرك: مصر هي المدينة المعروفة ، تُذكَّر وتؤنَّث ، والمصر: واحد الأمصار ، والمصر الكُورة ، والجمع أمصار .

«لسان العرب» (٦/ ٤٢١٥).

عوَّلُوا: مالوا على الشيء واعتمدوا عليه .

«المصباح المنير» (٢/ ٤٣٨).

الإطراء: أطرى الرجل: أحسن الثناء عليه ، وأطرى فلانٌ فلانًا إذا مدحه بما ليس فيه .

«لسان العرب» (٤/ ٢٦٦٩).

«لسان العرب» (٤/ ٣١٤٥).

ألفاني كتابك: وجدني .

الزلل: الخطأ والذنب.

«لسان العرب» (۳/ ۱۸۵۵).

سفك : سفك الدم والدمع والماء يسفِكُهُ سَفْكًا ، فهو مسفوك وسفيكٌ : صبَّه وهراقه .

والسفك صبُّ الدم ونثر الكلام ، وهو بالدم أخصّ .

«لسان العرب» (۳/ ۲۰۳۰).

عضد : عَضَدَ الشجر يَعْضِدُهُ : قطعه بِالمعْضَدِ، ونهى أن يُعضد شجرها أي يُقْطَع .

«لسان العرب» (٤/ ٢٩٨٤).

ولا فارًا بخربة: يعني فارًا بجناية ، قال ابن الأثير: الحَوَرَبَةُ أصلها العيب ، والمراد بها هنا الذي يفر بشيء يريد أن ينفرد به ويغلب عليه مما لا تجيزه الشريعة .

وفي «جامع الترمذي » (٣/ ١٧٤) :

« من جنى جناية ، أو أصاب دمًا ثم لجأ إلى الحرم ، فإنه يُقام عليه الحد» .

وانظر «لسان العرب» (٢/ ١١٢٢).

أعراضكم: تعددت المعاني في تعريف العسرض ، فقيل : عرض الرجل حَسَبُهُ ، وقيل : نفسه ، وقيل : خليقته المحمودة ، وقيل : ما يُمْدَحُ به ويُذمُّ .

وفي الحديث : «إن أعراضكم» .

قال ابن الأثير: هو جمع العرض المذكور على اختلاف القول فيه: يقال: أكرمت عنه عِرْضي، أي صُنت عنه نفسي، وفلان نقي العرض،

أي بريء من أن يُشتَم أو يعاب ، والجمع أعراض . . . «لسان العرب» (٢٨٨٧/٤).

القينتان: القَيْنَةُ، الأمة المعنية ، تكون من التزين وقيل: الأمة معنية كانت أو غير معنية .

«لسان العرب» (٥/ ٣٧٩٩).

استأمن إليه: دخل في أمانه ، وقد أمَّنَه وآمَنَهُ ، وقرأ أبو جعفر المدنيّ : «لست مُؤَمَّنًا» ،أي لا نُؤمِّنك ، والمأمن موضع الأمن ، والأمن : المستجير ليأمن على نفسه .

«لسان العرب» (١٤١/١).

المعهودة: أي التي عهدت وعرفت .

«لسان العرب» (٤/ ١٥٠/٣).

يعيذ: قال أهل اللغة: عوذ ،عاذ به ، يَعُوذُ عَوْذًا وعيادًا ومعادًا: لاذَ به ولجأ إليه واعتصم .

«لسان العرب» (٤/ ٣١٦٢).

الباغي: البغي: التعدي، وبغى الرجل علينا بغيًا: عدل عن الحق واستطال، والبغي: الظلم والفساد، ويقال: فلان يبغي على الناس إذا ظلمهم وطلب أذاهم، والفئة الباغية: هي الظالمة الخارجة عن طاعة الإمام العادل. «لسان العرب» (٢/٣٢١).

تفيء: وفَاءَ إلى الأمر يفيء وفاءَه فيثًا وفُيوءًا: رجع إليه. «لسان العرب» (٥/ ٣٤٩٥). اللقطة: اللَّقُط: أخذ الشيء من الأرض، وهي بتسكين الـقاف: اسم الشيء الذي تجده مُلْقي فتأخذه، وهنا: اسم المال المَلْقوطِ أي الموجود، والالتقاط: أن تعثر على الشيء من غير قصد وطلب.

«لسان العرب» (٥/ ٢٠٠٤).

تكري: الكِرْوَةُ والكِراءُ: أجر المُسْتَأْجَرِ ، ولا تكري: أي لا تستأجر. «لسان العرب» (٥/ ٣٨٦٦).

إملاق: الإملاق: الافتقار، في حديث فاطمة بنت قيس: أمَّا معاويةُ فَرَجُلٌ أملق من المال، أي فقير منه، قد نَفِدَ ماله. «لسان العرب»(٦/ ٤٢٦٥).

الدواجن : معروفة ، يقول أهل اللغة : دجنت الناقة والشاة تَدْجُنُ دُجُونًا ، وهي دَاجِن لله من مَثَل دُجُونًا ، وهي دَاجِن لـزمتا البيوت ، وفي الحديث : «لعن الله من مَثَل بدواجنه »؛ وهي جسمع داجن ، وهي الشاة التي تعلِفُها الناس في منازلهم، والمُثلة بها أن يجدَعَهَا ويخصِيها والدواجن من الحمام كالدواجن من الشاء والإبل .

«لسان العرب» (٢/ ١٣٣١).

الحد: الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر ، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر ، وحَدَّ كل شيء منتهاه ، لأنَّه يردُّه ويمنعه عن التمادي ، وحددت الرجُلَ : أقمتُ عليه الحد .

«لسان العرب» (۲/ ۷۹۹).

القصاص : القَوَدُ وهو القَتْلُ بالقَتْلِ أو الجُرْحُ بالجُرْحِ ، والقصاص

في الجراحات شيء بشيء .

«لسان العرب» (٥/ ٣٦٥٢).

القود: قتل النفس بالنفس ، والسقود: القصاص ، وأقدت القاتِلَ بالقَتيل أي قتلته به .

«لسان العرب» ٥/ ٣٧٧١).

مائعًا: المَيْعُ مَصدر قولك: ماع السمن يميع أي ذاب .

«لسان العرب» (٦/ ٩ ٠٤٠).

ذنوبًا من ماء: الذنوب: الدلو فيها ماءٌ ، وقيل: الذنوب: الدلو اللئي يكون الماء دون ملئها، أو قريب منه، وقيل: هي الدلو الملئي، قال: ولا يقال لها وهي فارغة، ذنوب، وقيل: هي الدلو ما كانت، وفي حديث بول الأعرابي في المسجد، قيل: هي الدلو العظيمة.

«لسان العرب» (۳/ ۱۵۲۰–۱۵۲۱).

خالطه: خلط الشيء بالشيء يخلطه خلطًا: مزجه واختلطا. «لسان العرب» (٢/ ١٢٢٩).

مازجه: المزج خلط المزاج بالشيء، ومزج الشراب: خلطه بغيره، ومزاج الشراب: ما يمزج به.

«لسان العرب» (٦/ ٤١٩١).

أمر رسول الله بالصبِّ عليه: صبَّ الماء ونحوه يصبُّه صبَّا: أراقه، وصببت الماء: سكبته، وصبَّ الماء: أفرغه.

«لسان العرب» ( ٤/ ٢٣٨٥).

حُجَّة: الحجة: البرهان ؛ وقيل: الحجة ما دُوفع به الخَصْمُ ، وقال الأزهري : الحجة الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة ، وحجَّه يحجُّهُ حجَّا : غلبه على حجته .

«لسان العرب» ۲/ ۷۷۹).

تعجز: العجز نقيض الحرم ، عجز عن الأمر يَعْجِزُ وعَـجِزَ عَجْزًا فيهما ، والتعجيز : التثبيط ، وذلك إذا نسبته إلى العجز.

«لسان العرب» (٤/ ٢٨١٧-٢٨١٧).

الخصم: الخصومة: الجدل، وخاصمه خصامًا ومخاصمة فَخَصَمَهُ يَخْصَمُهُ يَخْصِمُهُ خَصَمَةُ فَلَانًا: غَلَبْتُهُ فيما خَاصَمَتُهُ . «لسان العرب» (٢/ ١١٧٦ - ١١٧٨).

معارضتها: عارض الشيء بالشيء معارضةً ، قابَـلَهُ ، وفُلانٌ يُعارِضُني : أي يباريني . «لسان العرب» (٤/ ٢٨٨٥) .

لقد هممت : همَّ بالشيء يهم همًّا : نواه وأراده وعزم عليه . «لسان العرب» (٦/ ٤٧٠٣) .

يتيقن: اليقين: العلم وإزاحةُ الشكِّ وتحقيقُ الأَمْرِ ، واليقين: نقيض الشك . «لسان العرب» (٦/٤/٤).

تقصَّى: تقصص كلامه: حَفِظَه، وتقصص الخبر: تتبَّعه. «لسان العرب» (٦/ ٣٦٥٠).

الصفرة والكدرة: أي الماء الذي تراه المرأة كالصديد يعلوه اصفرار . « فتح الباري» (١/٨/١). وفي «المصباح المنير» (ص:٣٤٢) :والصفرة: لون دون الحمرة .

حيض: الحيض معروف ، حاضت المرأة تحيض حيضًا ومحيضًا إذا سال منها الدم في أوقات معلومة ، فإذا سال في غير أيام معلومة ومن غير عرق المحيض ، قلت: استُحيضَت فهي مستحاضة .

«لسان العرب» (۲/ ۱۰۷۰).

الدم العبيط: وهو الدم الطري.

«لسان العرب» (٤/ ٢٧٨٦).

وفي «المصباح المنيسر» (ص: ٣٩٠) : هو الطري الخيالص الذي لا خلط فيه.

القلادة :ما جُعِل في العنق ، يكون للإنسان ، والفرس ، والكلب ، والبدنة التي تهدى ونحوها )

«لسان العرب» (٥/ ٣٧١٨).

الطهارة بالصعيد: الصَّعيد المُرتَفِعُ من الأرض ، وقيل: الأرض المرتفعة ، وقيل: ما لم يخالطه رمْلٌ ولا سبخة ، وقيل: ما لم يخالطه رمْلٌ ولا سبخة ، وقيل: وجه الأرض ، وقيل: الصعيد: الأرض ، وقيل: الأرض الطيبة ، وقيل: هو كل تراب طيب .

«لسان العرب» (٤/ ٢٤٤٦).

تختمر: الخمار للمرأة وهو النصيف ، وقيل: الخُمـار ما تُغَطِّي به المرأة رأسها ، وجمعُهُ أخْمِرَة ، وخُمْرٌ ، وخُمُرٌ . «لسان العرب»(٢/ ١٢٦١).

كتفه: الكتْفُ: شَدَّكُ اليدين من خَلْفٍ ، وكتف الرجل يَكْتِفُهُ كَتْفًا وكتَّفَ: ما شُـدَّ به، والكتاف: الحبل الذي يكتف به الإنسان .

«لسان العرب» (٥/ ٣٨٢١).

يُوهن: وَهَنَ ووهِنَ ، بالكسر ، يهن فيها ، أي ضَعُفَ.

«لسان العرب» (٦/ ٤٩٣٥).

سلف: سَلَفَ يَسْلُفُ سَلَفًا وسُلُوفًا : تَقَدَّم .

«لسان العرب» (۳/ ۲۸ ۲۰).

البارحة: تقول العرب: فعلنا البارحة كذا، وكذا الليلة قد مضت، يقال ذلك بعد زوال الشمس، والعرب تقول: ما أشبه الليلة بالبارحة، والبارحة أقرب ليلة مضت . . . . إلخ.

«لسان العرب» (١/ ٢٤٧).

الطبائع: الطبع والطبيعة: الخليقة والسجية التي جُبِلَ عليها الإنسان، وطبعه الله على الأمر يَطبَعُهُ: فطره، وطبع الله الخلق على الطبائع التي خلقها، فأنشأهم عليها، وهي خلائقهم، يطبعهم طبعًا: خلقهم.

«لسان العرب» (٤/ ٢٦٣٥ – ٢٦٣٥).

يقدح: يؤثّر.

«لسان العرب» (٥/ ٣٥٤١).

فلق الصبح : هو بالتحريك : ضَوْءُه وإنارته ، قيل: هو الصبح بعينه ، وقيل: هو الفجر - قال الفرَّاء : الفلق: الصبح ، الفلق: بيان

الصبح ، ويُقال : الفلق الخَلْقُ كُلُّه ، والفلق: بيان الحق بعد إشكال. «لسان العرب» (٥/ ٣٤٦٢).

ينقض فعله: النَّقُضُ إفسادُ ما أَبْرَمْتَ من عقد أو بناء وناقسه في الشيء مناقضة ، ونقاضًا : خالفه ، والمناقضة في القول: أن يتكلَّمَ بما يتناقض معناه ، وينقض قولي فأنقض قوله : أراد المراجعة والمُرادَّة . «لسان العرب» (٤٥٢٤/٦).

يتمادى : يُقال : تمادى فُلانٌ في غيّه إذا لجَّ فيه ، وأطال مدى غيّه ، أي أي غايته ، وفي حديث كعب بن مالك : فلم يزل ذلك يتمادى بي، أي يتطاول ويتأخر وهو يتفاعل من المَدَى ، وفي الحديث الآخر :

« لو تمادى بي الشهر لواصلت ».

«لسان العرب» (٦/ ٤١٦٢).

يشفع الأذان : الشفع خلاف الوتر ، وهو الزوج ، تقول: كان وترًا فشفعتُه شفعًا ، وشفع الوَتْرَ من العدد شفعًا : صيَّره زوجًا.

«لسان العرب» (٦/ ٤٧٥٧).

يوتر الإقامة: الوِتْرُ والْوَتْرُ: الفرد أو ما لم يَتَشَفَّعُ من العدد. «لسان العرب» (٦/ ٤٧٥٧).

العمل المتواتر: التواتر: التابع ، وقيل: هـو تتابع الأشياء وبينها فجوات وفترات. «لسان العرب» (٦/ ٤٧٥٨).

إذ نفشت: النفش: الصوف، ونفشت الإبل والغنم تَنْفُسُ وتَنْفِسُ نَفْشًا ونفوشًا: انتـشرت ليلاً فَرَعَتْ، ولا يـكون ذلك بالنهار، وخص بعضهم به دخولَ الغنم في الزرع . ، وإبـل نَفَسٌ ، وأنفشهـا راعيـها: أرسلها ليلاً ترعى ونام عنها ، وأنفشتها أنا إذا تركتها ترعى بلا راع. «لسان العرب» (٦/٤٠٥٤).

حصونهم: حَصِنَ المَكَانُ يَـحْصَنُ حَصَانَةً ، فهو حَصِينٌ : مَنْعَ، والحَـصنُ: كل موضع حـصين لا يُوصَلُ إلى ما في جـوفه ، والجـمع: حصون ، وحصَّنتُ القرية إذا بنيت حولها وتحصَّن العدو.

«لسان العرب» ( ۹۰۲/۲).

يبرحوا: برح برحًا وبروحًا: زال ، والبـراح مصدر قــولك بَرِحَ مَكانَهُ أي زالَ عَنْهُ ، وصارَ في البراح ، وبرح الأرض: فارقها . «لسان العرب» (١/ ٢٤٥).

> وقد رامهم: رام الشيء يرومُهُ رَوْمًا ومرامًا طلبه. «لسان العرب» (٣/ ١٧٨٢).

رهنًا: قال ابن سيده : الرهن ما وُضِعَ عند الإنسان ممَّا ينوب مناب ما أُخِذَ منه ، يُقال : رَهَنْتُ فلانًا دارًا رَهْنًا ، وارتَهَنَهُ إذْ أخذه رهنًا .

«لسان العرب» (٣/١٧٥٧).

تنشمروا إلى بالادكم: انشمر: ذهب.

«أساس البلاغة» (١/ ٥٢٠).

وفي «لسان العرب» (٤/ ٢٣٢٢) :

انشمر الأمر تهيأ له، وكأنه يريدتتهيأون للعودة إلى بلادكم وتتركونا . تكفو قدورهم: كفأتُ القِدْرَ وغيرها إذا كببتها لِتُفْرِغ ما فيها، وأكفأ

الشيء أماله .

«لسان العرب» (٥/ ٣٨٩٢).

تطرح أبنيتهم: قال ابن سيده: طرح بالشيء وطَرَحهُ يَطْرَحُهُ طَرْحًا واطَّرَحَهُ وطَرَحهُ للاوح لا واطَّرَحَهُ وطرِّحهُ : رمى به ، والأزهري: والطرح السيء المطروح لا حاجة لأحَد فيه.

«لسان العرب» (٤/ ٢٦٥١).

الخندق: الوادي ، والخندق: الحفير.

وخندق حوله : حفر خندقًا ، والخندق المحفور .

«لسان العرب» (٢/ ١٢٧٣).

معجرًا بعمامة: الاعتجار كَفُّ العِمامة دُون التَّلَحِّي ، وروي عن النبي ﷺ ، أنه دخل مكة يوم الفتح مُعْتَجِرًا بعمامة سوداء ، المعنى : أنه لَفَيْها على رأسهِ ولَمْ يتلح بها ، والاعتجار وهو لي الثوب على الرأس من غير إدارة تحت الحنك .

«لسان العرب» (٤/ ٢٨١٥).

الإستبرق: الديباج الغليظ ، فارسي معرب ، نوع من الحرير. «لسان العرب» (١/٢٦٣-٢٦٤).

الديباج: ضرب من الثياب ، وهي الثياب المتخذة من الإبريسَم «لسان العرب» ( ١٣١٦).

ابتدرها الناس: بَدَرْت إلى الشيء أبدرُ بدورًا ، أسرعتُ ، وكذلك بادرت إليه ، وتبادر القومُ : أسرعوا ، ويقال : ابتدر القوم أمرًا وتبادروه ،

أي بادر بعضهم بعضًا إليه أيُّهم يسبق إليه فيغلِبُ عليه. «لسان العرب» (٢٢٨/١).

سروات : السرو : المروءة والشرف ، والسرو : سخاء في مروءة ، وفي حديث عمر - رضي الله عنه - أنه مـرَّ بالنَّخع ، فقال : أرى السرو فيكم متربعًا ، أي : أرى الشرف فيكم متمكنًا.

«لسان العرب» (۳/ ۲۰۰۱).

يسمع خفق النعال: أي أن الميت يسمع صوت نعالهم على الأرض إذا مشوا .

«لسان العرب» (۲/ ۱۲۱۵).

المرتابين: الريب والريبة: الشك والظّنّةُ والتهمة، وقيل: رابني: علمت منه الريبة، ورابني فلان يريبني إذا رأيت منه ما يريبك وتكرهه، ورابني أمره يَريبُني: أي أدخل عليّ شرًّا وخوفًا.

«لسان العرب» (٣/ ١٧٨٨).

أشياعهم: الشيعة: القوم الذين يجتمعون على الأمر، وكل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة، وكل قوم أمرهم واحد يتبع بعضهم رأي بعض فهم شيعً .

«لسان العرب» (٤/ ٢٣٧٧).

جيَّفُوا: أي أنتنوا ، والجيفة جثَّة المَيِّت، وقيل: جُثَّةُ الميت إذا أنننت. «لسان العرب» (١/ ٧٣٩).

الدرك الأسفل من النار: أقصى قعرها ، ودركسات النار : مَنازلُ

أهلها ، والنار دركات ، والجنة درجات ، والقعر الآخر دَرْك وَدَرَك ، والدرك إلى أسفل ، والدرج إلى فوق ، قال ابن الأعرابي :

الدَّرْك الطبق من أطباق جهنم ، وروي عن ابن مسعود أنه قال : الدَّرْك الأسفل توابيت من حديد تصفَّدُ عليهم في أسفل النار . «لسان العرب» (٢/ ١٣٦٥).

أفنية القبور: الساحات التي أمام القبور ، والفناء سعة أمام الدار، والجمع أفنية ، وفناء الدار : ما امتدَّ من جوانبها .

«لسان العرب» (٥/ ٣٤٧٧).

اجترح الذنوب: جرح الشيء واجترحه: كسبه، والاستجراح: النقصان والعيب والفساد، واجترح الذنب: أي اقترفه.

«لسان العرب» (١/ ٨٧).

احتلم: الحلم والاحتلام: الجِماعُ ونحوه في النوم، وبلغ الحلم: أى أدرك.

«لسان العرب» (۲/ ۹۷۹ - ۹۸۰ ).

فطم: فطم الصَّبِيَّ يَفْطِمُهُ فَطْمًا ، فهو فَطِيمٌ : فصله من الرَّضاع . «لسان العرب» (٥/ ٣٤٣٦).

يافعًا: اليفاع: المشرف من الأرض والجـبل ، وقيل : هو قطعة منها غِلَظٌ ، وغلام يافع ويَفَعٌ : شاب .

«لسان العرب» (٦/ ٤٩٦٣).

حزور: الحَزَوَّرُ، الغلام إذا اشتدَّ وقوي وخَدَمَ ، وقيل: هو الذي

كاد يُدرِك ولم يفعل ، أو الذي قارب البلوغ .

«لسان العرب» (۲/ ۸۵۵).

أرهق أبويه طغيانًا: أي أغشاهما وأعجلهما ، يقال: طلبت فلانًا حتى رهقتُهُ ، أي: دَنَوْتُ منه فربما أخذه وربما لم يأخذه.

«لسان العرب» (٣/ ١٧٥٦).

وقال المفسرون : معناه خشينا أن يحملهما حبه على أن يتبعاه في دينه، وهو الكفر، وقيل المعنى : فخشينا أن يرهق الوالدين طغيانًا عليهما وكفرًا لنعمتهما بعقوقه . . إلخ .

«فتح القدير» (٣/ ٤٠٢).

يمكث: المُكُثُ : الأناة واللبث والانتظار ، والمُكُثُ : الإقامة مع الانتظار والتلبُّث في المكان.

«لسان العرب» (٦/ ٤٢٤٦).

باعٌ: البَاعُ والبَوْعُ والبُوعُ : مسافة ما بين الكفَّينِ إذا بسطتَهُمَا، والباعُ والباعُ والبَوْعُ سواء وهو قدر مَدِّ اليَدينِ وما بينهما من البَدَنِ .

«لسان العرب» (١/ ٣٨٧).

أهوى: هَوَى بالفتح ، يَهُوى وهُوِيَّا وهويانًا وانهوى: سقط من فوق إلى أسفل .

«لسان العرب» (٦/ ٤٧٢٧).

أصلاب آبائهم: الأصلاب ، جمع صُلْب ، وهو النظهر، والصلابة ضد اللين . «لسان العرب» (٣/ ٢٤٧٦).

ذراري المشركين: الذريَّةُ تقع على الآباء والأبناء والأولاد والنساء، والمقصود هنا أبناء المشركين .

«لسان العرب» (۱/۲ ۱۵۰۱).

الأسقام: السُّقامُ والسُّقم والسُّقَمُ : المرض .

«لسان العرب» (٣/ ٢٠٤٢).

الميثاق: المَوْثِقُ والميثاقُ : العهد .

«لسان العرب» (٦/ ٤٧٦٤).

**ولا أبالي**: أي لا أكره .

«لسان العرب» (۱/ ۳۹۰).

الدنيا حلوة خطرة: أي ناعمة غَضَّةٌ طريَّةٌ طيِّبةٌ ، وقيل: مونِقَةٌ مُعْجَبَةٌ .

«لسان العرب» (٢/ ١١٨٤).

تقري الضيف: قَرَى الضيف قِرى وقَراء : أضافه ، وقريت الضيف قرى وقراء : أحسنت إليه .

«لسان العرب» (٣٦١٨/٥).

تصل الرحم: الوصل ضد الهجران ، والتواصل ضد التصادم، قال ابن الأثير : وهي كناية عن الإحسان إلى الأقربين من ذوي النسب والأصهار والعطف عليهم والرفق بهم

«لسان العرب» (٦/ ١٥٨١).

وأدت: وأدَ ابنَتَهُ يَئِدُها وأدًا : دفنها في القبر وهي حيَّةٌ . «لسان العرب» (٦/ ٤٧٤٥).

استحكم الإسلام: يقول أهل اللغة: استحكم الرجل: إذا تناهى عَمَّا يضرُّه في دينه أو دنياه ، وأحكمت الشيء فاستحكم: صار محكمًا ، واحتكم الأمر واستحكم: وأثق ، قال تعالى:

﴿ كَتَابٌ أُحْكَمَتُ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتُ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ .

جاء في التفسير: أحكمت آياته بالأمر والنهي، والحلال والحرام، ثم فُصِّلت بالوعد والوعيد.

قال : والمعنى ، والله أعلم : أن آياته أحكمت وفُصِّلَتُ بـجميع ما يُحـتاج إليـه من الدلالة على توحيـد الله وتثبـيت نبوة الأنبـياء وشـرائع الإسلام.

«لسان العرب» (٢/ ٩٥٣).

الفطرة: تعددت تعريف اتها ، ومنها : الفطرة : ما فطر الله عليه الخَلق من المعرفة به ، وفطره خلقه ، والفطرة الخلقة التي يخلق عليها المولود في بطن أمه ، وكل مولود يولد على الفطرة ، يعني الخلقة التي فطر عليها في الرحم من سعادة أو شقاوة ، والفطرة : الكلمة التي يصير بها العبد مسلمًا ، وهي (الشهادتين) والفطرة : الابتداء والاختراع، والفطرة منه الحالة كالجلسة والركبة ، والمعنى أنه يُولَدُ على نوع من الجبلة والطبع المتهيئ لقبول الدين ، فلو تُرِكَ عليها لاستمر على لزومها ولم فأرقها إلى غيرها .

وقيل: معناه كل مولود يولد على معرفة الله والإقرار به فلا تجد أحدًا إلا ويقرّ بأن له صانعًا وإن سماه بغير اسمه، ولو عبد معه غيره. «لسان العرب» (٥/ ٣٤٣٢).

ما استيسر من الهدي: قيل: ما تيسَّر من الإبل والبقر ، والشاء، وقيل: من بعيرٍ أو بقرةٍ أو شاةٍ .
«لسان العرب» (٦/ ٤٩٥٨).

المحصر بعدو: حَصَرَهُ العدو يَحْصِرُونه إذا ضيَّقوا عليه وأحاطوا به وحاصروه محاصرة وحصارًا.

«لسان العرب» (۲/ ۸۹۷).

فشا: فشا خَبَرُهُ يَفْشُو : انتشر وذاع .

«لسان العرب» (٥/ ٣٤١٩).

ومن جرحه منهم لم يأت في جرحه بحجة: الاستجراح: النقصان والعيب والفساد ، ويروى عن بعض التابعين : كثرت هذه الأحاديث واستجرحت ، أي فسدت وقلَّ صحاحُها ، والمعنى هنا أن من أفسد الحديث لم يأت بحجة تساند جَرْحَه .

«لسان العرب» (١/ ٨٧).

الكفيل: الكافل والكفيل: الضامن، والأنثى كفيل أيضًا، وجمع الكفيل: كفلاء، وكفل المال وبالمال: ضمنه.

السان العرب، (٥/ ٣٩٠٦).

قضى رسول الله على فيه بغُرة عبد وأمة: الغُرَّةُ عند العرب أنفس شيء

يُملك وأفضلُهُ ، والفرس غُرةُ مال الرجل ، والعبد غُرةُ مالهِ ، والبعير النجيب غرة ماله ، وأصل الغُرَّةِ البياض الذي يكون في وجُه الفرس، فكأنه عبر عن الجسم كُلِّهِ بالغُرَّة ، قال أبو منصور : ولم يقصد النبي عَلَيْهِ في جعلهِ في الجنين غرة إلا جنسًا واحدًا من أجناس الحيوان بِعَيْنهِ ، فقال : عبدًا أو أمةً .

«لسان العرب» (٥/ ٣٢٣٧).

العقل: الدية ، وعقل عنه: أدَّى جنايته ، والعاقلة هم العصبة وهم القرابةُ من قبل الأب الذين يُعطون دية قتل الخطأ وهم صفة جماعة عاقلة .

«لسان العرب» (٤/ ٤٦ . ٣-٤٧).

الكهان: الكاهن الذي يتعاطى الخَبَر عن الكائنات في مستقبل الزمان ويدَّعى معرفة الأسرار .

«لسان العرب» (٥/ ٣٩٥٠).

سجعه الذي سجّع: سجّع يسجع سجعًا : استُوَى واستقام وأشبه بعضُهُ بعضًا؛ والسجع الكلام المقفى، وسجّع تسجيعًا : تكلّم بكلام له فواصل كفواصل الشعر من غير وزن ، قال الأزهري :

إنه رَ السجع في الكلام والدعاء لمشاكلت كلام الكهنة وسَجْعَهُم فيما يتكهنونه ، فأمَّا فواصل الكلام المنظوم الذي لا يشاكل المُسَجَّع فهو مُباحٌ في الخطب والرسائل .

«لسان العرب» (٣/ ١٩٤٤).

محض: المحض من كل شيء الخالص ، والمحض كل شيء خلَصَ حتَّى لا يَشُوبَهُ شيءٌ يُخالِطُهُ ، فهو محض ، ذلك محض الإيمان ، أي خالصه وصريحه .

«لسان العرب» (٦/ ٤١٤٦).

الوكز: وكزه وكُـزًا: دفعـه وضربه مثل نَكَزَهُ ، والوكـز: الطعن، ووكزه أيضًا: طعنه بِجُمْعِ كفِّـه ، وقيل: وكَزَه أي ضربه بِجُمْعِ يده على ذقنه.

«لسان العرب» (٦/٦ ٤٩٠).

شدخه بحجر: الشَّدْخُ : الكسر في شيء رطب ، وقيل: هو التهشيم، يعني به كسر اليابس وكُلِّ أجوف؛ شَدَخَهُ يَشْدَخُهُ شَدْخًا فانشدخ وتشدَّخ والشدخ : كسرك الشيء الأجوف كالرأس ونحوه .

«لسان العرب» (٤/ ٢٢١٣).

القسامة: الذين يحلفون على حقّهِم ويأخذون ، والقسامة: الجماعة يُقْسِمُون على الشيء أو يشهدون ، ويمين القسامة منسوبة إليهم، قال ابن الأثير: القسامة بالفتح ، اليمين كالقسَمِ ، وحقيقتها أن يُقْسِمَ من أولياء الدم خمسون نفرًا على استحقاقهم دم صاحبهم إذا وجدوه قتيلاً بين قوم ولم يُعرف قاتله ، وإن كانوا أقل أقسموا خمسين يمينًا ، أو يقسم بها المتهمون على نفي القتل عنهم ، فإن حلف المدعون استحقوا الدية ، وإن حلف المتهمون لم تلزمهم الدية .

«لسان العرب» (٥/ ٣٦٣٠).

مسطح: المسطح عمود من أعمدة الخباء والفسطاط، وقيل: الخشبة المُعرَّصةُ على دعامَتَى الكَرْم بالأُطُر.

«لسان العرب» (۳/ ۲۰۰۶).

الحنث: الخُلفُ في السمين ، حَنِثَ في بمينه حِنْشًا وحَنثًا : لم يَبرَّ فيها ، والحنث الإثم ، والحنث: الرجوع في اليمين .

«لسان العرب» (۱۰۱۸/۲).

معضلات المسائل: أي مستبصعباتها ، قيل : الداء العُضالُ المنكرُ الذي يأخذ مُبَادَهةً ثم لا يلبث أن يَقْتُل ، وأمر مُعْضِل : لا يُهْتَدى َلوَجْهِهِ، والمعضلات : الشدائد .

«لسان العرب» (٤/ ٢٩٨٩).

الضّغْثُ: الحلم الذي لا تأويل له ، ولا خير فيه ، والجمعُ أضغاث، وضَغَثَ الحديث : خلطه ، وأضغاث الرؤيا : اختلاطها والتباسها ، سميت أضغاث أحلام ، لأنها مختلطة ، فدخل بعضها في بعض ، وليست كالصحيحة وهي ما لا تأويل له ، وقيل : أضغاث الأحلام : ما لا يستقيم تأويلُهُ لدخول بعض ما رأى في بعض ، كأضغاث من بيوت مختلفة ، يختلط بعضها ببعض، فلم تتميز مخارجها ولم يستقم تأويلها . «لسان العرب» (٤/ ٢٥٩٠).

سرقة من حرير: أي قطعة من جيِّد الحرير ، وجمعها سَرَقٌ . «لسان العرب» (١٩٩٨/٢).

يمضه: مضى الشيء يُمنْ من من من من وقضاء ومضواً: خلا وذهب، ومضى في الأمر منضاء : نَفَذَ ، وأمضى الأمر أنفذه ، وأمنيت الأمر: أنفذته .

«لسان العرب» (٦/ ٤٢٢٢).

0 0 0

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
737	تكفو قدورهم	7 2 7	ابتدرها الناس
737	تنشمروا إلى بلادكم	720	اجترح الذنوب
337	جيفوا	450	احتلم
<b>۲۳</b> ۸	حجة	240	استأمن إليه
747	الحد	Y & A	استحكم الإسلام
780	حزور	7 2 1	إذ نفشت
737	حصونهم	724	رو يست الإستبرق
707	الحنث	777	. تر تصبرت الإطواء
227	حيض	777	. بر مرب إملاق
220	خالطه		بيار <i>ن</i> أرهق أبويه طغيانا
۲۳۸	الخصم	Y & V	الأسقام الأسقام
737	الخندق	7 2 2	أشياعهم
337	الدرك الأسفل من النار	737	است منها أصلاب آبائهم
744	الدم العبيط		اعداضکم أعراضکم
787	الدنيا حلوة خضرة		أفنية القبور
747	الدواجن	<b>177</b>	الفاني كتابك الفاني كتابك
737	الديباج	۲۳۷	أمر رسول الله بالصب عليه
7 2 7	- · · · ·	787	اهوی
۲۳۷	ذنوبًا من ماء	Y 2 -	الموى البارحة
777	الز <b>ل</b> ل		
Yo.	s —	740	باع الباغ <i>ي</i>
707	<u> </u>	744	الب <i>اعي</i> تختمر
337		Y & V	تاسر تصل الرحم
377	_	787	تطرح أبنيتهم تطرح أبنيتهم
377	سلف	<b>۲</b> ۳۸	
701	أ شدخه بحجر	740	تعجز تف
۲۳۸		Y	تفيء تقريم الضيف
707	ا الضِّغْث		تقري الضيف تقم
7 .		147	تق <i>صی</i> تکري

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
۲۳۸	معارضتها	744	الطهارة بالصعيد
737	معجرا بعمامة	377	عضد
707	معضلات المسائل	40.	العقل
740	المعهودة	137	العيمل المتواتر
· Y & V	الميثاق	۲۳۳	عوَّلوا
787	و أدت	P 3 Y	فشا
737	وقد رامهم	434	الفطرة
. 701	الوكز	750	فطم
•	ومن جرحه منهم لم يأت	78.	فلق الصبح
454	في جرحه بحجة	101	القسامة
757	ولا أباليي	777	القصاص
377	ولا فارًا بخربة	7 5 9	قضى رِسول الله فيه بغرة عبد وأمة
780	يافعًا	446	القلادة
737	يبرحوا	۲۳٦	القود
137 🗦	يتمادى	740	القينتان
. YTA	يتيقن	۲٤.	كتفه
: ۲۳۳	يجرنا	454	الكفيل
337	يسمع خفق النعال		ととい
137 "	يشفع الأذان	۲٥.	الكهان
: TT0	يعيذ يقدح	747	اللقطة
78.	يقدح	<b>የ</b> ۳۸	لقد ٍ هممت
4.5		۲۳۷	ماثعًا
737 Y	-	7 2 9	ما استيسر من الهدي
137	ينقض فعله		مازجه
137	يوتر الإقامة		المحصر بعدو
78.	يوهن	701	محض
		7 2 2	مر تابین
е <sup>-</sup>		707	مسطح
.45 .45		۲۳۳	مصرك
* * * * * * * * * * * * * * * * * * *		00	



ن سورة البقرة :

﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهَّرْتُونَ﴾ [البقرة: ١٥،١٤] ٣١

﴿ وَلا تَكُونُوا أُوَّلَ كَافِرِ بِهِ ﴾ [البقرة: ٤١] ٨٦

﴿ فَمَن اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا

اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٤] ٣٠

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنِ إِلَىٰ

أَجَلِ مُسمَّى فَاكْتُبُوهُ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ١٩٣

﴿ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ [البقرة: ٢٨٣] ١٩٦

ن سورة آل عمران:

﴿ وَمَكَرُوا وَمَكَرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٥٤] ٣٠

﴿ وَمَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ

إِلَيْكُ ﴾ [آل عمران: ٧٥]

﴿ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمنًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] ٨٧،٥٤

ن سورة النساء:

﴿ أَطِيعُوا اللَّهُ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ [النساء: ٥٩] ٧٨

﴿فَدَيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلُه ﴾ [النساء: ٩٢]

﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُم فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُم جُنَاحٌ

أَن تَقْصُرُوا.. ﴾ [النساء: ١٠١] ١٢٤،١٢٠

﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاة ﴾ [النساء: ١٠١]

```
﴿إِنْ خَفْتُمْ أَن يَفْتَنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾
        [النساء: ١٠١]
   140
                                                              ن سورة الأنعام:
         ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٦]
   177
                                                  ﴿وَلا تُزرُ وَازِرَةً وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾
          [الأنعام: ١٦٤]
   111
                                                                ر سورة التوبة:
                              ﴿سَنُعَلَدُّبُهُم مَّرَّتَيْن ثُمَّ يُردُّونَ إِلَىٰ عَلَاابٍ
                                                                        عظیم﴾
         [التسوية: ١٠١]
   171
                                                              ن سورة يوسف:
                               ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبّي
                                                                          حَقًّا﴾
[یوسف: ۲۲۳،۲۲۱ [۱۰۰
                                                              ن سورة إبراهيم:
                               ﴿ يُشَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الشَّابِتِ فِي
                                                                  الْحَيَاة الدُّنْيَا﴾
[إبراهيم: ٢٧] ١٦٢،١٦١
                                                                ر سورة النحل:
                                                   ﴿الَّذِينَ تَتُولَقَّاهُمُ الْمَلائكَةُ﴾
            [النحل: ٢٨]
    V0
                               ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذَّكْرَ لَتُبَسِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزَّلَ
                                                                         إِلَيْهِمْ
            [النحل: ٤٤]
   440
                                                                ن سورة النمل:
                               ﴿إِنَّمَا أُمرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذه الْبَلْدَة الَّذي
                                                                         حَرُّ مَهَا ﴾
             [النحل: ٩١]
    ٧١
```

ن سورة الإسراء:

﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذَّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾ [الإسراء: ١٥]

﴿ وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ ﴾ [الإسراء: ٣١] ٨٦

﴿ وَمَا جَعَلْنَا الرُّونَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ ﴾ [الإسـراء: ٦٠] ١٣٤

ن سورة الكهف:

﴿ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ ﴾ [الكهف: ٧٤]

ر سورة طه:

﴿ فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا ﴾ [طــه: ١٦١]

ر سورة المؤمنون:

﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي

الأَرْض ﴾ [المؤمنون: ١٨] ٩٩

ر سورة الفرقان:

﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ السُّمَاءَ مَاءً طَهُورًا ﴾ [الفرقاد: ٤٨] ٩٩

ن سورة القصص:

﴿ وَحَرَّ مْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ ﴾ [القصص: ١٢] ٧٦

ن سورة فاطر:

﴿ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ ﴾ [فــاطر: ٢٢] ١٦٥،١٦٠ [١٦٦، ١٦٥، ١٦٠]

ن سورة الصافات:

﴿ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ

ماذًا تُرَى ﴾ [الصافات: ١٠٢] ٢٢١, ١٣٥

﴿قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ﴾ [الصافات: ۲۲۲،۲۲۱] ۲۲۲،۲۲۱ ن سورة الزمر: ﴿ اللَّهُ يَتُو فَى الأَنفُسِ ﴾ [الـزمـــر: ٤٢] V٥ ن سورة الشورى : ﴿ وَجَزَاءُ سَيَّنَة سَيَّنَةٌ مَّثْلُهَا ﴾ [الشـــورى: ٤٠] ٣. ر، سورة ا**لزخرف:** ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ [الزخــرف: ٥٥] 44 ن سورة الأحقاف: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مَـمَّن يَدْعُـو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لاًّ يَسْتَجِيبُ لَهُ [الأحقاف: ٥] ن سورة الطور: ﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [السطور: ١٦٤] ١٨٤ ن سورة النجم : ﴿ وَمَا يَنطقُ عَنِ الْهُوَيٰ ﴾ [النجم: ٣] ٧٨ ن سورة التغابن : ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن: ١٦] ن سورة الطلاق:

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُ وهُنَّ

لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ [الـطـلاق: ١] ٢١٤،٢١٣

ن سورة المدثر :

﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهينَةٌ ﴾

ن سورة الطارق :

﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا (١٥) وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴾ [الطارق: ١٦,١٥] ٣١

ن سورة البينة :

﴿ رَّضِيَ اللَّهُ عَنَّهُمٌ ﴾

ZW.

TANK T

SIME.

[المسدئسر: ٣٨]

۱۸٤

[البينة: ٨]

177





## طرفالحديث

ائذن لي أيها الأمير أن أحدثك قولاً قام به رسول الله ﷺ الغد
من يــوم الفــــتح ٦٩
اقتــدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعــمر ٩٥
أُتي رسول الله بصبـي من صبيان الأعراب ليُـصلى عليه ١٧٦
إذا قبر أحدكم - أو الإنسان - أتاه ملكان أسودان أزرقان ١٦٢
أذى أحدكم في لجاجبته إن ألح في يمينه ألا يحسن إلى أهله ٢١٩
أرأيتم الوائدة والموؤدة ، فإنهما جـميعًا من أهل النار ١٨١
ألا إن قتل الخطأ بالسوط والـعصا والحجر فـيه دية مغلظة٢٠١
أليس هذا البلد الحرام؟ قالوا: نعم ، قـال: فإن دماءكم وأموالكم ٧٤
أما بعـد ، فإن الدنيا حلوة خـضرة ، وإن الله مسـتخلفكم فيـها
فناظر
أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة١٤٢
إنا معاشر الأنبياء تنام أعيينا ولا تنام قلوبنا٢٢٤،٢٢٢
إن إبراهيم حــرَّم مكة
إن إبراهيم دعاك بمكة
إن إبراهيم حرم مكة ، وإنِّي أحـرِّم ما بين لابتيــها ٧٥
إن إبراهيم حــرم مكة ، ودعا لهــا ، وحرَّمت المدينة كــما حــرم
إبراهيم مكة ٧٥

ن أمنا كانت تقري الضيف وتصل الرحم ، وتفعل. ١٨٠٠٠٠٠٠
ي أنسى كما تنسون ٢٢٤
له أوحي إليَّ أنكم تُفتنون في القبور قريبًا١٦٢
ن خلق أحدكم أو خلق ابن آدم يمكث في بطن أمه أربعين يومًا. ١٧٣
ن ربي أمرني بذلكن
ن الشقي من شقي في بطن أمه
ت ن عــبدًا طلق امــرأته وهي حــائض ۲۱۷ ۲۱۷
ن عيني تنامان ولا ينام قلبي ۲۲۶،۲۲۲
ن عـــيني تــنامــــان ولا ينام قــلبي ۲۲۱
ن كان جامدًا فخذوها وما حولها وألقوه٩٦
إن الله حبس عن مكة الفيل وسلَّط عليــها رسوله والمؤمنين ٧٤
إن الله حرم مكة
إن الله قد وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة ١٢٢
إن مكة حرمـها الله ولم يحرمهـا الناس فلا يحل ٦٩
إن النطفة تمكث في الرحم أربعين ليلة١٧٤
إن هذا بلد حرام حرَّمه الله يوم خلق السموات والأرض. ٧٣ ٧٠
إن هذا من إخوان الكهان
إن هذه الأمة تــبتلى في قــبورها ١٦٢
آني خلقت عبادي حنفاء
وب إن يطع الناس أبا بكر وعمر فـقد رشدوا

إنسي لأنسس لأسُن من المسكن
«إني لست كهيئتكم، إني أبيت أُطعم وأُسقى ٢٢٢
أن ابن عباس قرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب فجهر بها١٥٧
أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى فطرحت جنينها ١٩٧
أن أعرابيًا بال في المسجد فقام إليه بعض القوم١٠٤
أن رجلاً من الأنصار مات له ابن صغير فوجد عليه١٧٦
أن عائشة استعارت من أسماء قلادة ، فهلكت١٠٩
أن الغلام الذي قتله الخضـر طبع كافرًا ، ولو عاش لأرهق أبويه. ١٧٢
أن النبي عَلَيْكُ أسلم من يهودي طعامًا إلى أجل١٩٢
أن النبي ﷺ خرج يومًا فصلًى على أهل صلاته على الميت ١٦٨
أن النبي عَلَيْكُ دخل مكة يوم الفتح وعلى رأسه مغفر ٧٠
أن النبي ﷺ سئل عن أهــل الديار من المشركين١٨١
أنه طلق امرأته وهي حائض۲۱۲
أو غير ذلك يا عائشة ، إن الله خلق الجنة وخلق لها أهلاً ١٧٧
بينما الناس بقباء في الصلاة إذ جاءهم آت فأخبرهم أن رسول الله
فــد أنزل عليه القــرآن١٤٠
نراصوا في الصف فإني أراكم من وراء ظهري٢٢٢
نلك صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته١٢٠
ننام عيناي ولا ينام قلبي ، وتنام عيناي وقلبي يقظان١٣٦
خـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

ىذوهــا وما حولــها ، فألــقوه٩٦
بطبنا رسول الله ﷺ بعــد صلاة الــعصــر١٧٩
ىلق الله تعالى آدم ، ثم أخذ الخلق من ظهره١٧٩
ىيركم خيركم لأهله ، وأنا خيركم لأهل <i>ي</i> ٢١٩
ية المقتــولة على عاقلة الــقاتلة
أيتك في المنام يجيئك الملك في ســرقة من حرير٢٢٠
أيت النبي ﷺ مسح على خفيه
أيت النبي ﷺ بمسح على عمامته وخفيه٩٠
مألت خديجة النبي ﷺ عن أولاد المشركين ١٨٢
لسلام علیکم دار قسوم مؤمنین۱٦٥
سغارهم دعاميص الجنة١٧٣
يىلاة الليل مثنى مثنى
سلوا كــمـــا رأيتــمــونــي أصلي٢٢٥
لملق عبــدالله بن عمر امــرأته وهي حائض على عهــد رسول الله
718
ىلىكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدي ٩٥
إذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة١٠٨٠٠٠٠٠
إن كــان مائعًــا فاستــصبــحوا به٩٧
رضت الصلاة ركـعتين ركعتين في الحضــر والسفر
ــرفع لي حتى نظرت إليــه

في الميت إذا دفن أنه يسـمع خفق النعال إذا ولوا عـنه مدبرين ١٦٠
كل مولود يولد على الفطرة٨٤،١٨٣
كنا لا نعد الصفرة والكدرة شيئًا٠٠٠
لم تحل لأحد قبلي ، ولا تحل لأحد بعدي ٧٣
لم قاتلت وقد نهيتك عن القـتال؟٨٢
الله أعلم بما كــانوا عــاملين١٧٨
اللهم إن إبراهيم حرَّم مكة ، وإني أحرم ما بين لابتيها ٧٥
اللهم إن إبراهيم دعاك بمكة٧٦
ليراجعها فإنها امرأته
الماء لا ينجــســه شيءٌ ٩٩
ما أنتم بأسمع منهم لما أقول ، ولكنهم لا يستطيعون أن يجيبوا ١٦٣,١٦٣
ما لنا نقصر في الصلاة ونحن آمنون١٢٠
ما يسرك ألا تأتي بابًا من أبواب الجنة إلا وجدته يستفتح لك ١٧٦
مره فليراجعها ، ثم ليــمسكها بعد حتى تطهر٢١٢
من ضرب بعصًا أوحجر فديته مغلظة في أسنان الإبل ٢٠٢
من يكلأ لنا الصبح
ميـراثها لزوجــها وولدها
لا تستقبلوا القسبلة – ولا تستدبروها بغائط ولا بول ١٣٧
لا تقاتلا إلا من قاتلكما قاتلكما
لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ

تقرأوا على الجنازة بفاتحة الكتاب١٥٧	>
صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب	
يحل لأحد أن يحمل عليه سلاحًا٨٥	
يشكر الله من لا يشكر الناس ٧	
يصلين أحد الظهر أو العصر إلا في بني قريظة١٤٨	
يصلين أحد منكم إلا في بني قريظة	
' يقـبل الله صلاة إلا بطهـور١١٠١١٠	
و يقبل الله صلاة بغير طهور۱۱٫۱۱۰۰۰۰	
· يقبل الله صلاة حائض حتى تختمر	
ذا سبجع الجاهليةنا بسبجع الجاهلية.	.Α.
لل وجدتم ما وعــدكم ربكم حقًا، فإني وجــدت ما وعدني ربي	
حقا	
أما الرجل الطويل – الذي في الروضة ، فإنه إبراهيم ﷺ ١٨٣	
الشيخ في أصل الشجرة إبراهيم ، والصبيان حوله أولاد الناس. ١٨٤	
فيا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن﴾ في قـبل عدتهن. ٢١٤٠٠	
ا نبى الله أحديث هؤلاء أنك جـئت بيت المقدس هذه الليلة ١٣٣٠	
بي ضحك الله إلى رجلين يقــتل أحدهما الآخــر يدخلان الجنة ٢٧	

The same same





## طرفالأثر

171	أبو نجــــيــح المكــي	اصطحب أصحاب النبي في السفر
199	أبسو هسريسرة	اقتتلت امرأتان من هذيل
۱۷٦	عائشة	أتى رسول الله بصبي من صبيان الأعراب
195	ابن ع باس	أشهد أن السلف المضمون إلى أجل معلوم
1 - 7	مــــالـك	أكره للجنب أن يغتسل في الماء الدائم
٤ ٠ ٢	الـشــافــعي	إذا عمل رجل بسيف أو حجر
10.	الــــــــــــــودي	إذا كنت خائفًا وكنت راكبًا
188	الــــــافــــعي	إن بني محذورة يقولونها مرتين
۱۲۷	أبــــو ئــــور	إن شاركهم ذمي أو من لا يريد الهدى
۱۳۱	عبدالله بن مسعمود	إن الشقي من شقي في بطن أمه
۲ · ٤	سعيد بن المسيب	إن الشهداء كلهم من قتله منهم العدو
۱۹.	عـــائشـــة	إن الصلاة في السفر والحضر هكذا فرضت
۱۷٤	أبــوقــــــــــــــــــــــــــــــــــ	إن صليت في السفر أربعًا
179	الأوزاعــــــي	إن ضربه بعصًا أو سوط
1 - 7	عـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	إن الماء قليله وكثيره لا ينجس
۱۰۸	مـــاك	إن هذا البلد إنما كان العمل فيه بالنبوة
197	جـــابر بن عــــبــــدالله	أن رسول الله أشرك عليًا في بدنة
17.	عائشة	أن رسول الله صام في السفر وأفطر

```
أن رسول الله جعل دية المقتولة على عصبة المغرب الله الله على عصبة المغرب المغربة المقتولة المغرب الله قضى بعقل المقتولة ابن عصب اس ٢٠٩ أن رسول الله قضى في الجنين بغرة منصوب على المخالين بغرة منسوب الله قضى في الجنين بغرة منسوب الله قضى في الجنين بغرة منسوب الله قضى في الجنين بغرة المناسبة ا
```

أن رسول الله لم يكن يقتل أولاد المشركين ابن عــــــاس ١٨٥ أن رسول الله نام حتى نفخ ثم صلى ولم

يتوضأ 227 4.4 أن شبه العمد ما لا يقتل كاللطمة أرب يبوسيف ع\_\_ائش\_\_\_ة أن الصلاة أول ما فرضت فرضت ركعتين 117 أن عائشة كانت تتم في السفر عــائـــة 117 أن عليًا كره الدهن في السلم أبو عـــــــاض 170 أن من قتل آخر بعصا يمات من مثلها أبو حنيــــفــة Y - 7

أن النبي كان يتم الصلاة في السفر عائشة ١١٨

أن النبي نحر يوم الحديبية البدنة عن عشرة ابن عـــــــــــــــاس ١٨٦

إنما هي دعاء..

أنه إذا قتله بحديدة أو بلطة أبو حنيفة ٢٠٣

```
94
      عمرو بن أمية
                                 أنه رأى النبي يمسح على الخفين
                      أنه كـان لا يرى بأسًّا بالرهـن والكفـيل في
      ابن عــــاس
                                                     السلم
      ابن عــــبـاس
 198
                               أنه كان الرهن والكفيل في السلم
     ابن عـــــــــر
 198
                          أنه كان يجيزه - أي الرهن في السلم -
حـمل بن مالك ٢٠٦
                                  إنى بين امرأتن وإن إحداهما
117
     ع_____وة
                                تأولت من ذلك ما تأول عثمان
    ابن مــــعــود
                                                الخلاف شر
۲ - ۳
    الشـــافـــعي
                                    الدية في ذلك على العاقلة
     ابن عــــــر
198
                                          ذلك الربا المضمون
     ابن عــــاس
                                          رؤيا الأنبياء وحى
     ابن عــــر
                                       ركعتان سنة محمد ﷺ
140
    ابن عــــــاس
177
                                     ركعتين سنة أبى القاسم
    م____الـك
                            شبه العمد باطل إنما هو عمد وخطأ
شبه العمد بالعصا والحجر
عــمـــر بن الخطاب ١٢٠
                                        عجبت مما عجبت منه
    عليك بسنة رسول الله فإن من الناس من لا ابن عـــــــر
                                                    بعاب
الشافعي ٢١٢
                                          الغرة على العاقلة
ابن عــــــاس ۱۲۷
                               فرضت الصلاة في الحضر أربعًا
```

1 • ٢	مـــالـك	قد أفسد الماء ونجسه
۱۲۳	مـــاك	القصر في السفر للنساء والرجل سنة
14.	ع_ط_اء	قصرها وكل ذلك قد فعل الصالحون
170	أبو حنظلة الحــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	قلت لابن عمر: أصلى في السفر ركعتين
۱ ۰ ۸	عبدالله بن غمانم	قلت لمالك إنا لم نكن نر الصفرة والكدرة
۲۱.	أبو حنيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	قيمة الغرة خمسمائة درهم
۸٧	<del>قــــــــــــــــــــــــــــــــــــ</del>	كان ذلك في الجاهلية فأما اليوم
7 · 7	السلسيست	كل ما عمد به إنسان إنسانًا قصر به
171	أنـــــ	كنا نسافر فيتم بعضنا ويقصر بعضنا
<b>Y · Y</b>	حمل بن مالك	كنت بين امرأتين فضربت إحدهما الأخرى
AY	أبو شـــريح	لما قدم عمرو بن الزبير مكة لقتال أخيه
AFI	جابر بن عسبدالله	لم يزل النبي يصلي على قتلى أحد
۲ . ٥	الفسضل بن دكين	لو أخذ عودًا أو عظمًا فجرح به بطن حي
	L	لو أوى قــاتل عمــر بن الخطاب في حرم مــ
۸٧	ابن عــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	هبجته
177	ابن عـــــمـــــر	ليس الركعتين في السفر بقصر
114	مـــالـك	ليس عليه إعادة
140	عـــائشـــة	ما فقدت جسد رسول الله
۱۲۰	يعلى بن أميية	ما لنا نقصر الصلاة في السفر ونحن آمنون
۲ · ٤	ابن شبرمة وغيسره	هي في مال الجاني مغلظة

717	مـــالـك	هي في مال الجاني
184	مــــاك	لا تقول المؤذنون : «قد قامت الصلاة»
۸٧	مـــجـاهـد	لا يُخاف منه أحد أني دخله
771	عبدالله بن عمر	يا ابن أخي إن الله بعث إلينا محمدًا
198	مــــالـك	يجوز الرهن والكفيل في السلم
۲ · ۸	ء ۔۔۔۔۔۔ر	يعمد أحدكم فيضرب أخاه بالعصى
1 - 4	أحمد بن المعدل	يُنزح منها عشرون ، ثلاثون

The Thirt



## الاسسم

ابن لهیعة
أبو إسحاق
أبو إسحاق السبيعي
أبو حنظلة الحذاءا
أبو الزبيرأبو الزبيرأبو الزبير
أبو قلابة
أبو هلال الراسبي
أبان العطارأبان العطارأبان
أمية بن عبدالله بن خالد
الأوزاعي
الحجاج بن أرطأة الحجاج بن أرطأة
حـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
رقبة بن مصقلة
زياد البكاء
زيد بن الحواري العمي
سعيد بن أبي عروبة
سعید بن بشیر
سليمان بن عمرو٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٤

سماك بن حرب
سوارة القشيري١٢٢،
شعبة بن الحجاج
صفية بنت الحارثا
طلحة بن عـمـرو
طلحة بن يحيى ١٧٧, ١٧٦.
عبدالرحمن بن خضير
عبدالرزاق ۲۱٤,۱۹٥,۱۹۳,۱۳٤,۱۳۱,۱۳۰,۱۲٦
,119,114,117,110,97,91,9
عبدالله بن أبي يزيد
عبدالله بن مالك
عبدالملك بن هشام ۸۳
عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي
عبدالوهاب بن عطاء
عبيدالله بن عبدالله بن رافع بن خديج٩٩
عقبة بن أوس
علي بن زيد بن جدعان
عمـرو بن أبي عـمرو ٧٥
القاسم بن ربيعة
محمد بن إبراهيم بن مسلم

محمد بن إسحاقه
معمد بن كشير الصنعاني ١٣٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
١٣٤, ١٣٣, ١٢٥, ١١٦, ٩٧, ٩٦, ٩١, ٩٠
المغيرة بن زياد
نافع مولی ابن عمرنافع مولی ابن عمر
وهيب بن خــالد
ياسين بن معاذ الزيات
يزيد بن أبي زياد
بعقوب بن عبية



٨٦	عنه في مـعنى المذكـور ، ويكون بخلافـه
	اختلاف العلماء فيمن وجب عليه حد أو قصاص فهرب إلى الحرم
۸٧	ودخله واستخار به
۸۸	أقوال العلماء والفقهاء في تغليظ الدية على من قتل في الحرم
٩.	ر: الحديث المثاني:
	قوله في متابعة معمر لحديث : "رأيت النبي عَلَيْكُ يُمسح على عــمامته
۹.	وخفيه»
	قـولـه في إسناد الأوزاعي لحـديث: «رأيت النبي ﷺ يمـسح على
	عمامته وخفيه وعدم إسناد معمر له في متابعته لأنه لم يذكر جعفرًا
٩.	عن أبي سلمة
۹.	الوهم في متابعة معمر ظاهر لمخالفته رواية الأكثر والأثبت
	إدخال البخاري متابعة معمر للأوزاعي ، إنما ذلك لأنه تابعه عن
۹.	یحیــی بن أبي كثــير
	عدم مراعاة البخاري في مـتابعة معمر الإسناد ، إنما راعى المسح على
٩١	العمامة لأنه موضع الاختلاف
	الاضطراب في حـديث عـمـرو بن أمـية «أنه رأى الـنبي يمسح على
	الخفين» في المسح على العمامة عظيم وهو حديث لا يثبت عند أكثر
٩٣	أهل العلم بالحديثأهل العلم بالحديث
9 8	أقوال السلف في معنى المسح على العمامة

الحديث الثالث:
اخذ الجمهور بحديث معمر الدال على التفرقة بين الجامد والذائب،
ونقل ابن عبدالبــر الاتفاق على أن الجامد إذا وقعت فيــه ميتة طرحت
وما حولها منه إذا تحقق أن شيئًا من أجزائها لم يصل إلى غير ذلك
منه، وأما المائع ففيه اختلاف٩٦٠
اختلاف العلماء في الاستصباح بالزيت والمائع تقع فيــه الميتة ٩٧٠
وجه تخطئة معمر في الإسناد
الإجمـاع على أن الماء الطاهر كثـيرًا كان أو قليـلاً إذا خالطته نجـاسة
نها قب الله عليه أو ظهرت فيه برياح ، أو لون ، أو طعم ، أنها قبد الله الله الله الله الله الله الله الل
أفسدته ، وأنه قد حرم كما حرمت النجاسة ، وخرج من حكم
الطهارة ٩٩ ٩٩ الطهارة
تضعيف حديث: «الماء لا ينجسه شيء»٩٩
الإجماع على أن الماء المستجد الكثير إذا دخلت فيه النجاسة فلم يظهر
فيه لون ولا طعم ولا ريح ، ولا أثر ، أن ذلك الماء الطاهر مطهِّر كما
كان سواء في الحكم طهارته١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الاختلاف في أنه إذا كان الماء قليلاً أو كان غيـر مُسْتَجرٍ ، وحلت فيه
النجاسة فلم يظهر فيها لون ولا طعم ولا ريح ، وبيان أصل أهل
المدينة فيه
e e
الاحتجاج بحديث بول الأعرابي وصبّه ﷺ ذنوبًا من ماء في كون الماء قلم يظهر فيها لون ولا قليلاً أو غير مستجر ، وصلت فيه النجاسة فلم يظهر فيها لون ولا

طعم ولا ريح۱:۱-۱۰۱
الحديث في الجنب يغتسل في الحوض الذي يسقي فيه الدواب ولم
يكن غسل ما بها من الأذى١٠٢
الحكم في إناء الوضوء ، يسقط فـيه مثل رؤوس الإبر من البول ١٠٢
البئـر تقع في النجاسة والكلام فـيه١٠٣٠١٠٣٠
تضعيف مـذهب الشافعي في حديث القلتين مـن جهة النظر١٠٤
الكلام في صحة حديث بول الأعرابي وتوثيق طرقه وروايته وبيانها. ١٠٥
ذكر الفوائد المأخروذة من الحديث «بول الأعرابي»١٠٥٠٠٠
ن الحديث الرابع:
بيان أشهر أقوال مالك في أنه لم يختلف في أن الصفرة والكدرة
حيض في أيام الحيض مـباشرة واختلاف قـوله في ذلك في غير أيام
الحيض والقول الأول أشهر عنه بالمالين والقول الأول أشهر عنه
بيان مخالفة عائشة وأسماء - رضي الله عنهمـا - لأم عطية وأنهما
كانتا لا تُصليان حــتى تريا البياض وبيان تعليل ذلك١٠٧٠.
اختلاف العلماء كثيرًا في الصفرة والكدرة قديمًا وحديثًا١٠٨
ذكر ابن حزم لآراء العلماء وأقـوالهم في الصفرة والكدرة١٠٨٠
ه الحديث الخيامس : ١٠٩ ١٠٩٠٠
وجه سؤال أبي القاسم لابن عـبدالبر وبيان جوابه١٠٩٠
بيان اخــتلاف العلماء والفقــهاء في جواز الصلاة عند العــذر وامتناع
التيمم بغير تيمم ١٠٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

11.	لذهب الظاهرية في المسألة
111	ذا صلى على حاله ثم قدر على الطهـور فهل عليه إعادة ا
	يناقشة ابن عبدالبر لأقوال من قال بالإعادة وترجيحه للقول بالإعادة
114	
118	
	ذهاب ابن عبدالبر إلى أن حديث عائشة في صلاة السفر إن صح سنده
118	
118	
110	ما يوهمه ظاهر الحديث من أنه يوجب قـصر الصلاة فرضًا
110	عمل عائشة – رضي الله عنها – بخلاف الحديث مشهور عنها
110	القول في نسخ الأخبار وما يــجوز نسخه منها
	حديث عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أنها
117	كانت تتم في السفر
	جواب المصنف على من احتج على إتمام عائشة في السفر بكونها أم
111	المؤمنينالمؤمنينالمؤمنين
117	أحسن ما قيل في قصر عائشة وإتمامها
	عيب ابن مسعود على عثمان إتمامه في السفر على الرغم من صلاته
۱۱۸	خلفهخلفه
۱۱۸	الدليل على أن القصر عند ابن مسعود ليس بفرض. ٠٠٠٠٠٠٠٠٠
۱۱۸	أثر سلمان عند عبدالرزاق أنه كان مع قوم في السفر فحضرت الصلاة

إتمام عائشة في السفر يقدح في حديثها١١٩
إجماع الفقهاء على أن المسافـر إذا صلى خلف المقيم وأدرك معه ركعة
تامة أنه يصلي أربعًا ١١٩
حدیث عمر بن الخطاب وسؤال یعلی بن أمیة له۱۲۰
القصر رحمـة وتوسعة وسنة مسنونة١٢٠
حديث المغيرة بن زياد عن عطاء عن عائشة١٢٠
حديث طلحة بن عمرو عن عطاء عن عائشة
حديث أنس بن مالك الأنصاري١٢١
حديث عمرو بن أمية الضمري والحرشي١٢٢
حديث أنس بن مالك القشيري٠٠٠
مذهب مالك وأهل المدينة في المسألة١٢٣
إجماع المسلمين أن فرض الصلاة في الحضر أربع إلا المغرب والصبح. ١٢٣
أصل القصر في السفر مع الخوف في رأي ابن عبدالبر١٢٤
آثار عن الصحابة تدل على أن القيصر في السفر سنة١٢٥
جواب ابن عبدالبر على من احتج بقول عمر: إن صلاة السفر ركعتان
عـام ۲۲۷
معنى حديث عمر بن الخطاب١٢٧
جواب ابن عبدالبر على من احتج بقول ابن عباس : فرضت الصلاة
في الحضر أربعًا ١٢٧
معنی حدیث ابن عباس۱۲۸

اختار أبو الفرج المالكي الرأي القائل بسنيـة القصر في السفر ١٢٨
احتج أبو الفرج برواية أبي المصعب عن مالك١٢٨
القائلون بفرضية القـصر في السفر وأصلهم في ذلك١٢٨
القائلون بالتـخيير إن شاء قـصر وإن شاء أتم١٢٨
كلام ابن عبدالبر في حديث أنس الذي احتج به أبو الفرج١٢٩
الصواب عند ابن عبدالبر في هذا الباب١٢٩
مـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
فصل: كيف كان الإسراء١٣٢
مذهب جمهور السلف والفقهاء والمحدثين والمتكلمين في المسألة ١٣٢
اختلاف السلف بحسب اختلاف الأخبار الواردة١٣٢
أدلة الجمهور على أن الإسراء كان يقظة بجسده وروحه١٣٣
إنكار عائشة الإسراء بجسده وتفسير ذلك ١٣٥
الحديث السابع١٣٧
معنى التـشريق والتغـريب عن القبلة١٣٧
تفصيل مذاهب الفقهاء في المسألة١٣٨
الحديث الشامن
تصحيح المصنف للحديث وجعله أصلاً فيمن فعل مأمورًا به ثم طرأ
عليه ما يدخل عليه
الصحيح أنه لا فرق بين التشريق والتغريب وبين الاستدبار١٤٠
الإعادة على من صلى إلى غير القبلة مجتهدًا١٤١

٥ الحديث التاسع:١٤٢٠٠٠ الحديث التاسع
تصحيح ابن عبدالبسر للفظة الاستثناء التي رواها حماد بن زيد
وإسماعيل وإسماعيل
رواية أيوب لهذا الحديث وهو أثبت من كل من روى هذا الحديث ١٤٢
شبه إجماع من الفقهاء المحتجين بهذا الحديث على أن معنى قوله:
«قد قامت الصلاة» تثنى مرتين ٢٤٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
اختلاف العلماء في المسألة إلى فريقين ١٤٢
مذهب مالك في المسألة وأدلته في ذلك١٤٣
مذهب الشافعي في الإقامة في القديم والجديد١٤٤
حجة مالك في ترك التكرير لـ «قد قامت الصلاة» مرتين
٥ الحديث العاشر:
ظن السائل أن البخاري أدخل هذا الحديث لنقض قول الشافعي أن
الطالب لا يصلي صلاة الخوف إلا صلاة كاملة١٤٦
معنی حدیث ابن عــمر وهو حدیث الباب۱٤٦
جواب المصنف على قوله :
«أدخل البخاري هذا الحديث ينقض به قول الشافعي»
قـول الشافعي - رضي الله عنه - من كتـابه «الأم»١٥٠
صفة صلاة الخوف في رواية ابن عمر ١٥١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
جواب المصنف على اعتراض من احتج بأن عبدالله بن أنيس صلى
وهو طالب يومئ برأسه اوهو طالب يومئ برأسه

ن الحديث الثاني عشر : ١٥٣
تصحـيح المصنف للآثار المروية عن ابن عـباس وعــائشة – رضي الله
عنها - في صلاة الليل ١٥٣
تفسير المصنف للركعــتين الزائدتين على وجهين١٥٣
٥ الحديث الشالث عشر:٥٠٠ ما المحديث الشالث عشر:
توثيق المصنف لطلحة راوي الحديث عن ابن عــباس ١٥٥
عزو المهلب حــديث عوف بن مــالك في صلاة الجنازة للبــخاري ولم
يخرِّج البخاري الحديث٥٥١
شاهد الإثبات مقدم على شاهد النفي ١٥٥
متى يكون حديث عـوف معارضًا لما قـال ابن عباس١٥٧
عدم اختلاف العلماء في جـواز الدعاء على الميت مع قراءة الفاتحة ١٥٧
اختـ لاف الفقـهاء القائلين بقـراءة الفاتحـة على قولين ١٥٧
إجماع الفقهاء على أن صلاة الجنازة لا تصلي بغير طهارة ولا إلى غير
قبلة ١٥٩
شذوذ الشعبي عن العلماء في هذه المسألة١٥٩
٥ الحديث الرابع عشر:٥ الحديث الرابع
تصحيح المصنف حديث قتادة عن أنس١٦٠
جمهور أهل السنة وأكثر المعــتزلة على إثبات عذاب القبر ١٦١
كثرة الآثار عن النبي في عذاب القبر
تفسير المصنف لحديث القليب

كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في سماع الموتى١٦٤
مذهب أهل السنة والجـماعة في مالا يدرك بالعـقول ١٦٥
إنكار أهل العلم المناظرة في ما صح به الأثر واشتهر١٦٥
إباحة العلماء المناظرة فيما تحته عـمل من الأحكام التي شرع فيـها
القسياس القسياس.
تفسيس قوله تعالى : «وما أنت بمسمع من في القبور» عند جـمهور
المفسسرين المفسسرين.
٥ الحديث الخامس عشر:
رأي المصنف أن الصلاة على الشهيد غير مجمع عليها ولا على تركها ١٦٨
اختـ لاف الآثار عن النبي في ذلك واختلاف عــلماء المسلمين ١٦٨
مذهب مالك والليث بن سعد والشافعي وجماعة في ذلك ١٦٨
مذهب فقهاء العراقيين والشاميين١٦٩
رأي المصنف في المسألةا
اختلاف الآثار في ترك غسل الشهداء١٦٩
جمهور العلماء من التابعين وفقهاء الأمصار أنهم لا يغسلون ١٧٠
<ul> <li>الحديث السادس عشر:</li> </ul>
جمهور العلماء بتأويل القـرآن والسنة أن الغلام الذي قتله الخضر كان
ممن لم يبلغ التكليف ١٧٢
مطابقة حديث رقبة بن مصقلة للآثار المتواترة في أن الشقي من شقي
في بطن أمهفي بطن أمه

100	إجماع العلماء أن أولاد المسلمين في الجنة
177	إجماع العلماء على الاحتجاج بحديث شعبة ا
۱۷۷	تنكير المصنف لحديث طلحة بن يحيى وتضعيفه لطلحة
۱۷۸	اختـــلاف الآثار في أطفال المــشركين
	جمهور أهل السنة في أطفال المشركين الوقوف عن القطع عليهم بجنة
۱۷۸	أو بنار
۱۷۸	جائز عند جماعة أهل السنة تعــذيب أطفال المشركين بالنار في الآخرة.
	ذهبت طائفة احتجاجًا بحديث الشعبي عن علقمة بن قيس عن سلمة
۱۸.	ابن يزيد الجعفي إلى أن أطفال المشركين في النار
۱۸۱	مناقشــة المصنف لهذا المــذهب وأدلته
	ذهبت طائفة احتجاجًا بما رواه ياسين بن معاذ عن الزهري عن عروة
۱۸۲	عن عائشة إلى أن أطف ال المشركين في الجنة
	احتجاج هذا الفريق بحديث صحيح وهو: «كل مولود يولد على
۱۸۳	ال <u>فط</u> رة»ا
۱۸۳	احتجاج هذا الفريق بحديث أبي رجاء العطاردي عن سمرة بن جندب
۱۸٤	مناقشة المصنف لهذا الملذهب وأدلته
	احتجاج هذا الفريق بالكتاب والإجماع على رفع القود والقصاص
۱۸٤	والآثام عنهم في دار الدنيا
	ه الحديث السابع عشر :
	جمهور أهل العلم على استعمال حديث ابن عباس في الاشتراك في

لهدي
جماع الفقهاء على عدم جواز الاشتراك في الشاة١٨٨
بذاهب العلماء في الاشتراك في البدنة والبقرة١٨٨
للهب الشافعي وأبي حنيفة والشوري والأوزاعي ، وأحمد ، وأبي
ور وداود ، وجمهور الفقهاء على الجواز١٨٨
ادلة المجوزين في هذه المسألة
نرك الجميع الاحتجاج بحديث ابن عباس والمسور في الاشتراك في
البدنة عن عشرةها
إجماع العلماء أن البقرة لا تجوز عن أكثر من سبعة. ١٨٩١٨٩
إجماعهم دليل على أن حديث ابن عباس وهم أو منسوخ ١٨٩
مجمل مذاهب العلماء في الاشتراك في البدنة والبقرة١٨٩
مذهب مالك في الاشتراك في الهدي
مذهب مالك في النحر على المحصر بعدو وكذا جمهور العلماء١٩١
ن الحديث الشامن عشر:
إذا ثبت الرهن بالسنة في الدين الثابت فكذلك يجوز في السلم ١٩٢
إطلاق القرآن للمداينات وتعميمه لها دون خصوص سلم عن غيره ١٩٢
جواز الرهــن والكفيل في السلم بظاهر القــرآن والسنة والقيــاس على
إجماع العلماء على إجازته في الدين المضمون من غير السلم ١٩٣
و مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم في ذلك ١٩٣
الرهن عند مالك والشافعي بالمسلم فيه لا برأس المال١٩٣

الاختــلاف عن ابن عبــاس وابن عمــر في جواز الرهن والكفــيل في
السلم ١٩٤
كراهة على بن أبي طالب له - أي الرهن في السلم ١٩٥
ممن روي عنهم كراهيــة الرهن في السلم من العلماء ١٩٥
الصحيح في ذلك عند ابن عبدالبر١٩٥
افتراق الرهن عن القضاء١٩٦
ن الحديث التباسع عشر:١٩٧
سكوت مالك عن ذكر حكم الدية١٩٨
رأي المصنف في سياق مالك قصة الجنين وحكمه لا غير ١٩٨
اختلاف الرواية في قـصة المرأة مع جنينها اختلافًا كـثيرًا١٩٨
مدار الحديث على حمل بن مالك بن النابغة ١٩٩
حديث أبي هريرة والاختلاف فـيه على ابن شهاب ١٩٩
مذهب القائلين بشبه العمـد واحتجاجهم بحديث أبي هريرة ٢٠٠
مذاهب الفقهاء في إثبات شبه العمد وجملة قول كل منهم
شبه العمد عند الشافعي ومالك والليث ٢٠٥
الحديث المأثور في المرأة الهذلية٠٠٠
حديث أبي عاصم النبيل وحجاج بن محمد عن عمر بن الخطاب ٢٠٦
كلام المصنف في هذا الحديث وما لها من متابعات٢٠٦
اعتراض الذين أثبتوا شبه العمد في حديث حمل بن مالك بن النابغة ٢٠٧
حديث جــابر في دية المقــتولة٠٠٠٠

إحالة المصنف الكلام على حديث جابر إلى التمهيد
ما أجمع عليه العلماء من أحكام الجنين وما اختلفوا فيه ٢٠٩
حديث المغيرة بـن شعبـة في دية المقتـولة٢١٠
ه الحديث المونى عشرون : ۲۱۲
استنكار ابن عبــدالبر لما يسأل عنه المهلب وعزوه تفصــيل القول لكتابه
«التمهيد»
معنی قول ابن عمر : «أرأیت إن عــجز واستحمق»۲۱۲
الدليل على أنه قد اعتد بالتطليقة في الحيض أنه كان يفتي أن من
طلق امــرأته ثلاثًا في الحـيـض لم تحل له٢١٣
تفصيل مسألة الطلاق في الحيض وبيان مذاهب العلماء فيها ٢١٣
حجج القائلين بأن هذه الطلقة لا تقع، ولا يعتد بها
توثيق إسناد حــديث : (طلق ابن عــمر امــرأته وهي حائض) وحــال
رجاله ووجه علته علته.
عمـوم الروايات عن ابن عـمر ورد فيـها أن حـسبت عليـه تطليـقة
ومخالفة أبي الزبير ١١٥ ٢١٥
بيان طـرق الحديث
<ul> <li>الحديث المثاني والعشرون٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠</li></ul>
بيان ما إذا كانت رويا الأنباء وحي كالها وأنه هل يجوز فيها
الضغثالضغثالفعث
احتجاج من جوَّز الضغث بحديث عائشة أن رسول الله قال : رأيتك

77.	في المنام
۲۲.	تفصيل القاضي عياض لقوله وَيَكِيامُ : «إن يكن هذا من عند الله يمضه»
	بيان أن رؤيا الأنبياء وحي ، وكون سيدنا إبراهيم مأمورًا بما رآه في
777	منامـــهه
777	ذكر الآثار والأدلة التي تعضد رأي ابن عباس
	تجهيل من احتج بنوم النبي في سفره من صلاة الصبح لأنه ليس من
377	هذا البـــاب في شيء

The Time

## The second of the second of the

.



## فهرس الموضوعات

		مة التحقيق	
٦		ىث على تحقيق الكتاب	الباء
٩		يمة المصنف	ترج
٩	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	مه ونسبه وکنیته	اســـ
١١	• • • • • • • • • • • • •	• • • • • • • • • • • • • • • • • • •	أبوه
١١		،	ولاد
1 7	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	تــه ورحلاته	نشأة
۱ ٤		وخه	شيو
۱۸	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	مي <b>له</b>	تلا،
۲۱	•••••	نتمه العلميمة وثناء العلماء علميه ،	مكا
3 7	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	دة ابن عبدالبر	عقيا
40		صف به ابن عبدالبر من التشيع	ما و
۲٧		وقع فـيه ابن عبدالبـر من التأويل	ما و
		- مبه الفقهي	
4		ىنفــاته وآثاره	مص
٤ *		خفاته في القراءات	مص
٤,		- سنف اته في الحديث	مص
0		سنفاته في الفقه	مص

40	مصنفاته في التاريخ والسير
۲٦	مصنفاته في العقيدة
٣٦	مصنفاته في الأدب والأخلاق وفنون التربية
۲۷	وفاته
49	ترجمة صاحب الأسئلة المستغربة
٤١	توثيق نسبـــة الكتاب ونصه
٤٣	توثيق اسم الكتاب
٥٤	منهج ابن عبدالبر في الكتاب
٤٨	تصنيف المسائل الواردة في الكتاب
٥١	الساعث لابن عسدالسر على تأليف الكتاب
٥٣	المسائل التي نقل فيها ابن عبدالبر الإجماع في هذا الكتاب
٥٨	وصف النسخة الخطية ومنهج التحقيق
٦.	صور النسخة الخطية
٦.	الورقة الأولى والثانية مـن النسخة الخطية
11	الورقة الأخيـرة وقبل الأخيرة من النسـخة الخطية
77	النص المحسقق
	كتاب فيه: «الأجوبة المستوعبة عن الأسئلة المستغربة من صحيح
٥٢	البـــخــاري»
٦٧	مقدمة ابن عبدالبرمقدمة ابن عبدالبر

٥ الحديث الأول : حديث أبي شُريحٍ
سؤال المهلب : ما معنى قـوله : «وَلَم يحرمها الناس» ٧٠
جواب الحافظ ابن عـبدالبر
معنى قوله: «ولم يحرمها الناس»٧١
حدیث ابن عباس وغیره نحو حدیث أبي شریح ۷۳
روايات أخــرى لهــــذا الحــديث عن ابن عــمـــر وأبي بكرة وابن
الأحوض وجابر
شرحه لحديث : إن الله حبس عن مكة الفيل٧٤
الدليل في قـوله : «ولم يحـرمـهـا الناس»٧٥
معنى الحديث عند الحافظ
ثبوت تحــريم الله تعالى لمكة بالآثار الصــحاح٧٧
المعنى في قوله: «إن مكة حرَّمها الله ولم يحرمها الناس» ٧٧
إجماع الفقهاء على أن صيد المدينة لا جزاء له
معنى قوله : «قد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس» ٧٩
معنی قوله: «ساعة من نهار» معنی قوله: «ساعة من نهار»
معنى قوله: «لا يحل لامـرئ يؤمن بالله واليوم الآخر» ٣٣
اختلاف أهل العلم في هذا المعنى ٨٣
معنى قوله: «لا يحل لأحد أن يسفك بها دمًا حرامًا» ٨٦
اختلاف الفقهاء فيمن وجب عليه حدٌّ أو قـصاص فـهرب إلى
الحـــرم»

۸۸	اختلاف الفقهاء في تغليظ الدية على من قتل في الحرم
۹.	ه الحديث الثاني : حديث الأوزاعي :
	سؤال المهلب لابن عبدالبر: ما معنى إدخال البخاري هذه المتابعة
۹.	وهي غيــر مسندة
۹.	جواب الحافظ ابن عسبدالبر
٩١	تخريج الحافظ للحديث
۹١	معنی قـوله : «ولم یسنده معـمرٌ»
94	روايات أخرى للحديث عن أبي سلمة وعن أبي هريرة
٩٦	ن الحديث الثالث: حديث الفأرة التي تقع في السمن:
	سؤال المهلب لابن عبدالبر: عرِّفني عن هذا الباب وعن كيف
97	أصل أهل المدينة في الماءا
٩٦	جواب ابن عبدالبر
9٧	اختلاف الفقهاء في الاستصباح بالزيت والمائع تقع فيه الميتة
91	الجــواب عن كــيف أصل أهل المدينة
	إجماع العلماء أن الماء الطاهر كثيرًا كان أو قليلاً إذا خالطته نجاسته
99	فغلبت عليه أو ظـهرت فيه بريح أنها قـد أفسدته
	إجماع العلماء أن الماء المستجد الكثير إذا دخلت فيه النجاسة فلم
١	يظهـر فيـه لون أن ذلك الماء طهر مطهـر
١٠٦	ر الحديث الرابع : حديث أم عطية :
	سـؤال المهلب لابن عبدالبر: في أن مالكًا - رحمه الله - لم

يختلف قوله : أن الصفرة والكدرة حيض في أيام الحيض وبأثره. ١٠٦
جواب ابن عبدالبر
اختلاف العلماء في الصفرة والكدرة١٠٨٠٠٠٠٠١
ن الحديث الخامس: حديث عائشة في التيمم
سؤال المهلب لابن عبدالبر: أن البخاري جوَّز الصلاة عند العذر
وامتناع التسيمم بغيسر تيمم
جواب الحافظ ابن عـبدالبر٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
اختلاف الفقهاء في تجويز الصلاة عند العذر وامتناع التسيمم بغير
تيــمم
تفسيــر حديث عائشة وأنه لا دليل فيــه على أن رسول الله أمرهم
بالإعسادة عنسد وجسود الماء
ن الحديث السادس: حديث عائشة في صلاة السفر١١٤
ســـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
«فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الحضر والسفر»١١٤
جواب الحافظ ابن عبــدالبر : أن هذا الحديث ليس على ظاهره ١١٤
جواب الحافظ عن اعتراض من قال: إن عائشة إنما أتمت في السفر
لأنها أم المؤمنينلانها أم المؤمنين.
جواب الحافظ على من اعترض بأن القصر فرض عند ابن مسعود. ١١٨
ذكر ابن عبدالبر مما يقدح في حديث عائشة إتمامها في السفر١١٩
حديث عمر بن الخطاب في القهر في السفر ١٢٠

حديث المغيرة بن زياد عن عطاء عن عائشة ١٢٠
حديث طلحــة وطلحة بن عــمرو عن عطاء عن عــائشة١٢٠
حديث أنس بن مالك الأنصاري١٢١
حديث عمرو بن أميــة الضمري والحرشي١٢٢
حديث أنس بن مالك القشيري٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
مذهب ابن عبدالبر في المسألة ١٢٤
جواب ابن عبد البر على اعتراض من قال: إن عمر بن الخطاب
قد قــال : صلاة السفــر ركعتــان تمام غير قــصر ، وفي هذا دليل
على أنهـا لا قصـر فيهـا ، وأنها هكذا فـرضت١٢٧
جواب ابن عبدالبر على اعتراض من قال: إن قبول ابن عباس:
«فرضت المصلاة في الحضر أربعًا» فيه دليل على أن صلاة
السفر هكذا فرضت ركعتين ٢٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
جواب ابن عبدالبسر على حديث أنس الذي احتج به أبو الفرج. ١٢٩٠
الصواب في المسألة في رأي الحافظ
سنة رســول الله ﷺ في القــصـر١٣١
ن فيصل: في إسرائه ﷺ
سؤال المهلب لابن عبدالبر: كيف كان الإسراء، أبـروحه أو
بجسده
جـواب ابن عبـدالبـر
الصحيح عند ابن عبدالبر وأصحابه أن الإسراء كان بالروح

والجسدوالجسك
استـدلاله على ذلك بكلام أهل السـير. وبقـول أبي بكر ١٣٢
اخــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
﴿وما جـعلنا الرؤيا التي أريناك﴾١٣٤
لا يصح إنكار عائشة للإسراء بالجسد١٣٥
الذي عليه جمهور أهل الفقه في المسألة١٣٦
ن الحديث السابع: حديث : «لاتستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ». ١٣٧
سؤال المهلب لابن عبدالبر : عن معنى قوله: «شرِّقوا أو غرِّبوا». ١٣٧
جواب ابن عبدالبر۱۳۷
تفصيل مذاهب الفقهاء في المسألة ١٣٨
ن الحديث الثامن: حديث ابن عمر في استقبال القبلة وتحولها ١٤٠
سؤال المهلب لابن عبدالبر: بـ «كأنه لم ير الإعادة عليهم لما
كانوا صلُّوا قبـل أن يستـديرواديروا
جواب ابن عبدالبر
أصل أهل المدينة فيمن فعل ما أمر به ثم طرأ عليه ما يدخل عليه
فيه أنه لا ينتقض فعله
حكم الإعادة على من صلى إلى غير القبلة مجتهدًا١٤١
٥ الحديث التاسع: حديث ابن علية عن خالد الحذاء في الأذان ١٤٢
سؤال المهلب لابن عبدالبر عن معنى استثناء هذه اللفظة، وإن
كانت من الحــديث أم لا، وما مــعنى ترك مالك – رحــمه الله –
·

تكرار قوله: قد قامت الصلاة، ١٤٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
جواب ابن عبدالبر
معنى قوله : «إلا الإقامة»١٤٢
طوائف الناس في إفراد الإقامة وتثنيتها
قول مالك في الإقامة١٤٣
قول الشافعي في الإقامة في القمديم والجديد١٤٤
حجة من قال بتثنية الإقامة
حمجة من قال بإفراد الإقامة
٥ الحديث العاشر: حديث ابن عمر: ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
«لا يصلين أحد منكم إلا في بني قريظة»٧
سؤال المهلب لابن عبدالبر: عن إدخال البخاري هذا الحديث
لينقض بعضهم به قول الشافعي هل هذا الحديث حجة على
الشافعي أم لا الشافعي أم
جواب ابن عبدالبر
رد ابن عبدالبر على قول السائل : أدخل البخاري هذا الحديث
ينقض به قــول الشــافــعي
جوابه عن قول السائل: «أما الذين صلوا في الطريق وأتموا ١٥٠.
إيراد المصنف قول الـشافعي في صــلاة الخوف. ١٥٠٠٠٠٠٠٠٠
رد المصنف على اعتراض من قال: إن عبدالله بن أنيس صلى
وهـو طالـب، ١٥١

ر الحديث الثاني عشر: حديث ابن عباس في صلاة الليل ١٥٣
سؤال المهلب لابن عبدالبر: عن التعريف بالـصحيح مما روي عن
عائشة أن صلاة الليل إحدى عشرة ركعة منها الوتر وركعتا الفجر. ١٥٣
جواب ابن عبدالبر عبدالبر
ن الحديث الثالث عشر: حديث طلحة٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ســؤال المهلب لابن عــبدالبـر : أن البـخاري روى عن عــوف بن
مالك، قـال: صليت مع رسول الله ﷺ على جنازة رجل ولم
يذكر فاتحـة الكتاب ١٥٥
جـواب ابن عبـدالبـر٠٠٠
كلام المصنف في طــلحة راوي الحديث عن ابن عــباس ١٥٥
اعتراض المصنف على صاحب الأسئلة بكون اللفظ الذي أورده من
-
اعتراض المصنف على صاحب الأسئلة بكون اللفظ الذي أورده من
اعتراض المصنف على صاحب الأسئلة بكون اللفظ الذي أورده من حديث ابن عباس ناقصًا١٥٦
اعتراض المصنف على صاحب الأسئلة بكون اللفظ الذي أورده من حديث ابن عباس ناقصًا
اعتراض المصنف على صاحب الأسئلة بكون اللفظ الذي أورده من حديث ابن عباس ناقصًا
اعتراض المصنف على صاحب الأسئلة بكون اللفظ الذي أورده من حديث ابن عباس ناقصًا
اعتراض المصنف على صاحب الأسئلة بكون اللفظ الذي أورده من حديث ابن عباس ناقصًا
اعتراض المصنف على صاحب الأسئلة بكون اللفظ الذي أورده من حديث ابن عباس ناقصًا

تصحيح المصنف لحديث قـتادة عن أنس١٥٩٠٠٠٠٠٠٠
معنى الحديث،معنى الحديث
تأويل جماعة من المفسرين لآيات من كتاب الله في عذاب القبر ١٥٩
الآثار المروية عن النبي في عــذاب القبــر١٦١
كـــلام المصنف على حـــديث القليب وإثبــاته له
ثبت عن النبي أن اليــهود تعذب في قــبورها١٦٣
تفسيس المصنف لحديث القليب١٦٤
تفسير المصنف لقوله تعالى : ﴿وما أنت بمسمع من في القبور﴾ ١٦٤
ر الحديث الخامس عشر: ترك الصلاة على الشهداء١٦٧
ســؤال المهلب عن ترك الصــلاة على الشــهــداء١٦٧
جــواب ابن عبــدالبــر
ذهاب المصنف إلى أن الصلاة على الشهيد غير مجمع عليها ولا
على تركهاعلى تركها
حديث جابر أنه ﷺ لم يزل يصلي على قتلى أحد١٦٧
قول مالك والليث والشافعي في الصلاة على قتلى أحد ١٦٧
حديث ابن عــباس وابن الزبيــر أن النبي صلى على حمــزة وسائر
شهداء أحمد
تأويل المصنف لحــديث ابن عباس وابــن الزبير
اختلاف العلمـــاء قديمًا وحديثًا في الصلاة على الشـــهيد ١٦٨

الحديث السادس عشر: الصبي الذي قتله الخضر ١٧١٠٠٠٠٠٠٠
سؤال المهلب لابن عبدالبر عن الصبي الذي قتله الخضر هل بلغ
لحلم أم لا. ، وهل كان ممن اجتـرح الذنوب أم لا ، وما يجب أن
بعتـقد في أطفـال المشركين
جواب ابن عبدالبر
معنى الصبي عند أهل اللغة
إجماع العلماء أن أولاد المسلمين في الجنة ١٧٥
ما روي عن النبي من نقل الآحاد العدول معنى ما أجمعوا عليه ١٧٥
إجماع العلماء على القول بحديث الرجل الأنصاري الذي مات ابنه ١٧٥
حديث طلحة بن يحيى عن عمـته عائشة عن طلحة
القول في أطفال المشركين١٧٨
اختلاف الآثار في ذلك عن النبي واختلاف العلماء باختلافها ١٧٨
مذهب جمهور أهل السنة وعامتهم في أطفال المشركين١٧٨
يجوز عند أهل السنة تعذيب الله الأطفال في الآخرة بالنار ١٧٨
أدلة العلماء في أطفال المشــركين وحججهم١٧٨
معنى الفطرة١٨٤
ن الحديث السابع عشر: حديث أبي جمرة عن ابن عباس،
وحديث علي: أن رسول الله أشركه في الهدي. ١٨٧٠٠٠
سؤال المهلب لابن عبدالبر: أن مالكًا ذكر في موطئه ما يوافق
قول ابن عــباس وهو حــديث أبي الزبير عــن جابر ١٨٧٠٠٠٠٠٠٠
<del>-</del>

جـواب ابن عبـدالبـر
تصحيح المصنف حــديث ابن عباس واستعماله عــند جمهور أهل
العـلم العـلم العـلم العـلم العـلم العـلم العـلم العـلم العـلم العـلم.
إجماع العلماء على أنه لا يجوز الاشتراك في الشاة١٨٨
تجويز العلماء الاشتراك في البدنة والبـقرة ١٨٨
حديث ابن عبـاس والمسور بن مخرمة أن النبي نحر يوم الحــديبية
البدنة عن عشرةا
توهين المصنف هذا الحديث وعدم استعماله عند الجميع ١٨٩
إجماع العلماء أن البقرة لا تجوز عن أكثر من سبعة١٨٩
أقوال العلماء في إجازة الاشستراك ونفيه
حـجــة الفسريقين من الـسنة والأثر١٩٠
٥ الحديث الثامن عشر: حديث الأعمش. ١٩٣٠. ١٩٣٠ م
سؤال المهلب هل يجوز الدهن في السلم١٩٣
جـواب ابن عبـدالبـر
الرهن والكفيل في السلم جائز بظاهر القرآن والسنة والقياس ١٩٤
بمن أجــاز الدهن والكفيل في الــسلم مجــاهد وعطاء وعمــرو بن
دينار والشعبي، ١٩٥٠
معنى قوله : «إن أخذ الرهن بالمسلم فيـه فكأنه اقتضاه قبل أجله» ١٩٦
o الحديث التاسع عشر: حديث أبي هريرة١٩٨
سؤال المهلب لابن عبدالبر: كأن ضرب المرأة صاحبتها بالعمود

	يشبه العـمد وطريقه طريق العمد ، وعن كـيف وجه خروج هذا
191	الحديث وكيف أوجب النبي على عـاقلة دية العمد
۱۹۸	جـواب ابن عبـدالبـر
191	تخريج المصنف لحديث أبسي هريرةٍ من موطأ مالك
199	عمل مالك وأهل المدينة في شـبه العمد
199	حمل القصة على حمل بن مالك بن النابغة
۲	حـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
7 - 1	احتجاج من أثبت شبه العمد بحديث أبي هريرة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠
7 · ٢	حديث عبدالله بن عــمرو بن العاص
7 - 7	حدیث ابن عباس
۲ . ۳	احتصاح العلماء بهذه الأحاديث على أن شبه العمد ما ليس بعمد
۲ - ۳	عمن قال بإثبات شبه العمد من الفقهاء : الشافعي وأبو حنيفة
	اختلاف العلماء في كيفية شبه العمد
٤ ٠ ٢	قول أبي حنيفةقول أبي حنيفة
3 . 7	قــول أبي يوسف
	قــول الأوزاعي
Y · 0	قـول الشافـعي
<b>Y</b> · ٦	قول مالكقول
	قول الليث
۲۰۸	اعتراض المثبتين لشبه العمد على حديث حمل بن مالك بن النابغة

حديث جــابر بن عبــدالله في دية المقــتولة٢٠٩٠٠٠
تفصيل مذاهب العلماء في دية الجنين من «التمهيد»٢١٠
اختصاص دية الخطأ بعصبات القاتل سوى أبنائه وآبائه ٢١١
اختلاف الفقهاء في الغرة ومن تجب عليه الغرة٢١٢
ن الحديث الموفي عشرون: حديث ابن عـمر ٢١٣٠٠٠٠٠٠
سؤال المهلب لابن عبدالبر : واستشكاله في هذا الحديث ٢١٣
جـواب ابن عبـدالبـر ۲۱۳
معنى قول ابن عمر لأبي غـلاب : أرأيت إن عجز واستحمق ٢١٣
تفصيل الكلام على هذه المسألة١٤٠٠
ت الحديث الثاني والعشرون: مسألة رؤيا الأنبياء
<ul> <li>الحديث الثاني والعشرون: مسألة رؤيا الأنبياء ٢٢١</li> <li>سؤال المهلب لابن عبدالبر: في رؤيا الأنبياء إن كانت كلها وحيًا</li> </ul>
سؤال المهلب لابن عبدالبر: في رؤيا الأنبياء إن كانت كلها وحيًا وهل يجوز فيها الضغث٢٢١
سؤال المهلب لابن عبدالبر: في رؤيا الأنبياء إن كانت كلها وحيًا وهل يجوز فيها الضغث
سؤال المهلب لابن عبدالبر: في رؤيا الأنبياء إن كانت كلها وحيًا وهل يجوز فيها الضغث
سؤال المهلب لابن عبدالبر: في رؤيا الأنبياء إن كانت كلها وحيًا وهل يجوز فيها الضغث
سؤال المهلب لابن عبدالبر: في رؤيا الأنبياء إن كانت كلها وحيًا وهل يجوز فيها الضغث
سؤال المهلب لابن عبدالبر: في رؤيا الأنبياء إن كانت كلها وحيًا وهل يجوز فيها الضغث
سؤال المهلب لابن عبدالبر: في رؤيا الأنبياء إن كانت كلها وحيًا وهل يجوز فيها الضغث

<b>YVV</b>	• • • • • • • • • • • • • • • • • • •	هرس أعلام الجسرح والتعديل.
. ۲۸۱		هرس الفوائد الحديثية
<b> Y Y Y Y Y Y Y Y Y Y</b>		هرس موضوعات الكتاب

The Tour Tour

(1.2)

•

20--

. .,

45

• . .

The state of the s

.